وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعةالدكتوريحيفارس – المدية–
كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمجمع الشركات

دراسة حالة مجمع اتصالات الجزائر للفترة (2012-2013)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية وبنوك

إعدادالطالبتين:

– سهام علوطي
– أحلام سعد السعود

إشراف الأستاذ:

حناشي مصطفى كمال

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة
سلامة جمال الدين	رئيسا
حناشي مصطفى كمال	مقررا
سيد محمد	عضوا ممتحنا

السنةالجامعية:2015 / 2016



☺ كلمة شكر ☺

نتوجه بالشكر و الحمد

لله عز وجل الذي مدّنا بالقوة و الصبر

لإنجاز هذا العمل

وإتمامه.

كما نتقدم بجزيل الشكر

وعظيم التقدير

إلى الأستاذ " حاشي مصطفى كمال"

لتفضّله بالإشراف على هذه المذكرة ومساعدتنا بالمراجع

والنصائح اللازمة

طيلة انجاز هذا العمل.

ولا يفوتنا شكر كل الأساتذة الذين ساندونا

ويد العون أمدونا

سواء من قريب أو بعيد.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع بادئ ذي بدئ

إلى والدي العزيزين

اللذان لم يبخلا علي بجهد إلا وقدماه لي

أطال الله في عمرهما

وأدامهما في صحة وعافية

كما أهديه إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء والأحبة.

أحلام

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين أطال

الله في عمرهما

وإلى كل أفراد عائلتي صغيرا و كبيرا

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب

أو بعيد

إلى كل من أحب

أهدي هذا الجهد.

سهام

مستخلص الدراسة

إن الهدف من التحليل المالي هو تقييم الأداء المالي لمنظمات الأعمال، حيث يتيح لنا مجموعة من الأساليب التي تمكن من الوصول إلى التقييم النهائي للمشاريع، ومعاينة مستوى الكفاءة والإنتاجية والفعالية، قصد التشخيص الدقيق للوضعية المالية لمنشآت الأعمال، ويعتبر مجمع الشركات من التنظيمات الأساسية التي وجب دراسة وتحليل قوائمها المالية، كونها تنظيم جديد ظهر تماشيا مع التطور الاقتصادي، والذي يتميز بخواص الارتباط والاستقلالية والشخصية المعنوية وتبعية الشركات الفرعية للشركة الأم، وفي هذه الدراسة قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والمتمثل في دراسة حالة مجمع اتصالات الجزائر، وهذا من خلال تحليل قوائمه المالية، والمتمثلة في الميزانية المحاسبية مع الاستعانة بجدول حسابات النتائج، ولقد تضمن تحليلنا استخدام مجموعة من النسب المالية والمتمثلة في النسب الهيكلية، نسب الربحية والسيولة، ونسب النشاط، وخلصنا في الأخير إلى أن المجمع يعيش وضعية مالية مريحة، من خلال استقلاليته المالية وتوفيره للسيولة الكافية، وتحقيقه للأرباح.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، النسب المالية، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية المجمعة، مجمع الشركات.

Abstract

The purpose of financial analysis is the financial performance of the business organizations assess, where gives us a set of methods that enable access to the final evaluation of the projects, and preview the level of efficiency and productivity and effectiveness , in order to accurate diagnosis of the financial status of businesses.

The compound of the basic corporate regulations that must study and analysis of financial statements, as a new organization emerged in line with the economic development, which features the characteristics of the link, independence and personal moral and dependency subsidiaries of the main company.

In this study we drop the theoretical side on the practical side of the case of Algeria Telecom complex study, and this is through the analysis of its financial statements, and accounting of the budget with the use of a table accounts Results The analysis included the use of a range of financial ratios of the structural ratios, profitability ratios and liquidity ratios of activity, we concluded in the latter that the compound live a comfortable financial position, through financial independence and provide liquidity adequate, and achieved profits

Key wordss :

Financial analysis , Financail ratios , Financial Performance Evaluation , Consolidated Financial Statments , Complex companies

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
التشكر	
الإهداء	
ملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: أساسيات حول التحليل المالي وتقييم الأداء المالي	05
مقدمة الفصل	06
المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي	07
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	07
المطلب الثاني: مناهج وأنواع التحليل المالي.....	13
المبحث الثاني: تعديل الميزانية المحاسبية وأساليب التحليل المالي باستخدام النسب المالية	19
المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	20
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي باستخدام النسب المالية	26
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي	39
المطلب الأول: ماهية الأداء ومكوناته	39
المطلب الثاني: مقومات ومعايير الأداء	43
المطلب الثالث: أنواع الأداء المالي ومؤشراته	45
المطلب الرابع: قياس وتقييم الأداء المالي	47
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: عموميات حول مجمع الشركات	53
مقدمة الفصل	54
المبحث الأول: مدخل لمجمع الشركات	55
المطلب الأول: مفهوم مجمع الشركات	55
المطلب الثاني: مكونات مجمع الشركات	57

المطلب الثالث: تصنيف مجمع الشركات 64
المطلب الرابع: هيكل مجمع الشركات 67
المبحث الثاني: طرق ومبادئ التجميع 71
المطلب الأول: طريقة الاندماج الكلي 71
المطلب الثاني: طريقة الاندماج النسبي 73
المطلب الثالث: طريقة الوضع بالتكافؤ 75
المبحث الثالث: القوائم المالية المجمعة ومزايا وعيوب تكوي مجمع الشركات.. 76
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المجمعة 76
المطلب الثاني: الخصائص العامة لمجمع الشركات 82
المطلب الثالث: مزايا وعيوب تكوين مجمع الشركات 85
خلاصة الفصل 92
الفصل الثالث: تحليل القوائم المالية لمجمع اتصالات الجزائر..... 93
مقدمة الفصل 94
المبحث الأول: تقديم عام لمجمع اتصالات الجزائر 95
المطلب الأول: نبذة عن مجمع اتصالات الجزائر 95
المطلب الثاني: فروع مجمع اتصالات الجزائر وهيكلته 97
المبحث الثاني: القوائم المالية المجمعة لمجمع اتصالات الجزائر 101
المطلب الأول: عرض القوائم المالية المجمعة 101
المطلب الثاني: تحويل القوائم المالية المجمعة من الشكل المحاسبي إلى الشكل المالي 105
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية المجمعة عن طريق النسب المالية 108
المطلب الأول: تحليل القوائم المالية عن طريق النسب الهيكلية 108
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية عن طريق نسب الربحية والسيولة 114
المطلب الثالث: تحليل القوام المالية عن طريق نسب النشاط 120
خلاصة الفصل 123
خاتمة عامة 125
قائمة المراجع 129
قائمة الملاحق 137

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الشكل	الصفحة
1-1	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية	10
2-1	عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في جانب الأصول	22
3-1	عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في جانب الخصوم	24
4-1	الشكل النموذجي للميزانية المالية	25
5-1	الشكل النموذجي للميزانية المالية حسب المخطط المالي الجديد	26
6-1	مثلث الأداء	41
8-1	الأداء الذاتي والأداء الخارجي	46
1-2	تصنيف المجمعات من حيث البنية الهرمية	65
2-2	تصنيف المجمعات من حيث البنية الشعاعية	65
3-2	تصنيف المجمعات من حيث البنية الدائرية	66
4-2	تصنيف المجمعات من حيث البنية المركبة	67
5-2	المجموعة العمودية	68
6-2	المجموعة الأفقية	69
7-2	الحدود القانونية للمجمع	70
8-2	عملية جمع عناصر البيانات المالية وفقا لأسلوب الاندماج النسبي	74
1-3	الهيكل التنظيمي لمجمع اتصالات الجزائر	100

قائمة الجداول:

الرقم	عناوين الجدول	الصفحة
1-2	مقارنة بين الشركة التابعة والشركة الفرعية	63
1-3	الأصول المجمعة	102
2-3	الخصوم المجمعة	103
3-3	جدول حساب النتائج المجمع	104
4-3	تحويل الأصول	105
5-3	تحويل الخصوم	106
6-3	الشكل النهائي للميزانية المالية المجمعة	107

مقدمة عامة

المقدمة العامة

إن تعاظم أهمية الأدوار التي تلعبها المؤسسات الاقتصادية في أي بلد من البلدان، جعلها تحظى بدراسات واسعة من قبل الباحثين والخبراء والممارسين، فهي كيان يشكل خلية للإنتاج ووحدة لتوزيع الدخل ومركزا للقرارات الاقتصادية.

ولقد تعزز دور المؤسسة الاقتصادية بصفة جلية خلال العشريات الأخيرة نظرا للتطورات الهائلة التي شهدها النظام العالمي، أين تلاشت فيه أدوار الحكومات، وازدادت فيه التدفقات الرأسمالية والمد التجاري العالمي، وكذا التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات، فأصبح العالم بأسره يعيش تحت مظلة العولمة، وهذا ما أسهم بشكل واسع في تطور كيان المؤسسة من وحدة اقتصادية إلى مجموعة من الوحدات المستقلة والمراقبة من طرف الشركة الأم تعرف بمجمع الشركات

إن هذه الظاهرة التي كانت وليدة المؤسسة الاقتصادية أصبحت طرفا مهما يتحكم في الاقتصاد، وألزمت الباحثين الوقوف عندها ودراساتها من الناحية المالية، ويشكل موضوع التحليل المالي حيزا هاما في هذا الإطار يتماشى مع التقدم والتنوع الذي تشهده الساحة الاقتصادية، حيث ازداد استخدام التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمشروعات ومنظمات الأعمال في عالمنا المعاصر والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد.

وحتى يتسنى لمجمع الشركات معرفة قدرته على بلوغ أهدافه وتحقيقها، فإنه بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجه أو بالأحرى تقييم أدائه المالي عن طريق تشخيص الصحة المالية له لمعرفة مدى قدرته على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة، ولا يتم ذلك إلا باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي وعلى ضوء ما سبق يمكن بناء دراستنا على الإشكالية التالية: **كيف يمكن أن يساهم التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمجمع الشركات ؟**

الأسئلة الفرعية

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية بعض الأسئلة الفرعية كالآتي:

– كيف يتم التحليل المالي للقوائم المالية لمنشآت الأعمال؟

– ماهي الطريقة التي ينتهجها مجمع اتصالات الجزائر في تجميع قوائمه المالية؟

– هل يختلف تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية عنه في مجمع الشركات ؟

فرضيات الدراسة

قصد معالجة إشكالية الدراسة يتم الاعتماد على الفروض التالية:

– يتم التحليل المالي للقوائم المالية لمنشآت الأعمال عن طريق النسب والمؤشرات المالية؛

– ينتهج مجمع اتصالات الجزائر في تجميع قوائمه المالية طريقة الإندماج الكلي؛

– يختلف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عنه في مجمع الشركات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إرساء نموذج لتقييم الوضع المالي لمجمع الشركات في ظل وجود مجموعة من المعطيات والمتمثلة في القوائم المالية المتاحة؛
- الكشف عن الأهمية التي يلعبها التحليل المالي في تقييم أداء المجمع ومقارنة أدائه بالسنة السابقة؛
- الوصول إلى التقييم النهائي لمجموعة من الوحدات في آن واحد أي معرفة الأداء المالي للمجمع ككل شأنه شأن المؤسسة الاقتصادية؛
- الكشف عن الوضع الذي يؤول إليه المشروع ومدى تحقيقه لأهدافه.

أهمية وأسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

– إن هذا الموضوع جدير بالدراسة وينسجم مع الديناميكية التي تشهدها الساحة الاقتصادية؛

– تحسيس المجمعات بأهمية التحليل المالي في رفع مستوى الأداء وتحسين المركز المالي للمجمعات؛

– إفادة المجمعات بأكبر قدر من الدراسات والأبحاث المفيدة والواقعية من اجل التحسين ولفت انتباهها لأنه لا يمكن تحقيق أهدافها بدون اهتمامها بالتحليل المالي.

منهج البحث ووسائل الدراسة

فرضت علينا الدراسة استخدام المناهج التالية:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الثالث على المنهج التحليلي الذي تم فيه دراسة حالة مجمع اتصالات الجزائر، حيث تم تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمجمع وتشخيص وضعيته المالية.

واعتمدنا في ذلك على مجموعة من الوسائل تتمثل في:

أ. الجانب النظري

تم الاعتماد على:

- الكتب.
- الجرائد الرسمية.
- المذكرات.
- مختلف الوثائق التي لها صلة بالموضوع.

ب. الجانب التطبيقي

تم الاعتماد على:

- الوثائق الخاصة بمجمع اتصالات الجزائر.
- المقابلات الشخصية ببعض المسؤولين الذين لديهم صلة بالجانب المالي والمحاسبي في المجمع.

الدراسات السابقة:

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه إلى قلة المراجع المتناولة لموضوع دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمجمع الشركات، غير أن هذا لا يمنع من وجود دراسات مشابهة نذكر منها الأتي:

- دراسة اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009.

عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة" استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم

حقيقي للوضعية المالية وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

– دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية** ، حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تحليل سلوك الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في كل من بورصة الجزائر وبورصة باريس من خلال : قيمة المؤسسة، معدل النمو، لهيكل المالي، بناءا على المؤشرات المالية والاقتصادية، بفضل المحاكاة والنمذجة المالية، بهدف تصنيف المؤشرات في مجموعات متجانسة من حيث درجة تأثيرها على مقاييس الأداء.

– تالي سمية، **هيكلة مجمع الشركات** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2014-2015.

تعالج هذه الدراسة أن بروز ظاهرة مجمع الشركات راجع إلى التوسع الاقتصادي و توفر الإنتاجية في أسواق مختلفة...، بحيث يمكن لشركة ما من خلال هذا النظام أن تمتلك أسهم أو حصص الشراكة في شركة أخرى ، فتمثل بذالك الشركة الأولى الشركة القابضة يقوم نشاطها على إدارة المشاركات في الشركات الأخرى و مراقبتها بينما تمثل هذه الأخيرة الشركات التابعة التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الشركة القابضة من الناحية القانونية ، رغم تبعيتها لها من الناحية الواقعية.

خطة وهيكل البحث

بغية تحقيق أهداف البحث ومعالجة الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات المقدمة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بالاعتماد على جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، فبالنسبة للجانب النظري تم تقسيمه إلى فصلين، الأول نعرض فيه عموميات حول التحليل المالي نتعرف من خلاله على ماهية التحليل المالي وأهم الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي وتقييم الأداء المالي ومقومات ومعايير هذا الأخير، أما الفصل الثاني فيتناول تعاريف حول مجمع الشركات وعرض أهم مميزاته، وكذا مزايا وعيوب هذا الأخير، أما الجانب التطبيقي فيتم التطرق فيه إلى التحليل المالي للقوائم المالية لمجمع اتصالات الجزائر بصدد تقييم أدائه المالي وذالك بإخضاعه للتحليل عن طريق النسب المالية.

الفصل الأول

أساسيات حول التحليل المالي

وتقييم الأداء المالي

مقدمة الفصل:

لقد ازدادت أهمية التحليل المالي في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد.

كما أن التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار في عملية التقييم المالي لأداء منشأة الأعمال، حيث أن المحلل المالي يستطيع تقييم الوضع المالي لمشروعه من خلال النتائج التي يتحصل عليها بعد استخدام إحدى أساليب التحليل المالي.

ويعتبر موضوع تقييم الأداء، أحد المواضيع التي تشغل بال المسيرين والباحثين على حد سواء، نظرا لأهميته إما على المستوى الكلي أو الجزئي باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط وهو ما يمثل دافع أساسي لاستمرارية ووجود منشآت الأعمال.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بالتطرق لطرق وأساليب التحليل المالي مرورا بتقييم الأداء المالي وقصد إعطاء صورة مفصلة حولهما قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الأول نعرض فيه أساسيات حول التحليل المالي والثاني نركز فيه على التحليل المالي بواسطة النسب المالية أما الثالث فخصصناه لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة بهدف إيجاد روابط فيما بينها فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل والعلاقة بين حقوق المساهمين والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

لقد تطرق العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى تحديد مفاهيم للتحليل المالي، فهو من المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة في مجال الاقتصاد والإدارة والتسيير، وفي هذا المطلب سنعرض هذا الجانب وفقا لما رآه نخبة من الباحثين.

أولا: مفهوم التحليل المالي

يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقسيم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.[1]

1 -مفاهيم عامة للتحليل المالي

-تعريف 1: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها يتم عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن القوة والضعف في المركز المالي

[1] فهمي مصطفى شيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص ص 2-3.

للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.[1]

- **تعريف 2**: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.[2]

وباختلاف المفكرين تختلف المفاهيم حيث نجد:

التحليل المالي دراسة محاسبية : التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لشركة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيدها.[3]

- **التحليل المالي دراسة تنبؤية:** إن التحليل المالي هو عبارة عن بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها.[4]
- **التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية:** يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.[5]

كما أن هناك تعاريف أخرى تطرق إليها مجموعة من الباحثين هي:[6]

- ✓ التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

---

[1] بن مالك عمار،**المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء المالي**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2010-2011، ص 09.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مؤسسة إثراء للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 13.

[3] خلدون ابراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2001، ص 93.

[4] حسن محمد كامل، **التحليل المالي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1986، ص 36.

[5] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1976، ص، 78.

[6] بن مالك عمار، مرجع سابق ص 09.

- ✓ التحليل المالي هو الدراسة النموذجية باستعمال أدوات تقنية ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من إعطاء تقدير للمخاطر الماضية الحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها.
- ✓ يعرف التحليل المالي على أنه مجموعة من الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية والحالية على اتخاذ القرار مع عملية تقييم أداء الشركة.
- ✓ التحليل المالي هو عملية التشخيص للوضع المالي للشركة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية. [1]

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

لاشك أن أي مشروع يلد ويترعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض، هذه الأطراف تهتم ببيانات المشروع حسب ضرورة ومستوى الحاجة إليها ومن الممكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقتها بنتائج التحليل إلى ما يلي: [2]

1. المستفيدون داخل المنشأة:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر، نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، ويلاحظ أيضا أن هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في:

- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة؛
- الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات.

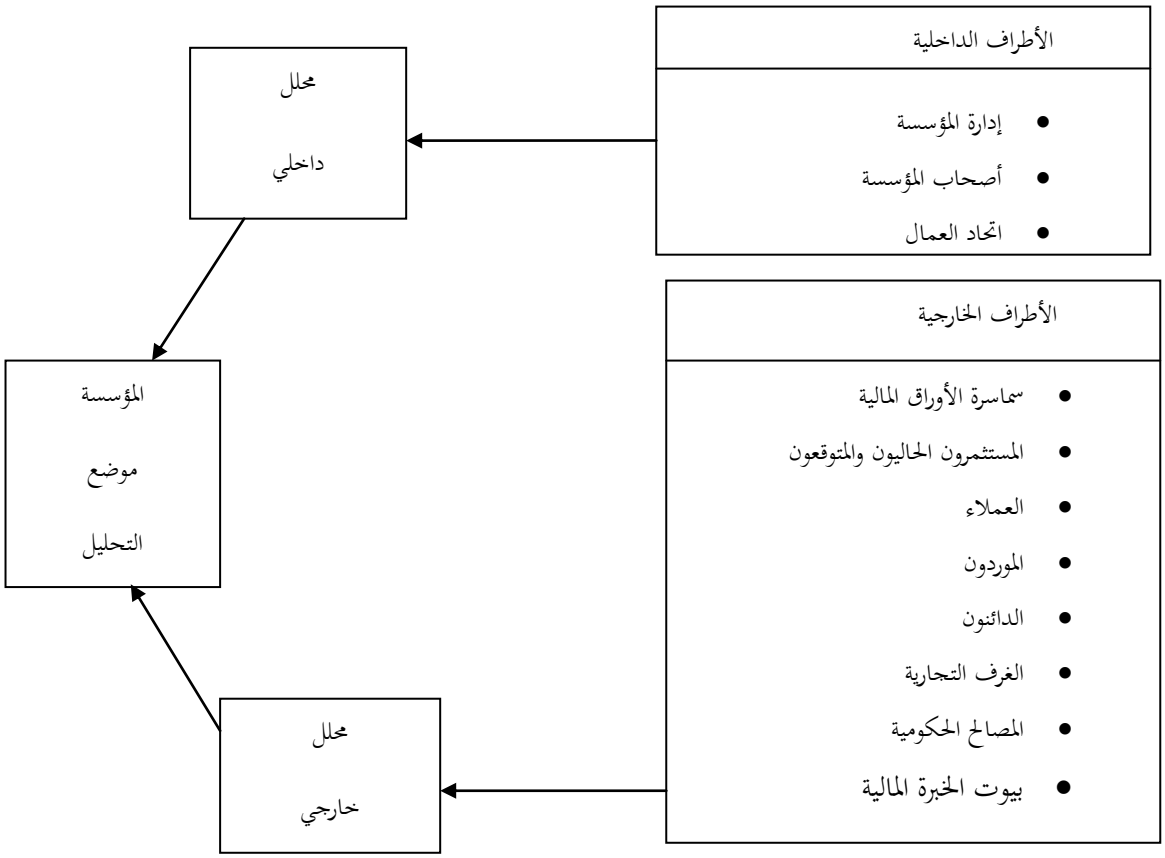
[1] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء المالي**، مرجع سابق، ص 08.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004، –عمان– الأردن، ص ص 26-27.

2. المستفيدون خارج المنشأة:

هم كافة الأطراف من خارج المنشأة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي يتعاملون مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة علاقتهم بالمنشأة، إلا أنه يمكن أن يكون ذو مصلحة بنتائج التحليل المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم رابطة بالمنشأة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، ومن أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة الضريبة، وأجهزة التخطيط الحكومي وغيرها.

شكل رقم 1-1 : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية.



المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري – قسنطينة – السنة الجامعية: 2011-2012، ص81.

يبين الشكل السابق الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية حيث تتكون من الأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المنشأة.

ثالثا: خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة من الخطوات المتتابعة تشكل في مجملها النهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.[1]

وبصفة عامة فإن خطوات التحليل المالي هي:

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل ...إلخ؛
- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان الهدف من التحليل تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج؛
- تحديد أداة أو أدوات التحليل المالي المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي (الكادر) الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بتحديد أداة أو أدوات التحليل المالي المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي (الكادر) الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل؛
- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل؛

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مرجع سابق، ص ص: 25-26.

- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي؛
- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

رابعا: أهمية التحليل المالي

التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمنشأته فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمنشأة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات منشأته المالية والإدارية و بالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المنشأة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها.

وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المنشأة تنبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية التي هي أغراضه:[1]

- معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة؛
- تحديد قدرة المنشأة على الاقتراض والوفاء بالديون؛
- الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمنشأة، وجدوى الاستثمار في أسهمها؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها؛
- الاستفادة من اتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية؛
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المنشأة؛
- توضيح الاتجاه العام لفعاليات المنشأة.

[1] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي، في المنشآت التجارية والصناعية والخدماتية، تحليل ومناقشة الميزانيات** دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة 1997، الجامعة الأردنية، ص ص: 07-08.

وهكذا فإن الاهتمام بالتحليل المالي يتعدى حد مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام إلى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم وهذا الاتجاه مما يساعد في النهاية العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة ومنه فالتحليل المالي يوفر للمدير المالي أدوات قياسية يستعملها في التخطيط المالي والرقابة المالية.

خامسا: أهداف التحليل المالي

تختلف الأهداف والغايات التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المشروع في الحاضر وما سيكون عليه في المستقبل، فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المشروع والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها، لذلك يركز المحلل المالي على دراسة المصروفات والإرادات وبيان العناصر المؤثرة على حجم الربحية، سواء كانت هذه العوامل سلبية أو إيجابية، باعتبارها الأسباب الرئيسية في حجم معين من الربحية وبالتالي لمساعدة الإدارة على اتخاذ الإجراءات المستقبلية لتفعيل العناصر الإيجابية وتقليص السلبية منها، أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية، فإن موضوع التحليل المالي سوف ينصب على معرفة قدرة المشروع على تسديد التزاماته بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم، ومقدرة أصول المشروع على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة.

لذلك فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الغرض من التحليل مما يتطلب لكل هدف من أهداف التحليل بيانات معينة تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومة المرتبطة بموضوع التحليل.[1]

المطلب الثاني: مداخل / مناهج وأنواع التحليل المالي

إن التحليل المالي موضوع متعدد الأبعاد فهو أداة يمكن إسقاطها على أي متغير نود دراسته، كما ينظر له من جوانب متعددة حيث تختلف طرقه وأساليبه، وفي هذا المطلب سنعرض مداخل التحليل المالي وكذا أهم أنواعه.

أولا: مداخل / مناهج التحليل المالي

1) مفهوم مداخل / مناهج التحليل المالي

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مرجع سابق، ص 14.

يقصد بمدخل التحليل المالي المنهج الذي سينتهجه المحلل المالي في تحليل البيانات المالية المنشورة، وبهذا المعنى يختلف المنهج عن الأسلوب، فمثلا: تحليل الربحية وتحليل الائتمان وتحليل الاستثمار، تعتبر أمثلة عن مناهج التحليل، بينما أسلوب الاتجاهات أو أسلوب النسب المالية أو أسلوب التدفقات النقدية فهي أمثلة عن أساليب التحليل المالي.[1]

2) أنواع مداخل / مناهج التحليل المالي:

تتنوع مداخل التحليل المالي وفقا لمجموعة من العناصر مثل الأغراض المقصودة من التحليل المالي، طبيعة ونوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي، وغيرها. وبناءا لما تقدم تقسم مداخل التحليل المالي من حيث المضمون إلى قسمين رئيسيين هما:[2]

- **المدخل الكمي للتحليل المالي**: وبموجب هذا المدخل في التحليل ينحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل التحليل.
- **المدخل النوعي للتحليل المالي**: وبموجب هذا المدخل، يتعدى اهتمام ونطاق مهام المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة.[3*]

لكن من حيث الأغراض أو الأهداف تقسم مداخل التحليل المالي إلى أربعة أقسام هي:[4]

1. تحليل الاستثمار

يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين والذين

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات العملية المستخدمة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، عمان، ص 19.

[2] محمد مطر، المرجع نفسه، ص 21.

[*] لو فرضنا مثلا بأن المنشأتين (أ) و(ب) قد حققتا مبيعات متساوية من حيث القيمة وكانت مصروفاتهما الدفترية متساوية أيضا من حيث القيمة، لكن المنشأة (أ) تتبع سياسات محاسبية متشددة من حيث الاعتراف بالإيراد والمصروفات وكذلك في قياسهما وذلك عكس المنشأة (ب) التي تتبع سياسات متراخية في هذين المجالين، في هذه الحالة فإن التحليل المالي الكمي يقود المحلل المالي إلى أن أداء المنشأتين من حيث الربحية متعادل، لكن النتيجة ستختلف حتما لو قرن تحليله الكمي المشار إليه بتحليل نوعي، إذ ستكون المنشأة (أ) هي الأفضل آداءا لأن السياسات المحاسبية المتشددة التي تتبعها في مجال قياس الربح تضفي على أرباحها المحققة سمة إضافية من حيث الكيف أو النوع لا تتوفر بالتأكيد لأرباح المنشأة (ب)، وهذه السمة هي صفة استمرارية الأرباح.

[3] محمد مطر، نفس المرجع، ص 22.

يهمهم الحصول على معلومات حول:

- القوة الإرادية للمنشأة حاضرا ومستقبلا؛
- فرص استمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها؛
- مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياساتها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس؛
- مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس.

ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه ما يلي:

- مؤشرات الربحية؛
- مؤشرات الرفع المالي أو الملاءة؛
- مؤشرات الأداء؛
- مؤشرات السوق.

2. تحليل الائتمان

ويسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، وذلك قصد الحصول على معلومات حول:

- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها؛
- سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المنشأة؛
- مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس؛
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

ومن أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال:

- مؤشرات السيولة في الأجل القصير؛
- مؤشرات الملاءة أو الرفع المالي في الأجل الطويل؛

- التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل.

3. تحليل الأداء

ويهم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبقت الإشارة لذلك، بل غالبا ما تتوفر تلك البيانات في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية إلا أنه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية، وسياساتها في التمويل والاستثمار؛
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات، من هذه المؤشرات مثلا: معدل دوران الاستثمارات، ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران صافي رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول.

4. مداخل أخرى للتحليل المالي

بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها أعلاه، برزت حديثا مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل:

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات؛
- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات؛
- تحليل المحافظ الاستثمارية؛
- التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات؛
- تحليل نوعية الأرباح؛
- التحليل البيئي الاستراتيجي أو ما يعرق بتحليل *(SWOT).

* strong -and weak -the threat -Opportunities

ثانيا: أنواع (أساليب) التحليل المالي

يستند على أسس متعددة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:[1]

❖ **الجهة القائمة بالتحليل**

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

- ✓ **التحليل الداخلي:** يعتبر التحليل داخليا إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه، وعلى بيانات المشروع، ولغايات معينة يطلبها المشروع، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.
- ✓ **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرفة الصناعية...إلخ.

❖ **البعد الزمني**

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى مايلي:

- ✓ **التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):** بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل موضوع من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.
- ✓ **التحليل الأفقي (المتغير):** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر بالزيادة أو النقصان عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مرجع سابق ص 28.

❖ **الفترة التي يغطيها التحليل**

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى الفترة التي يغطيها التحليل إلى مايلي: [1]

- ✓ **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل المالي على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.
- ✓ **التحليل المالي طويل الأجل:** وهو كسابقه يمكن أن يكون أفقيا أو رأسيا كما يمكن من استخراج المركز النسبي للمنشأة ويغطي فترة زمنية طويلة الأجل، ويهتم به المستثمرون في رأس مال المنشأة وسنداتها وأصحاب الديون الطويلة الأجل والمدراء الماليون في مجال سعيهم لتخطيط التمويل الطويل الأجل أو الأرباح أو إدارة الأصول الثابتة، ويقيس قدرات المنشأة وانجازاتها في المدى الطويل، لذا فهو يركز على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة وقدرة الأرباح في المدى الطويل على تغطية التزامات المنشأة الطويلة الأجل مثل خدمة ديونها الطويلة الأجل ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار المنشأة في السوق.

❖ **الهدف من التحليل المالي**

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها: [2]

- ✓ تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- ✓ تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- ✓ تحليل لتقويم ربحية المشروع؛
- ✓ تحليل لتقويم الأداة التشغيلي للمشروع؛
- ✓ تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

[1] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، مرجع سابق، ص 30.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مرجع سابق، ص 31.

❖ **المدى الذي يغطيه التمويل**

يمكن تبويب التحليل المالي وفقا لهذا الأساس إلى ما يلي:

- ✓ **التحليل الشامل**: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
- ✓ **التحليل الجزئي**: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

❖ **المركز النسبي**:

ويسميه البعض قياسا بالمكان ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمنشأة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المنشأة عما هو سائد في الصناعة، وعندها يمكن للإدارة:[1]

- ✓ تقييم أداء المنشأة بالنسبة لمثيلاتها؛
- ✓ تقييم ربحية المنشأة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها؛
- ✓ اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها وخاصة في الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

المبحث الثاني: تعديل الميزانية المحاسبية وأساليب التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يجب على المحلل المالي قبل القيام بعملية التحليل المالي، واختيار الأساليب المناسبة أن يقوم بإجراء بعض التعديلات التي تساعده في عملية التحليل، وأشهر هذه التعديلات الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

ويمكن للتحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية * وذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة وبند آخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى معدة للشركة خلال الفترة المحاسبية نفسها، ويعتبر

[1] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، مرجع سابق، ص 11.

* وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وقد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.

التحليل عن طريق النسب المالية من أقدم الأساليب المستخدمة في التحليل والأكثر شيوعا في عالم الأعمال [**] وذلك لتوفيره أكبر قدر من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء منشآت الأعمال.

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

تخضع عملية التحليل المالي للعديد من التعديلات إذ يجب على المحلل المالي قبل البدء في عملية التحليل أن يقوم بمجموعة من التعديلات، ولعل أهمها ما يتعلق بتحويل ميزانية محاسبية إلى الميزانية المالية، وتتم هذه العملية بمراعاة مبدأين أساسيين هما:[1]

- **مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد:** ويكون على مستوى الخصوم أي بدلالة الزمن فنجد الأموال الخاصة بالدرجة الأولى، حيث أن درجة استحقاقها صفرية والدرجة الثانية نجدها بالتدريج الطويل ثم المتوسط ثم القصير الأجل.
- **مبدأ درجة السيولة المتزايدة:** أي المدة الزمنية التي تتطلبها كي تتحول إلى سيولة وهذا بالنسبة إلى الأصول، فنجد أولا الاستثمارات لأن تحويلها إلى سيولة يستغرق وقتا أطول ثم نجد المخزونات ثم الحقوق.

إن عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، تستلزم القيام ببعض التعديلات فيما يلي:

أولا: تحويل الأصول

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدأ أساسي هو مبدأ السيولة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال السنة أو الدورة الاستغلالية.

وحسب هذا المبدأ فإن الأصول تتحول إلى قسمين أساسيين هما:[2]

[**] ومن أحدث أساليب التحليل المالي، ما يقوم على أساس المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات، ويطلق على هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي مصطلح تحليل المكونات، وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهر في صورة كسر، ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغارتمية ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية.

[1] روان خديجة، **أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة البويرة، السنة الجامعية، 2014-2015، ص ص 22-23.

[2] روان خديجة، المرجع سابق، ص 23.

1. **الأصول الثابتة:** وهي أعلى الميزانية وهي العناصر التي تستعملها المنشأة وتبقى تحت تصرفها لمدة تزيد عن السنة وتحتوي على قسمين:

- **القيم الثابتة:** وتضم القيم المعنوية والاستثمارات.
- **القيم الثابتة الأخرى:** وتشمل الأتي:

- **مخزون العمل:** هز ذلك المخزون الأدنى الذي يسمح للمؤسسة بالاستمرارية في نشاطها العادي رغم التغيرات التي قد تطرأ على السوق، وبالتالي على المؤسسة الاحتفاظ بمخزون احتياطي باستمرار.
- **سندات المساهمة:** تشكل بطبيعتها مساهمة المؤسسة في رأس مال مؤسسات أخرى وبالتالي تبقى لدى الغير لمدة تفوق السنة لذلك تضم إلى القيم الثابتة.
- **الكفالات المدفوعة:** وهي مجموع القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمان، فتضم إلى القيم الثابتة إلا إذا كانت هناك كشوفات المؤسسة ما يدل على غير ذلك، كاسترجاع جزء أو كل الكفالات المدفوعة.

كما أن هناك مبالغ لمختلف عناصر المخزونات أو الحقوق والتي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة، ولذلك تضم إلى القيم الثابتة مثل التسبيقات، أقساط على الاستثمارات، وأوراق مالية تحت التحصيل...الخ.

وبصفة عامة:

الأصول الثابتة = القيم الثابتة +القيم الثابتة الأخرى.

2. **الأصول المتداولة**

وتضم العناصر التالية:[1]

- ❖ **قيم الاستغلال** : وهو الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل الذي يبقى في المؤسسة لمدة تتجاوز السنة.
- ❖ **القيم القابلة للتحقيق** : وهي مجموعة العناصر أو القيم التي تنتج عن تعامل المؤسسة مع الغير وتضم العناصر التالية:

[1] روان خديجة، **أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة**، مرجع سابق، ص 24.

- العملاء ماعدا المشكوك في تحصيلها؛
- سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في الأجل القصير ولا يمكن خصمها؛
- أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير وغير القابلة للخصم؛
- كل ما تبقى من المدينون ما عدا العناصر التي تدخل ضمن القيم الجاهزة.

❖ **القيم الجاهزة**: وتضم مايلي:

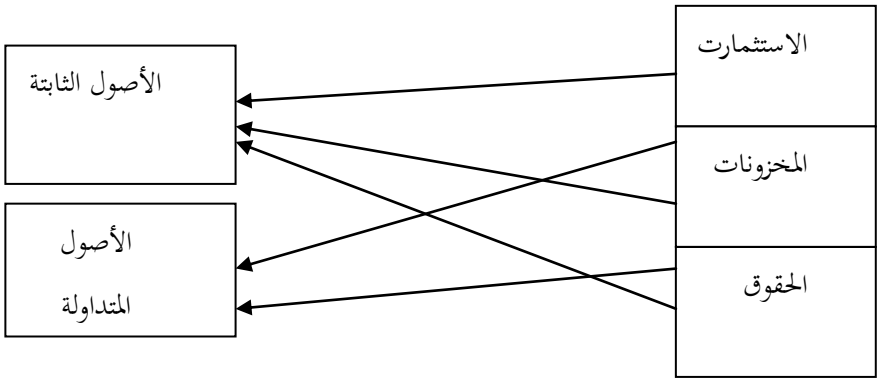
- أرصدة المنشأة في البنوك والحسابات البريدية؛
- أرصدة الصندوق؛
- أوراق القبض القابلة للخصم في أي لحظة؛
- سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في أي لحظة.

ومما سبق:

الأصول المتداولة = قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة.

وباختصار يمكن توضيح عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في جانب الأصول حسب الشكل الأتي:

الشكل رقم 1-2: عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية في جانب الأصول.



المصدر: ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير لتحليل المالي**، الجزء الأول، 2004، ص29.

ثانيا: تحويل الخصوم

بالإضافة إلى مبدأ السنوية نجد مبدأ الاستحقاق وبالتالي نحصل على قسمن أساسيين هما: [1]

الأموال الدائمة والتي تكون مدتها أكثر من سنة، أما الأقل من سنة هي الديون قصيرة الأجل.

1) **الأموال الدائمة:** وهي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:[2]

- ✓ **الأموال الخاصة:** تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص، أو أموال المساهمين، والاحتياطات، ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.
- ✓ **الديون طويلة الأجل:** هي تلك الديون التي تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

2) **الديون قصيرة الأجل:** هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردون، والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، والنتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، وأوراق الدفع.

- **طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية:**

– **مؤونات الخسائر والتكاليف:** يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة، وفي نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاث حالات هي:

– **الخسائر التي وقعت فعلا:** إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء، وبالتالي سوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير خلال مدة لا تزيد عن السنة، وبالتالي تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.

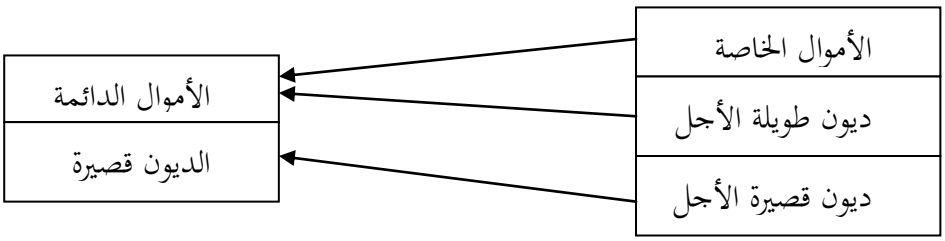
---

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،السنة الجامعية: 2008-2009، ص 35.

[2] اليمين سعادة، المرجع سابق، ص ص 35-36.

- **الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا:** هذه الخسائر سوف تدفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها، لذا فهي تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.
- **عدم حدوث أي خسائر:** في حالة عدم حدوث أي خسائر فإن مقدار المؤونة المخصص ليس له أي معنى أو هدف مبرر، ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة خلال تلك السنة، وبالتالي فإن قيمة الضريبة تدمج ضمن الديون قصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف يدمج ضمن الاحتياطات.
- **ديون الاستثمارات:** غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثمار، أي كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.
- **نتيجة السنة:** تعالج النتيجة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة. أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون قصيرة الأجل، وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.

شكل رقم 1-3 : عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية جانب الخصوم .



خصوم الميزانية المحاسبية **خصوم الميزانية المالية**

المصدر: روان خديجة، **أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة البويرة، السنة الجامعية، 2014-2015، ص26.

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة:

تعريفها: " هي جدول ذو شقين، الأصول والخصوم، حيث ترتب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق، وتكمن أهميتها في معرفة الحالة المالية للمنشأة، ولها دور كبير في مساعدة المحلل المالي في اتخاذ أحسن وأفضل القرارات."[1]

الشكل المختصر للميزانية المالية المختصرة:

الشكل رقم 1-4: الشكل النموذجي للميزانية المالية.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة **القيم الثابتة:** – الاستثمارات – قيم معنوية – قيم ثابتة **قيم ثابتة أخرى:** – مخزون الأمان – سندات المساهمة – كفالات مدفوعة		**الأموال الدائمة** **الأموال الخاصة:** – رأس مال الشركة – فرق إعادة التقدير – مؤونة الأعباء والخسائر **ديون.ط.م.أ.** – ديون الاستثمارات – قروض مصرفية	
مجموع الأصول الثابتة		**مجموع الأموال الدائمة**	
الأصول المتداولة – قيم الاستغلال – القيم القابلة للتحقيق – القيم الجاهزة		**الديون قصيرة الأجل**	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير لتحليل المالي**، الجزء الأول، 2004، ص 40.

[1] بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، ص ص99-100.

كما يختلف الشكل النموذجي للميزانية حسب المخطط المالي الجديد عن الشكل السابق في أسماء الحسابات ومكونات الحسابات كالأتي:

شكل رقم 1-5: الشكل النموذجي للميزانية المالية حسب المخطط المالي الجديد.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
- القيم الثابتة - القيم الثابتة الأخرى		- الأموال الخاصة - الخصوم المالية غير الجارية	
مجموع الأصول المالية غير الجارية		**الأموال الدائمة**	
- المخزونات - الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة - المتاحات		- الموردون والحسابات الملحقة - الضرائب - ديون أخرى - خزينة سلبية	
مجموع الأصول المالية الجارية		**الخصوم المالية الجارية**	
إجمالي الأصول		**إجمالي الخصوم**	

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يقصد بأدوات التحليل المالي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي والتي تحتاج إلى الكثير من الدقة والعناية عند تصنيفها وكذلك عند استخدامها، وفي هذا المجال فإن أشهر الأدوات التحليلية المستخدمة وأكثرها شيوعا هي النسب أو المؤشرات المالية، حيث أن النسبة المالية أو المؤشر المالي هي نتيجة محددة نصل إليها من خلال قسمة رقم معين على رقم معين أخر.[1]

[1] نبيل عبد السلام شاكر، **الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقارير المالية**، مدخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية، مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى، لا توجد السنة، ص ص 9،10.

أولا: النسب الهيكلية

تعتبر النسب الهيكلية من بين النسب المالية التي يستخدمها المحللون الماليون لدراسة الهيكل المالي للمنشأة وسنقوم بعرض أهم النسب المستخدمة في هذا الأسلوب بالتفصيل في هذا المطلب.

1 -مفهوم النسب الهيكلية:

"وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمنشأة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة".[1]

كما تساعد النسب الهيكلية إدارة المنشأة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية؛
- كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم.

2 -مكونات النسب الهيكلية

إن أهم النسب المالية التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة هي:[2]

- **نسبة التمويل الخارجي**

وتحسب هذه النسبة كمايلي:

نسبة التمويل الخارجي = ((الديون طويلة الأجل+ الديون قصيرة الأجل) ÷ مجموع الأصول) × 100.

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،(الأولى) عمان-الأردن، 2005، ص: 54.

[2] منير شاكر محمد وشركاؤه، المرجع نفسه، ص 55.

وتظهر هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي و اتجاه هذه النسبة للارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبء الفوائد، وفي هذه الحالة يجب أن تكون المنافع المتحصل عليها أكبر من أعباء الفوائد المذكورة، ومع ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي

- **نسبة التمويل الداخلي**

وتحسب هذه النسبة كمايلي:

نسبة التمويل الداخلي للأصول = (رأس المال+ الاحتياطات+ الأرباح المرحلة (المحتجزة) ÷ مجموع الأصول) ×100.

وتظهر هذه النسبة التمويل الداخلي للأصول، وارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي على وضع المنشأة المالي، إلا أنه قد لا يكون في صالح المؤسسة دائما خاصة إذا كانت ربحية الأموال الخاصة أكبر من مبلغ الفائدة المدفوع على القروض، وهو الوضع الطبيعي للاستثمار الاقتصادي، أو بصيغة أخرى نقول لابد من وجود تمويل خارجي لأنه سوف يساعد على رفع ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية) ولكن في حدود لا يؤثر فيها على الاستقلال المالي للمنشأة أي لابد من وجود توازن بين الوجهتين بحيث يمكن الاستفادة من الأموال المقترضة من مصادر خارجية مع تقليص أعباء الدين.

- **نسبة تغطية الديون طويلة الأجل**

وتحسب هذه النسبة كمايلي:

نسبة تغطية الديون طويلة الأجل = (صافي الأصول الثابتة ÷ الديون طويلة الأجل) × 100.

إن فلسفة التوازن المالي تعني أن الأصول الثابتة يجب أن تمول بالأموال الدائمة وذلك استنادا إلى هدف الاستخدام الطويل الأجل للأصول الثابتة وبالتالي لا يمكن أن يتم تمويلها بأموال قصيرة الأجل لأن ذلك يسبب إشكالا ماليا للمنشأة عند استحقاق الدين قصير الأجل، وكذلك يجب أن تمول الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) وبالتالي فإن الأصول الثابتة تعتبر المصدر الأخير لتسديد الديون طويلة الأجل، على اعتبار أن الأصول المتداولة هي المعنية بتسديد الديون قصيرة الأجل.

إن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا، لأنه يدل على اعتماد الأصول الثابتة في تمويلها على التمويل الداخلي (الذاتي) وانخفاضها عن الواحد مؤشر سلبي في عمليات التمويل في المنشأة، وإذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة بديون طويلة الأجل، ولا يعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا.

- **نسبة المديونية الكاملة**

وتحسب هذه النسبة كمايلي:

نسبة المديونية الكاملة =(إجمالي الديون ÷ الأموال الخاصة (حقوق الملكية)) × 100.

وتظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للمنشأة وهي تقيس إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة وبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المنشأة إيجابيا ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد، حيث يعتبر ذلك مؤشرا سلبيا ويفقد المنشأة استقلالها المالي وإذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن إجمالي الديون تساوي الأموال الخاصة، وقد لا يكون ذلك من حيث المبدأ إيجابيا.

- **نسبة المديونية قصيرة الأجل**

وتحسب هذه النسبة كمايلي:

نسبة المديونية قصيرة الأجل = (الخصوم المتداولة ÷ الأموال الخاصة (حقوق الملكية)) × 100.

تدرس هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة والأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين نظرا لزيادة ضمان ديونهم ولا يجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في أي حال من الأحوال لأنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب المنشأة.

- **نسبة المديونية طويلة الأجل**

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة المديونية طويلة الأجل= (الديون طويلة الأجل ÷ الأموال الخاصة (حقوق الملكية)) × 100.

تظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون الطويلة الأجل والأموال الخاصة وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع المنشأة أفضل، وإذا تجاوزت الواحد فإن ذلك يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة وهذا وضع خطير بالنسبة للمنشأة، والأفضل أن لا تزيد هذه النسبة عن 50%.

- **نسبة تمويل الأصول المتداولة**

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة تمويل الأصول المتداولة = (الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة) × 100.

تعتبر نسبة تمويل الأصول المتداولة وفق هذه العلاقة النسبية من المؤشرات التقديرية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية الإيفائية، ويعود سبب ذلك على أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة دون الاهتمام بدرجة سيولة فقرات الأصول المتداولة أو تواريخ الاستحقاق الخصوم المتداولة.

تظهر نسبة تمويل الأصول المتداولة بوضوح المدى الذي يمكن من خلاله تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الأصول التي تتكون من النقد أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات.[1]

تتميز نسبة تمويل الأصول المتداولة باستخدامها الواسع في قياس اليسر المالي في الأمد القصير لأنها توضح قدرة الأصول المتداولة الجارية لتسديد الالتزامات المتداولة عند ميعاد استحقاقها.[2]

ولقد اعتبر المعدل (1: 2) المقياس المناسب لنسبة تمويل الأصول المتداولة وهي تعني أن كل 1 دينار من الالتزامات الجارية يقابله ديناران من الأصول المتداولة لمنشأة ما دون تأثير ذلك على قدرتها على تسديد التزاماتها الجارية.[3]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، بدون طبعة، سنة 2000، عمان- الأردن-، ص ص 103-104.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة** ، الدار الجامعية، 2007، الإسكندرية- مصر، ص 338.

[3] محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، 2009، الرياض- المملكة العربية السعودية، ص 131.

- **نسبة تمويل الأصول الثابتة**

وتحسب هذه النسبة كمايلي:

نسبة تمويل الأصول الثابتة = (الأموال الدائمة ÷ صافي الأصول الثابتة) × 100.

الأموال الدائمة تضم الأموال الخاصة (رأس المال + الاحتياطات +الأرباح المحتجزة) + الديون طويلة الأجل وتعود هذه النسبة إلى فلسفة التوازن المالي والتي تقوم على ضرورة تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي ذات الاستحقاق الطويل الأجل فإذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن جزءا من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي وخطير على المنشأة. أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد، فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماما بالأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما يسمى برأس المال العامل الصافي+ في المنشأة وهذا مؤشر سلبي أيضا. أما إذا كانت النسبة أكبر تماما من الواحد فهذا يشير إلى رأس المال العامل بشكل نسبة مئوية.

ثانيا: نسب الربحية والسيولة

تعد كل من الربحية والسيولة من أهم النسب المالية في أي منشأة أعمال كونهما يعبران عن اقرب وأوضح صورة لوضعية المنشأة وسنقوم في هذا المطلب بعرضهما مع التطرق لأهم النسب التي يحتويها كل عنصر بدءا بنسب الربحية وصولا إلى نسب السيولة.

1. نسب الربحية (العائد على الأموال المستثمرة)

- **مفهوم الربحية:**

"نعني بالربحية قياس مقدرة المنشأة الكسبية، وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة.

ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا خاصة من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي."[1]

- **أنواع نسب الربحية:**

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما:[2]

- مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح.

وتشمل هذه المجموعة النسب التالية:

- **حافة ربح التشغيل = (ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات)× 100**

وتستخدم لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما بسبب هبوط السعر السوقي للمنتج، أو هبوط حجم المبيعات.

- **حافة مجمل الربح = (مجمل الربح ÷ صافي المبيعات) × 100**.

مجمل الربح هو المبلغ الفائض بعد تغطية تكلفة المبيعات، والذي يستخدم في تغطية مصاريف التشغيل والمساهمة في تحقيق صافي الربح، وبالتالي تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها وسياسة التسعير لمنتجاتها.[3]

- مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة قصد تمويل موجوداتها سواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الاقتراض أو من الاثنين معا.

وتضم هذه المجموعة نسبا مالية مثل:[4]

- ✓ العائد على الموجودات ROA = ربح التشغيل (EBIT) ÷ جملة الأصول.

---

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، مرجع سابق ص: 62.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، مرجع سابق الذكر ص 32.

[3] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي، شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، 2009، الرياض _ المملكة العربية السعودية_ ص ص 162-163.

[4] محمد مطر،مرجع سابق، ص 33.

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الاستثمار (ROI) وتحدد بالمعادلة التالية:

ROI = صافي الربح بعد الضريبة ÷ جملة الأصول.

لكن هناك رأيا يرى تحديدها بالمعادلة التالية:

[صافي الربح بعد الضريبة + الفوائد المدفوعة (1-T)] ÷ جملة الأصول.

حيث T هو معدل ضريبة الدخل.

- ✓ العائد على حقوق المساهمين العاديين (ROE) = (صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ جملة حقوق المساهمين العاديين.
- ✓ القوة الإرادية: ويتوقف تحديدها على الزاوية التي ينظر من خلالها لذلك المؤشر. فإذا كانت القوة الإرادية (EP) مرادفا للعائد على الأصول (ROA) فإنها تحدد بالمعادلة التالية:

EP = حافة ربح التشغيل × معدل دوران الأصول.

أما إذا كانت مرادفا للعائد على الاستثمار (ROI) فإنها تتحدد بالمعادلة التالية:

EP= حافة الربح بعد الضريبة × معدل دوران الأصول.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه يتوجب على المحلل المالي في تنفيذه لتحليل الربحية أن يقوم بربط النسب المشار إليها أعلاه بنسبة معدل دوران الأصول التي سيتم التطرق إليها لاحقا.

2. نسب السيولة

1.2 مفهوم السيولة : "تشير السيولة عموما إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل".[1]

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، ص 334.

2.2 أنواع نسب السيولة:

تتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية:

➢ **نسبة السيولة السريعة**

وتسمى أيضا بالاختبار القاطع، هذه النسبة توضح قدرة المنشأة على مواجهة الخصوم المتداولة بالأصول المتداولة الأكثر سيولة، ماعدا المخزون والمدفوعات المقدمة مسبقا، لذا فهي تؤشر قدرة الاستمرار وفائدة هذه النسبة تكمن عندما تواجه الشركة مشاكل في تصريف المخزون.[1]

يتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

- **نسبة التداول السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون السلعي) ÷ الخصوم المتداولة. مرة.**

ويعود السبب في استبعاد المخزون السلعي من مكونات الموجودات المتداولة لأنه أقل عناصر الموجودات المتداولة سيولة وسرعة للتحول إلى نقدية بسبب الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية البيع أو الوقت الذي تستغرقه عملية بيعها، ضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر، مقارنة بالموجودات المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وأيضا بسبب عدم التأكد من بيع المخزون السلعي.

ولقد اعتبرت النسبة (1:1) هي النسبة المثلى التي يجب أن تلتزم بها إدارة المنشأة أمام الدائنون لآماد قصيرة الأجل، حيث تعني أن لكل 1 دينار من الخصوم المتداولة والواجبة التسديد مغطى بدينار من الأصول الشديدة السيولة، مما يضمن للدائنين حدا مهما لإمكانية استمرار تقديم القروض للمنشأة المعينة.[2]

كما يمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

- **نسبة السيولة السريعة = (النقدية + شبه النقدية) ÷ الخصوم المتداولة**[3]

---

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التخطيط والتحليل المالي، اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2008، عمان–الاردن– ص 91.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مرجع سابق، ص 114.

[3] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، (مدخل في التحليل واتخاذ القرارات)**، مركز الإسكندرية للكتاب، تدون طبعة، 2006، ص 234.

➢ **معدل دوران النقدية**

توضح هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية عند قيام المشروع بعمليات خلال السنة وارتفاع سرعة دوران النقدية*.

ويلاحظ عدم وجود نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية ولكن ينبغي القيام بالمقارنات التاريخية للمشروع أو مقارنته بالمشروعات الأخرى المثلية.

وتحسب هذه النسبة كالتالي:

دوران النقدية = المبيعات السنوية ÷ (النقدية + شبه النقدية) مرة.[1]

ثالثا: نسب النشاط

تهدف هذه النسب إلى قياس كفاءة وفعالية الشركة في الاستثمار الأمثل لأصولها، كما تبين كفاءة الأداء والربحية للشركة في المدى الطويل، وعليه سنقوم في هذا المطلب بالتعرف عليها من خلال عرض مفهومها مكوناتها وكيفية حساب كل نسبة.

1. مفهوم نسب النشاط

تهتم هذه النسب في العموم بمدى فاعلية وكفاءة المنشأة محل الدراسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها، ويعني مصطلح استخدام الموارد هنا بأوجه استثمارها والتي غالبا ما تكون متمثلة في أصولها المتداولة والثابتة.

2. مكونات نسب النشاط

تقيس نسب النشاط كفاءة استخدام الأصول الخاصة بالشركة وخاصة في توليد إيرادات المبيعات كأحد المصادر الأساسية لإيرادات المنشأة، وتستخدم هذه النسب لتقييم المنافع التي تم إنتاجها باستخدام هذه الأصول.[2]

وتتكون نسب النشاط من النسب التالية:

* يعني الاستخدام الفعال للنقدية لتسهيل المعاملات المختلفة.

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص 235.

[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، كتب عربية للنشر، بدون طبعة، بدون سنة النشر، ص 192.

1.2 معدل دوران مجموع الأصول

يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة الإدارة في تسيير مجموعة الأصول وتوليد مبيعات منها، ويتم احتساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول. مرة.

فبالإضافة إلى أن هذه النسبة تعبر عن عدد المرات التي تغطي بها المبيعات الصافية إجمالي الأصول، فهي يمكن أن تفسر كذلك على أن كل دينار مستثمر في أصول الشركة يتولد عنه مبيعات بقدر النسبة المتحصل عليها.[1]

2.2 معدل دوران الأصول العاملة

يعتبر هذا المعدل أفضل من سابقه في حالة وجود بعض الأصول التي لا تشترك في النشاط العادي للمشروع، ويشير هذا المعدل إلى مدى استغلال أصول المنشأة في نشاطها، وفي حالة عدم وجود أصول لا تشترك في العمليات فإن معدل دوران الأصول العاملة يكون هو نفسه معدل دوران مجموع الأصول.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

3.2 معدل دوران الأصول العاملة = المبيعات ÷ الأصول العاملة. مرة.[2]

4.2 معدل دوران الأصول المتداولة

توضح هذه النسبة درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول المتداولة وتوليد مبيعات منها ونحسب هذه النسبة كالآتي:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول المتداولة. مرة.[3]

5.2 معدل دوران الأصول الثابتة

يمكن للمحلل المالي أن يحصر العلاقة بين صافي المبيعات والأصول الثابتة فقط من خلال هذه النسبة وتحسب كالآتي:

يمكن للمحلل **معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة. مرة.**

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، مرجع سابق، ص 150.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص 248.

[3] محمد المبروك أبو زيد، المرجع سابق، ص 151.

حيث أن الأصول الثابتة تعبر عن إجمالي كلف هذه الأصول، وكما هو الحال في مؤشرات الارتفاع والانخفاض في معدل دوران إجمالي الأصول فإن مؤشر الارتفاع في هذه النسبة يعطي مدلولات على كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة أحسن استغلال في توليد المبيعات، بينما مؤشر الانخفاض يبين عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم استثمارات المؤسسة في أصولها.[1]

6.2 معدل دوران المخزون

تبين هذه النسبة فعالية المؤسسة وقدراتها على بيع بضائعها ، ويمكن للمحلل من خلالها الحكم على الإدارات المسؤولية عن عمليات البيع وفعالية سياساتها ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

معدل دوران المخزون = كلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون.

متوسط المخزون = بضاعة أول مدة + بضاعة آخر مدة ÷ 2.

وتحسب هذه النسبة بعدد المرات، حيث ازدياد عدد المرات يعني نجاح المؤسسة في تصريف المخزون مما ينعكس على فرص تحقيق الربح بالارتفاع، وانخفاض عدد المرات دوران المخزون يعني انخفاض فرص تحقيق الربح وتلف المخزون.[2]

7.2 مدة البيع

هي المدة التي يبقى فيها المخزون قائما لحين بيعه، أي متوسط فترة التخزين وكلما قلت هذه الفترة كلما كان ذلك أفضل للمنشأة، لأن ذلك يساهم في تقليل تكاليف التخزين وتحسين سيولة الشركة وتحسب هذه النسبة كالآتي:

مدة البيع = متوسط المخزون ÷ متوسط المبيعات اليومية.

متوسط المبيعات اليومية = صافي المبيعات ÷ 360.

كما يمكن حسابها وفق العلاقة مابين مدة البيع ومعدل دوران المخزون كالآتي:

مدة البيع = 360 ÷ معدل دوران المخزون.[3]

رابعا: مؤشرات التحليل المالي

تتكون مؤشرات التحليل المالي من صافي رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، والخزينة .

---

[1] قاسي إيمان، قالية سعاد، **التحليل المالي وأهمية تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أو لحاج- البويرة- السنة الجامعية2014-2015، ص 73

[2] مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم المالية** ، دار القيصرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ،2009، ص 158-159.

[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، مرجع سابق، ص 94.

1. صافي رأس المال العامل

وهو مقياس مطلق لسيولة الشركة ويوفر هامش الأمان للمقرضين في الأجل القصير، كما أنه يؤشر حجم الأموال الممتلكة والمديونية في رأس المال العامل، وعلية فإن ارتفاع الصافي أمر مرغوب به، كما أن رأس المال المساوي للصفر يعني أن نسبة التداول مساوية للواحد الصحيح.[1]

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما:

- **من أسفل الميزانية:** يتم مقارنة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
- **من أعلى الميزانية:** يتم مقارنة الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وهو ما يطلق عليه بالتوازن المالي الأدنى.

يحسب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كالآتي:

رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

وبتعويض الأموال الدائمة ب: (الخصوم – الديون قصيرة الأجل) والأصول الثابتة ب: (الأصول – الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

2. احتياجات رأس المال العامل

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إلية المؤسسة فعلا لمواجهة السيولة بصفة حقيقية عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصورة عادية.

وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

ط 1: احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل الدورية – مصادر التمويل الدورية.

ط 2: احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية).

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**،مرجع سابق ص 92.

⟸ احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية (خزينة سالبة)).[1]

3. الخزينة

يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لدورة استغلال واحدة وتشمل القيم الجاهزة التي يمكن التصرف فيها، كما يتم حساب الخزينة كالآتي:[2]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = (أموال دائمة – أصول ثابتة) + (مجموع الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية) – (قيم الاستغلال + قيم جاهزة)

ترتبط وضعية الخزينة برأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل، لذا يمكن أن تأخذ أحد الوضعيات التالية:

- خزينة موجبة؛
- خزينة معدومة؛
- خزينة سالبة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

إن تحديد تعارف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلق تعريفا وحيدا وشاملا مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة والفعالية والإنتاجية لتعتبر كمرادفات له ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد وإعطاء تعريف وحيد والاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول إلى مفهوم الأداء بل يجب

[1] شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس–الجزائر– السنة الجامعية 2009–2010، ص ص 118، 119، 120.

[2] حمزة شنوف، **أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ENTP، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر– السنة الجامعية 2012–2013، ص 19.

العرض لمجموعة من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب البحث. وعليه سنعرض في هذا المبحث بعض المفاهيم حول الأداء بدءا بالمفهوم الواسع وصولا إلى قياس وتقييم الأداء مع التطرق إلى أهمية تقييم الأداء المالي وأنواعه.

المطلب الأول: ماهية الأداء ومكوناته

قبل تحديد مفهوم تقييم الأداء المالي، يجب التطرق إلى مفهوم الأداء بصفة عامة، وسنقوم بالتركيز في هذا المطلب على مفهوم الأداء، ومفهوم تقييم وقياس الأداء المالي.

أولا: مفهوم الأداء

1 – إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة performare التي تعني إعطاء وذلك بأسلوب كلي الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة performance وأعطتها معناها.

2 – ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي: " أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها والفاعلية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن معنى الأداء بالنسبة للمسير يختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد، فضلا عن هذا فالاختلاف قائم حتى داخل المؤسسة*

3 – أما التعريف الذي قدمه كل من CARLA MENDOZA و PIERRE BEESCOS فيلخص مفهوم الأداء في البعدين التاليين هما:[2]

– الأداء في المنظمة هو كل وفقط ما يساهم في تحسين الثنائية: قيمة _ تكلفة، فليس من الضرورة حسب رأيهما أن نسمي الأداء ما يساهم في تخفيض التكلفة أو زيادة القيمة لوحدها.

– الأداء في المنظمة هو كل وفقط ما يساهم في تحقيق وبلوغ الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة والتي نعني بها الأهداف ذات المدى المتوسط والطويل.

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، السنة الجامعية 2001-2002، ص 14.

* رجل الاقتصاد ينظر إلى أداء المؤسسة في قدرتها على تحقيق قيمة مضافة معتبرة تساهم بنسبة جيدة في الدخل الوطني وتحريك الاقتصاد، أما الموظف ينظر إليه في قدرته على تأمين قدرة شرائية مرتفعة كالأمن، حياة مهنية جيدة ...إلخ.

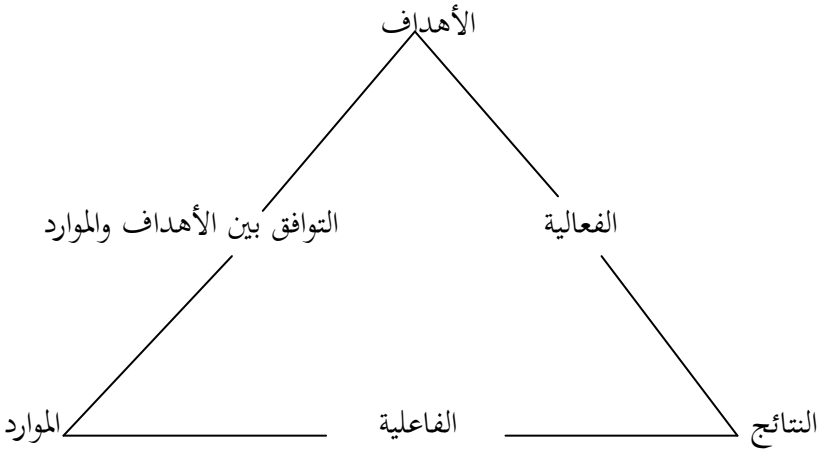
[2] عبد الوهاب دادن، رشيد حوصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AFD خلال الفترة (2006–2011)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 02، المجلد07، جامعة غرداية، 2014، ص 24.

وحسب باحثين آخرين مفهوم الأداء لا يمكن تقييده بتعريف وحيد بل هو مفهوم واسع يتطور ويتجدد باستمرار، وله عدة أبعاد.[1]

كما يرتبط مفهوم الأداء بمفاهيم أخرى وأهمها الفعالية والفاعلية حيث ترمز الفعالية إلى مدى قدرة أو عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، في حين ترمز الفاعلية إلى مدى الاقتصاد في الوسائل المستعملة من طرف هذه المؤسسة في تحقيق تلك الأهداف، ونعتبر أن الأداء يمثل التفاعل الذي يحدث بين كل من الأهداف والموارد والنتائج المتوقعة.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة وفق هذا التفاعل كالآتي:[2]

الشكل رقم 1-6 : مثلث الأداء



المصدر: العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، السنة الجامعية 2010-2011، ص ص 143-144.

[1] عادل عشي، نفس المرجع، بتصرف، ص 15.

[2] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، السنة الجامعية 2010-2011، ص ص 143-144.

➢ **مفهوم الأداء المالي حسب مبدأ تقييم المؤسسة**

يرى بعض المهتمين أن الأداء المالي هم تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح[1]

ثانيا: مكونات الأداء

نظرا لارتباط مفهوم الأداء بمدى النجاح في تحقيق الأهداف المحددة فإن تحقيقها يرتبط بمفهوم فعالية وكفاءة المؤسسة وتختلف الكفاءة والفعالية بمدى النجاح في تحقيق تلك الأهداف: [2]

1. الكفاءة:

تعني الطريقة الاقتصادية التي يتم بها انجاز العمليات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف ويعبر عنها عادة بنسبة المخرجات إلى المدخلات، فمصطلح الكفاءة يستخدم عادة لدى التعرض لبعد الأداء المتعلق بالعملية.

2. الإنتاجية:

كما تعرف الكفاءة بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية الإنتاجية، وبذلك نرتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من المواد.

[1] دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستكمال المحاكاة المالية**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 36.

[2] بوزايدي آسيا، بن عبد الله نعيمة، **دور الأداء المالي في اتحاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج -لبويرة- السنة الجامعية: 2014-2015، ص ص 11-12.

3. الفعالية:

قد تعني خاصية ما هو فعال أي خاصية الفرد أو النظام الذي ينتج القدر الأقصى من النتائج بأقل قدر ممكن من المجهود – مع ملاحظة عدم الخلط مع الكفاءة – إلا أن الفعالية مصطلح يستخدم عندما يتعلق الأمر بمخرجات المؤسسة ومقارنتها مع الأهداف.

فالفعالية تعني أيضا انجاز المهمة المناسبة أو القيام بالعمل المطلوب، ويمكن قياسها مثلا بحصة المؤسسة في السوق التنافسي أو بمقدار إسهامها في الهدف التنموي المحدد لها، فالفعالية تقيم إذا بالنسبة إلى أهداف المؤسسة إلى أي حد يتم تحقيق حجم النشاط المقدر أو المرغوب، أي تقييم الفعالية بدلالة الربط والمقارنة بين النتيجة (عدد المنتجات أو رقم الأعمال ...) المحصلة والهدف المحدد مسبقا.

4. الإنتاجية:

هي كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات، وتستعمل لتبيان مدى النجاح في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.

كما يمكن اعتبارها على أنها تتمثل في العلاقة بين المخرجات والمدخلات، معبرا عنها في شكل نسبة حجم المخرجات إلى المدخلات.

المطلب الثاني: مقومات ومعايير الأداء المالي

للأداء المالي مجموعة من المقومات والمعايير سندرجها بالترتيب في هذا المطلب حيث أن الأداء يرتكز على جملة من الأسس كما أنه يخضع لمعايير للقياس

أولا: مقومات الأداء الجيد

هناك العديد من مقومات الأداء الجيد نذكرها كالتالي:[1]

[1] مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الأول، 2010-2011، ص ص 143، 144.

1/ الإدارة الإستراتيجية: في إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، يكون مستمدا من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكيف مع البيئة الخارجية وصولا إلى أداء رسالتها وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

2/ الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، وأن يتصف الموظف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة و الاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وأن لا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها، كما ينبغي للموظف ألا يضع نفسه في المواقف التي تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله.

3/ إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها.

4/ وجود النظم المحاسبية: هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة، في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.

ثانيا: معايير الأداء المالي

وفرت المعايير الدولية لنشر الأداء اقتراب بين المفهوم الأوروبي والمفهوم الأمريكي لقياس الأداء حيث تم نشرها لأول مرة بالإنجليزية سنة 1999، ودخلت حيز التطبيق في 2000/01/01، وتهدف هذه المعايير إلى

توحيد وتجميع رؤى الأسواق العالمية ورفع وتيرة الأصول المسيرة من طرف المختصين، وتتلخص هذه المعايير في النقاط الخمس التالية:[1]

- المعطيات الأساسية: حيث أن طبيعة ونوعية ومدى حداثة المعلومات تؤدي دورا هاما في قياس الأداء مع تقييم أصول المؤسسة بالقيمة السوقية بدلا من القيمة التاريخية؛
- طريقة وأسلوب الحساب؛
- بناء المركبات؛
- المعلومات الإضافية؛
- تحليل النتائج.

المطلب الثالث: أنواع الأداء المالي ومؤشراته

بعدما تم التعرض إلى مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالأداء، سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى أنواع الأداء المالي وكذلك عرض أهم المؤشرات المرتبطة بالأداء المالي.

أولا: أنواع الأداء المالي

إن تحديد أنواع الأداء المالي يفرض اختيار معايير للتقسيم يمكن تحديدها في أربعة أشكال كالأتي:

1 ـحسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين هما: الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

1 1 الأداء الداخلي:

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:[2]

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم؛

[1] دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 37.

[2] تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج- البويرة- السنة الجامعية،2011-2012، ص ص 5، 6.

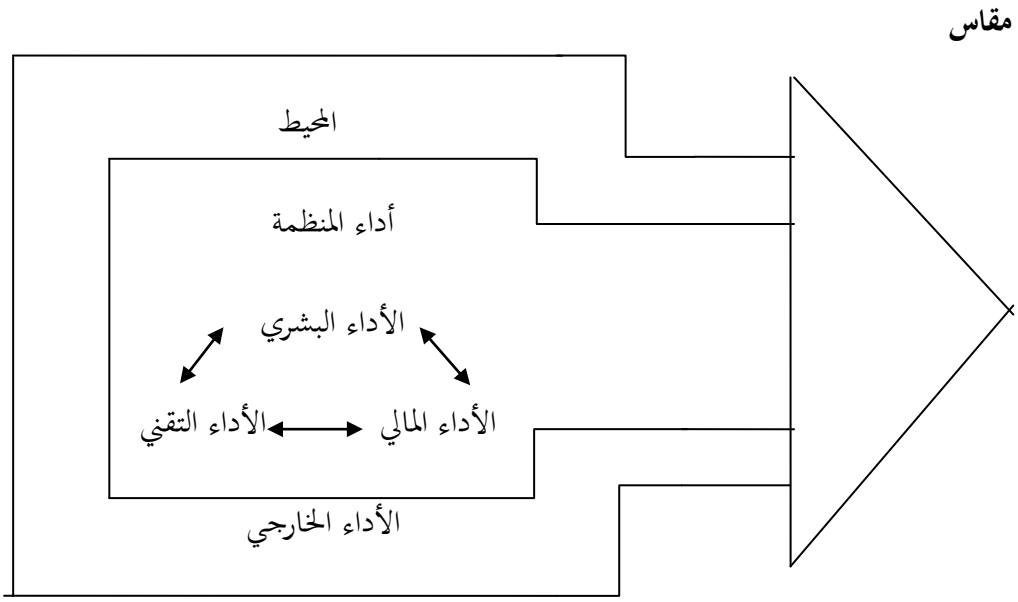
- **الأداء التقني**: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال؛
- **الأداء المالي**: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

1 2 الأداء الخارجي:

"هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة" [1]

يمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

شكل رقم 1-8: الأداء الذاتي والأداء الخارجي



المصدر: تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج- البويرة- السنة الجامعية،2011-2012، ص ص 5-6.

2 -حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء الكلي للمؤسسة داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي [2]

[1] Bernard Martory, contrôle de gestion social, librairie vuibert, paris, 1999, page 236

[2] بوزايدي أسيا، بن عبد الله نعيمة، **دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

2-1 الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.

ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تظافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2-2 الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة. فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى، وبتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

المطلب الرابع: قياس وتقييم الأداء المالي

لقد جرت العادة على استعمال كلمتي القياس والتقييم في عملية الرقابة بمفهوم واحد دون تمييز، ولكن في الأصل الكلمتان تحملان معنيين مختلفين وخاصة إذا تم ربطهما بعملية تقييم الأداء، وعليه سنقوم في هذا المطلب بإجلاء الخلط بين المصطلحين، كما سنقوم بالتطرق إلى أهداف عملية تقييم الأداء المالي وأهميته.

أولا: ماهية قياس وتقييم الأداء

1. **قياس الأداء:** القياس هو "تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة".

إذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة، وتعد عملية قياس الأداء المرحلة الأولى لعملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف.

وقياس الأداء لا يتم في أغلب الحالات إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده، وتحديد تطوراته المحققة إذا استلزم الأمر مقارنة بينه وبين الأداء السابق له. [1]

2. تقييم* الأداء:

- عرفت **لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية** رقابة الأداء بأنها: " تقويم أنشطة شركة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفعالية، ومن أن متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة لها بصورة معقولة". [2]
- ويشار إلى أن تقييم الأداء المالي وسيلة لتزويد إدارة الشركة بالتغذية الراجعة التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها كما أن تقييم الأداء يزود المؤسسة بتغذية عكسية عن الأداء المالي من أجل تطويره بخطط مستقبلية ويزودها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأمور المالية. [3]

ثانيا: أهمية التقييم المالي:

يرى فريق من الكتاب أن عملية التقييم تمثل سلسلة متكاملة ومترابطة من مراحل العملية الإدارية، التي تبدأ عادة بتحديد الأهداف المأمول تحقيقها نتيجة استخدام الموارد المتاحة ثم متابعة تحقيق هده الأهداف بغية كشف الانحرافات وتحديدها، وذلك بمقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المتوقعة، وتنتهي عملية الرقابة بالمرحلة الأخيرة من سلسلة العملية الإدارية وهي مرحلة التقييم بقصد توجيه المسؤولين إلى مواطن الانحرافات وأسبابها واقتراح الحلول لكيفية معالجتها.

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم**، مرجع سابق، ص 26.

* قبل البدء في دراسة أو عرض تقييم الأداء يجب الإشارة إلى وجود جدل أو عدم تفاهم تام حول استخدام كلمتي التقييم والتقويم في اللغة العربية، لذلك سيكون استعمال كلمة التقييم للبحث معناها مرادفة لكلمة التقويم ونفي أي فرق يمكن أن يكون بينهما.

[2] مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، مرجع سابق، ص 12.

[3] مشعل جهز المطيري، ، المرجع نفسه، ص 12.

وتتجلى أهمية التقييم في النقاط التالية:[1]

- ❖ معرفة العناصر الكفؤة ووضعها في المواضع الأكثر إنتاجية، والاستغناء عن العناصر غير المنتجة ومساعدة العناصر التي تحتاج إلى مساعدة للنهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح؛
- ❖ الموضوعية وتحديد المكافآت التشجيعية: إن تقييم الأداء القائم على الموضوعية في المعاملة بين العاملين وفق أسس وقواعد عادلة يحقق لدى الأفراد انطباعا بأن ما يستحقونه يتناسب مع أدائهم وكفاءتهم، وأنه تمت معاملتهم معاملة واحدة دون تمييز أي فرد عن الأخر، فالنظام العادل لتقييم الأداء يكافئ كل موظف بحسب مقدرته وجهده وكفاءته في العمل، وليس على أساس المصالح الشخصية التي تعطي لبعض الموظفين تقييما أعلى، ويكون ذلك على حساب زملائهم الذين يبذلون جهودا كبيرة؛
- ❖ تساعد عملية التقييم في تحديد المسؤولين عن الانحرافات، وخاصة عندما تقترن بتحديد واضح لمراكز المسؤولية؛
- ❖ إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات المماثلة بالشكل الذي يدفعها إلى تحسين مستوى أدائها؛
- ❖ بيان مدى إسهام المنشأة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل التكاليف، والتخلص من عوامل التبذير في جميع الموارد الاقتصادية؛
- ❖ اكتشاف التغيرات التي لها تأثير على أنشطة المنظمة، واكتشاف القرارات الخاطئة فورا لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب؛
- ❖ يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛
- ❖ يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة خلال مسيراتها سواء أكان نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المنشأة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمنشآت المماثلة؛
- ❖ إن تقييم الأداء يساعد على تحقيق الأهداف المحددة؛

[1] عتاب يوسف حسون، **تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة تشرين – سوريا – السنة الدراسية 2006-2007، ص ص 52، 53.

❖ يساعد الإدارة العليا على وضع نظام للحوافز الإيجابية والسلبية، ويقوم على أساس مؤشرات الأداء.[1]

ثالثا: أهداف عملية التقييم المالي والإداري

إن الهدف الرئيسي من عملية تقييم الأداء هو تحسين الأداء وتطويره، ويمكن لعملية التقييم أن تحقق هدفها الرئيسي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية سنوردها كالأتي:

- ✓ **التزويد بالمعلومات:** إن عملية التقييم تزود الإدارة بالمعلومات الضرورية لوضع السياسات المستقبلية المتعلقة بالتدريب والترقية وغيرها؛
- ✓ **ترشيد عملية التخطيط:** ويتم ذلك من خلال تزويد عملية التخطيط والجهات القائمة عليها بالبيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ ومستوى أداء الوظيفة التخطيطية نفسها، وبنفس الوقت يضمن تحديد الأهداف المستقبلية على نحو أفضل وأكثر دقة؛
- ✓ **ترشيد القرارات الإدارية ويتم ذلك من خلال:**
  - إن عملية التقييم توفر للإدارة البيانات اللازمة، التي تمكنها من متابعة تنفيذ النشاط خطوة بخطوة، على نحو يكفل تصحيح مسار النشاط في الوقت المناسب وهذا يساعد في تدارك انحرافات التنفيذ في وقت مبكر من أجل اتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة؛
  - ضمان حسن استخدام وإدارة الموارد البشرية والمادية وبحث الأسباب التي أدت إلى مظاهر الهدر والإسراف في تلك الموارد؛
  - إن عملية تقييم الموارد البشرية في المنشأة تمكن من التعرف على مستوى أداء كل فرد ومعرفة الأشخاص ذوي الأداء المرتفع، وهذا يساعد المنشأة في توزيع المكافآت للأفراد على أساس الأداء وليس على أساس المعرفة والمصالح الشخصية؛
  - إلغاء التحيز والمحسوبيات عند اتخاذ القرارات الإدارية، وتجنب التأثير السلبي الناتج عن ذلك والذي قد يخلق نوعا من علاقات التوتر بين الرؤساء والمرؤوسين ويتم ذلك من خلال الاعتماد على معايير تقييم موضوعية؛

[1] شريف العمري، **تقييم الأداء في شركات التأمين المصرية باستخدام التحليل الكمي**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر 1994، ص 375.

- ✓ **تشجيع تقييم الأداء الداخلي:** إن عملية التقييم التي تقوم بها هيئات الرقابة الخارجية لها دور كبير في تشجيع إدارة المنشآت على ممارسة تقييم الأداء الذاتي، وبالتالي فإن عملية التقييم هذه تساعد الموظفين في إدراك نقاط الضعف والقوة لديهم ومعرفة كيفية تطوير قدراتهم وكيفية تحسين مستوى الأداء العام للمنشأة التي يعملون فيها؛
- ✓ **بيان الأهمية الاقتصادية:** إن عملية التقييم تساعد في معرفة أهمية النشاط أو القطاع موضوع التقييم وتبين مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية على الصعيد الوطني؛
- ✓ **إرساء مبدأ المساءلة:** ومما لا شك فيه أن المساءلة لها أهمية كبيرة على اعتبار أن هناك علاقة قوية بين المساءلة والفساد الإداري، ففي الحالات التي يغيب فيها نظام المساءلة أو يكون غير فعال تزداد فرص حدوث الفساد الإداري، بل إن غياب المساءلة يشجع على حدوث الفساد الإداري.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي من أنسب الوسائل والأدوات لتقييم الوضع المالي لأي منشأة أعمال فهو علم له قواعد ومعايير وأسس تقوم على آلية تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالتقارير المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينهما ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها.

إن عملية تقييم الأداء لا تتم إلا عن طريق آليات وأساليب التحليل المالي، وتعتبر النسب المالية من أنجع الطرق وأسهلها وأسرعها للتقييم السليم والسريع لأداء منظمات الأعمال والتنبؤ بما تؤول إليه من مخاطر أو أمان.

الفصل الثاني

عموميات حول مجمع الشركات

مقدمة الفصل:

لقد شهد النظام العالمي في السنوات الأخيرة تطوّرات كبيرة في شتّى الميادين أدّت إلى اشتداد المنافسة بين مختلف المؤسسات. وفي هذه الظروف ما انفكّت المؤسسات تطوِّر إمكانياتها ووسائل عملها من أجل تحقيق الأهداف المنوطة، حيث أنّ الهدف الرئيسي للمؤسسة باعتبارها النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي هو التوسّع والاستمرار. ومع زيادة رغبة المؤسسات الاقتصادية في توسيع نشاطها انتشرت ظاهرة الاستحواذ على المؤسسات ممّا أدّى إلى ظهور المجمّعات . ونظرا للدور الفعّال الذي لعبته المجمّعات قامت الدول المتقدمة ومن بينها الدول الأوروبية بوضع إطار قانوني يعترف بها ويضمن لها حقوقها وواجباتها من جميع النواحي وبالخصوص من الناحية المحاسبية. وهذا ما جعلنا نسلط الضوء على هذا التنظيم من خلال تناولنا في هذا الفصل المفاهيم العامة لمجمع الشركات وكذا الخصائص ومزايا وعيوب هذا التنظيم.

المبحث الأول: مدخل لمجمع الشركات

يرتبط ظهور مجمع الشركات من الناحية التاريخية بتطور الشركات وكنتيجة للتوسع الاقتصادي وتوفر الإنتاجية في أسواق مختلفة، سواء كانت وطنية أم أجنبية، فإن هذا التوسع جعل مسرى الشركات أمام خيارين أساسيين:

- إما الحفاظ على الوحدة القانونية للشركة وإنشاء فروع أو أقسام أو مكاتب مختلفة؛
- أو إنشاء شركات تابعة متخصصة، تتمتع بشخصية معنوية مستقلة غير أنها مراقبة من طرف الشركة الأم.

من خلال الخيار الأخير، برزت ظاهرة مجمعات الشركات، والتي أصبحت تتحكم في الاقتصاديات العالمية.

المطلب الأول: مفهوم مجمع الشركات

مجمع الشركات هو عبارة عن وضعية فعلية أو واقعية لمجموعة من الشركات تشكل كيان اقتصادي واحد، وذلك من خلال عملها كوحدة واحدة، غير أنها من الناحية القانونية مستقلة عن بعضها البعض، فالشركة الأم والشركة التابعة تتمتع كل واحدة منها بالشخصية المعنوية بجميع ما يترتب عليها من آثار قانونية، وبالتالي فإن هذه الوضعية القانونية تختلف عن مجرد وجود فروع أو وحدات تنتمي لشركة ما وتشكل مجرد مركز للاستثمار وبدون شخصية معنوية، بالمقابل فإن المجمع يشمل مجموعة مختلفة من الشركات تتغير باستمرار، (ذلك راجع إلى حيازة المساهمات والتنازل عنها عليه عملية معتادة داخل البورصة أو خارجها)، مما يجعل وضع مفهوم قانوني دقيق للمجمع غير ممكن، كما أن القانون غالبا ما يترك تحديد المفاهيم القانونية للفقه لتفادي الجمود ويكتفي بوضع الأحكام القانونية المتعلقة بالموضوع.[1]

فمن الناحية الاقتصادية : " المجمع هو عبارة عن المجموعة المتكونة من شركات تابعة من الناحية المالية والاقتصادية لشركة أخرى تدعى 'الشركة الأم'، هذه الشركة تضمن الإدارة والمراقبة على مجمل الشركات التابع".[2]

---

[1] بركات حسينة، **مجمع الشركات في القانون التجاري والمقارن**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع قانون الأعمال، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة، 2009-2010، ص06.

[2] مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص07.

يعرف المجمع أيضا على أنه: " عبارة عن مجموعة متكونة من شركات تابعة من الناحية المالية والاقتصادية لشركة أخرى تدعى"الشركة الأم"، هذه الشركة تضمن الإدارة والمراقبة على مجمل الشركات التابعة. [1]

أما حسب المشرع الجزائري : "طبقا لنص المادة 796 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 ما يلي: يجوز لشخصين معنويين و أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابيا و لفترة محدودة تجمعا، بتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها، أو تطويره وتحسين نتائج هذا النشاط الاقتصادي وتنميته". [2]

هناك تعريف آخر يقول أن: " مجمع الشركات هو عبارة عن مجموعة اقتصادية وتشريعية، مكونة من شركة أم وشركاتها التابعة مع وجود ثلاث خصائص تجمعهم وهي:

- وجود ذمم وشخصيات تشريعية مختلفة خاصة بكل شركة تابعة؛
- تبعية الشركات التابعة للشركة الأم عن طريق وجود تقنيات المراقبة؛
- الطابع المالي للروابط بين الشركات، رابطة تسمى'المساهمة'. [3]

وحسب تعريف آخر:

" مجمع الشركات هو مجموعة من الشركات التي لكل منها شخصيتها المعنوية الخاصة بها، لكن تجد نفسها موحدة فيما بينها من خلال روابط مختلفة على أساس أنه واحدة منها، على العموم هي الشركة الأم تمارس رقابة على باقي الشركات، مما يؤدي إلى وحدة اتخاذ قرارات اقتصادية"*. [4]

---

[1] Pierre Conso et Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, 9éme édition Dunod, France, 1999, p650.

[2] القانون التجاري الجزائري 2002، ص550.

[3] زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010-2011،ص ص 4-5.

[4] C.Mercadal et Javin, **les contrats de coopération inter entrepris**, édition2 Juridique Lefebvre, France, 1974, p9.

*" le groupe de société est ainsi en ensemble de société qui ont chacun leur existence juridique propre, mais qui se trouvent unies, entre elles par des liens divers sur la base desquels, l'une d'entre elles, généralement la société mère, exerce un contrôle sur l'ensemble faisant ainsi prévaloir une unité de décision économique

أما من الناحية المحاسبية:

- حسب نص المادة 132-1 من الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 255 مارس 2009 تنص على ما يلي: " تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان واحد "[1]

- كذلك المجمع يقوم في نهاية كل سنة بعد انعقاد المجلس الإداري له بتقديم الحسابات المجمعة التي تكون مرفوقة بتقرير كامل يشمل عملية تسيير المجمع.

ومن الناحية الجبائية:

إن المجمع من الناحية الجبائية يسمح للشركة الأم بالسيطرة على الشركات الأخرى التابعة، سواء كانت هذه السيطرة مباشرة أو غير مباشرة أو مستمرة، فهذا يخولها بأن تصبح الوحيدة المكلفة بالضريبة، باسم المجمع نيابة عن الشركات الأخرى، كما يتيح لها الفرصة لإجراء المقاصة للأرباح والخسائر المسجلة بين الشركات.[2]

وفقا لأحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يعرف تجمع الشركات على أنه: " كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى الواحدة منها "الشركة الأم"، تحكم الأخرى المسماة "الأعضاء" تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر لتسعون بالمائة 90% أو أكثر من رأس المال الاجتماعي من طرف هذه الشركات، أو نسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكن أخذ طابع الشركة الأم.[3]

المطلب الثاني: مكونات مجمع الشركات

مجمع الشركات يمثل مجموعة اقتصادية وتشريعية مشكلة من شركة أم وشركاتها التابعة، والتي تكون لكل منها شخصيتها المعنوية الخاصة بها، ولكنها موحدة فيما بينها بروابط، حيث أن الشركة الأم تسيطر على الشركات الأخرى، وتمارس رقابة على المجموع.

[1] الجريدة الرسمية رقم 19، 25 مارس 2009، الجزائر، ص15.

[2] زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مرجع سابق، ص05.

[3] رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 39 مارس 2009، الجزائر.

من خلال هذا التعريف يتضح أن مجمع الشركات مكون من الأطراف التالية:

أولا: الشركة الأم

الشركة الأم مصطلح من صنع الفقه الفرنسي وهي تشبه الشركة القابضة، عادة فإن الشركة الأم يكون لها دور مالي أو صناعي حيث تجمع نشاطات متفرعة قريبة أو مكملة يتمثل دورها الأساسي في تعيين المديرين في الوحدات الاقتصادية التابعة ودراسة وانتقاء روابط التنمية و الإستراتيجية والمصادقة على مخطط العمليات والميزانية ومراقبة التنفيذ وكما تضمن خدمات متبادلة داخل المجمع كالصناديق والتأمينات والبحث العلمي.[1]

تعتبر شركة الأم كقمة هرم المجمع والتي ترتكز عليها وتمارس رقابة على شركات أخرى تسمى شركاتها التابعة، فتعرف شركة الأم على أنها:" البنية القانونية التي تجمع القدرة الإستراتيجية، فهي تبعث النشاط وتضمن المراقبة داخل المجمع".[2]

تلعب الشركة الأم دورا معتبرا من خلال تحكمها في إصدار القرارات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالعلاقات التجارية أو بمستقبل النشاطات المختلفة للمجمع، إذ أنه بإمكانها أن تؤدي دورا صناعيا أو ماليا، حيث تقوم بتجميع النشاطات الاقتصادية المتماثلة والمتقاربة وهذا بممارستها لنشاط صناعي وفي نفس الوقت تقوم بالاحتفاظ بالأصول الصناعية، وفي بعض الحالات تقوم بالاحتفاظ بهذه الأصول دون أن تتحمل تسييرها بنفسها وإنما تنيط ذلك لشركة أخرى تفوضها نيابة عنها تدعى شركة عهدة.[3]

ثانيا: الشركة القابضة

بصفة عامة تعرف الشركة القابضة (Société Holding)* بأنها شركات تملك كامل أو معظم أو أكثر من 50% من أسهم الشركات المساهمة الأخرى التي يطلق عليها الشركات التابعة[4].

---

[1] بركات حسينة، **مجمع الشركات في القانون التجاري والمقارن**، مرجع سابق، ص13.

[2] مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مرجع سابق، ص08.

[3] Francis Lefebvre, **Mémento pratique fiscale 2000**, édition Lefebvre, France 2000, p64.

* في حال ممارسة الشركة إلى جانب الدور المالي والإداري نشاط صناعي أو تجاري فإنها في هذه الحالة يطلق عليها تسمية الشركة الأم.

[4] تالي سمية، **هيكلة مجمع الشركات**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، حقوق تخصص قانون الشركات، ورقلة، 2014-2015، ص14.

" الشركة القابضة هي شركة مالية لا تنتج سلعا و لا خدمات بنفسها، بل تملك وتسير مساهمات في شركات تابعة لها بهدف مراقبة النشاط أو إعطاء فائض قيمة لمالكي الشركات القابضة بحيث يمكنهم من تسيير وحدات بنصيب في رأس المال أقل مم كانوا مساهمين في هذه الشركات". [1]

وحسب تعريف آخر للشركة القابضة: " هي شركة مالية تمتلك حصة هامة من رأسمال شركات تنشط في نفس القطاع أو قطاعات متشابهة، ولهذا فهي تمارس رقابة، تنسيق وتوجيه النشاطات، وبالمقابل الشركة القابضة تشارك في تمويل شركاتها التابعة بزيادة رأسمالها أو بإقراضها بديون طويلة الأجل". [2]

فالشركة القابضة لها أدوار تتمثل في:

- التنسيق؛
- تحديد الإستراتيجية العامة للمجمع؛
- إدارة الممتلكات والمساهمات ومراقبة الشركات المقيمة والأجنبية. [3]

غير أنه حاليا لم يعد نشاط الشركات القابضة مقتصرا على تسيير المساهمات المالية، بل امتد ليشكل عمليات الإدارة والتسيير وكذا توجيه النشاطات ومراقبتها. [4]

بصدور أحكام الأمر رقم 25/95 المؤرخ في 25 ديسمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، تبنى المشرع الجزائري مفهوما جديدا وهو الشركات القابضة العمومية بدلا عن صناديق المساهمة(القانون88/04)، والتي عرفت في القانون التجاري على أنها شركة تجارية عمومية تقوم بالحيازة على أسهم شركات عمومية وتتاجر بها، وهي شركات ذات أسهم منشأة بعقد توثيقي، رأسمالها مملوكا كليا من قبل الدولة أو من طرف أشخاص معنويين في القانون العمومي. [5]

[1] زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مرجع سابق، ص07.

[2] Abdelmadjid Bouzidi, **Comprendre les mutation de l'économie Algérienne**, édition ANEP, Alger, 1999, p48.

[3] Francis Lefebvre, op-cit, p64.

[4] مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مرجع سابق، ص09.

[5] المادة 5 من الأمر25/95، 1995/09/25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، العدد48.

كما أن أصول هذه الشركات القابضة مشكلة أساسا من قيم منقولة ومهمتها الأولى تسيير وإدارة الأموال التجارية للدولة، بالإضافة إلى خلق مرد ودية أكثر وإنتاجية لحافظة الأسهم التي تسيرها، وبهذا فهي تحدد وتطور سياسات الاستثمار والتمويل للمؤسسات التابعة لها وتنظم حركة رؤوس الأموال بينها.[1]

وتسير هذه الشركات من طرف مجلس مديرين أو مدير عام وحيد تحت مراقبة مجلس المراقبة، أعضاء مجلس المديرين وأعضاء مجلس المراقبة معينون من طرف الجمعية العامة لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد، ومهام الجمعية العامة للشركات القابضة يقوم بها ممثلون يعينهم المجلس الوطني لمساهمات الدولة.

ومنذ 20 أوت 2001، تم إنشاء مؤسسات جديدة تحل محل (هولدينغ)، سميت بشركة تسيير المساهمات والتي أنيطت لها المهام التالية:[2]

- ترجمة ووضع قيد العمل في الأشكال التجارية الملائمة لمخططات التقويم وإعادة الاعتبار وتنمية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتجسيد ذلك في الأشكال التجارية المناسبة؛
- ترجمة ووضع قيد العمل في الأشكال التجارية الملائمة لبرامج وإعادة الهيكلة و الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص إعداد ووضع قيد العمل لكل التركيبات القانونية والمالية الملائمة، كعمليات الدمج والانفصال و التقديمات الجزئية للأصول وإحالة الأصول المادية والمالية؛
- ضمان التسيير والمراقبة الإستراتيجية والعملية لحافظات الأسهم والقيم المنقولة الأخرى ضمن ضوابط الفعالية والمردودية الدنيا المطلوبة؛
- ممارسة صلاحيات الجمعيات العامة للمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن الحدود المرسومة بموجب تفويض التسيير وكذا قرارات الجمعية العامة.

[1] المادة 5 و9 من الأمر 25/95 الصادر في 25 سبتمبر 1995.

[2] القانون التأسيسي لشركة الأسهم-شركة تسيير المساهمات الموثق في 2002/01/19.

ومنه نجد أنه اختلفت التشريعات في تعريف الشركة القابضة *، إلا أنها جميعا تتفق حول كونها الشركة التي تمتلك أسهما في عدة شركات تسمى الشركات التابعة بالقدر الذي يمكنها من السيطرة عليها.

ثالثا: الشركة التابعة

كما سبق ذكره، تمارس الشركة الأم نوعا من الرقابة على الشركات الداخلة في محيط المجمع وهذه الرقابة تختلف من شركة لأخرى كما أن هذه الشركات-أي التابعة- هي عبارة عن هيئات تنشط في نطاق المجمع، لكنها تخضع لرقابة قد تكون مطلقة أم مزدوجة أو يمارس عليها نوع من التأثير في سياستها من طرف الشركة الأم التي تملك حصة من رأس مالها.[1]

نصت المادة 729 من القانون التجاري الجزائري على أنه: " إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى [2]. من خلال نص هذه المادة نعرف الشركة التابعة بأنها الشركة التي يسيطر عليها من قبل شركة أخرى(الشركة الأم أو القابضة)، على أن يكون رأسمالها على الأقل مكتسب بنسبة 50%، وهو ما يمكنها من التحكم في التسيير والإدارة وممارسة الرقابة،وهذا لا يمنع من امتياز الشركة التابعة بشخصية معنوية خاصة بها، فنجد أن المشرع الجزائري حذا بذلك حذو المشرع الفرنسي الذي نص في المادة 354 من قانون الشركات الفرنسي الصادر في 24 جويلية 1966 أنه إذا حازت شركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى فإن الثانية تعتبر تابعة للأولى[3]

مما جاء في نص الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخ في 25 مارس 2009 المادة رقم 132-11

* عرفها المشرع المصري في المادة 216 من القانون التجاري: "الشركة القابضة هي شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة أو أكثر من الشركات الأخرى التي تصبح تابعة لها، وذلك من خلال تملكها(51%) على الأقل من أسهم أو حصص تلك الشركة أو الشركات، سواء كانت من شركات المساهمة أو من الشركات ذات المسؤولية المحدودة".

[1] زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مرجع سابق، ص07.

[2] الأمر رقم75-59، المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

[3] بوكليخة ياسين وطيار خليل، **مجمع الشركات وقوائمه المالية المدمجة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص09.

" الكيان المشارك هو كيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا، وهو ليس بكيان فرعي و لا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة".[1]

أو من خلال تعاريف المجمع السالفة الذكر، يمكننا استخلاص تعريف الشركة التابعة، والتي هي الشركة المسيطر عليها من قبل شركة أخرى (الشركة الأم أو القابضة)، على أن يكون رأسمالها على الأقل مكتسب بنسبة 50%، وهو ما يمكن لها من التحكم في التسيير والإدارة وممارسة الرقابة، وهذا لا يمنع من امتياز الشركة التابعة بشخصية معنوية خاصة بها.[2]

في حالة وجود مساهمة تتراوح ما بين 10% و 50% نكون في هذه الحالة أمام مساهمة بسيطة، ويوجد حالة أين يشترك مساهمين في إنشاء شركة بالتساوي 50% لكل شريك و هنا نكون أمام الشركة المشتركة. و كما تجدر الإشارة، أنه يجب التفرقة بين الشركات التابعة التي تتميز بشخصية معنوية خاصة بها والشركات الفرعية، أو المكاتب التي ليس لها شخصية معنوية خاصة بها، حيث يمكننا أن نعرف الشركة الفرعية على أنها: "وكالات وفروع ثانوية تختلف عن الشركات التابعة من حيث أنها لا تمتلك شخصية معنوية تميزها، و بذلك فهي لا تشكل هياكل قانونية مستقلة، كما أنها تتمتع بنوع من اللامركزية البسيطة وهذا لضمان سير النشاط وفقط،[3]

حتى أن محاسبة الشركة الفرعية تدرج مباشرة ضمن محاسبة الشركة الأم.[4]

ولتوضيح الفرق أكثر بين الشركات التابعة والفرعية نقوم بوضع الجدول التالي:

[1] الجريدة الرسمية رقم 19، 25 مارس 2009، الجزائر، ص17.

[2] مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مرجع سابق، ص11

[3] Francis Lefebvre, op-cit, p88.

[4] مقدمي أحمد، المرجع نفسه، ص11.

جدول رقم (2-1): مقارنة بين الشركة التابعة والشركة الفرعية

الشركة التابعة	الشركة الفرعية
- شخصية قانونية مميزة ومستقلة؛ - دفع الضريبة على الشركات على النتيجة الإجمالية؛ - وجود صفقات قانونية مابين الشركة الأم والشركة التابعة، لذلك يدفع الرسم على القيمة المضافة على المبيعات؛ - توزيع الأرباح وحساب الرصيد الجبائي، وفرض الضريبة عليها على مستوى الشركة الأم؛ - لديها محاسبة خاصة بها.	- عدم وجود استقلالية قانونية؛ - عدم فرض الضريبة على الشركات على النتيجة الإجمالية وإنما تحول النتيجة على الشركة الأم؛ - عدم وجود صفقات قانونية ما بين الشركة الأم والشركة الفرعية، لذلك لا يدفع الرسم على القسمة المضافة على المبيعات؛ - عدم توزيع النتيجة؛ - محاسبتها تتم على مستوى الشركة الأم.

المصدر: مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص12.

المطلب الثالث: تصنيف مجمع الشركات

حسب هذا التصنيف نجد الأشكال التالية من المجمعات:

أولا: تصنيف مجمع الشركات حسب طبيعته

أ- المجمعات الصناعية*: في هذا الشكل من المجمعات تمارس الشركة الأم نشاط صناعي أو تجاري، ويتم تشكيل المجمعات بغرض توسيع النشاطات ويحدث ذلك بإنشاء شركات تابعة أو بشراء شركات موجودة.

ب- المجمعات المالية**: تسعى المجمعات في هذا النوع لحيازة المساهمات المالية في شركات أخرى ويقتصر نشاطها على تسيير المالية فقط، مثل الشركات القابضة.[1]

ج- المجمعات التعاقدية***: يشكل هذا النوع من المجمعات للقيام بعقود مختلفة تربط الشركات ببعضها البعض، و لا يتعلق الأمر في هذه الحالة بالحيازة على مساهمات مالية، ولكن بتقوية تبعية الشركات.

د- المجمعات الشخصية****: تتكون المجمعات الشخصية من مجموعة الشركات التي تكون فيها وحدة القرارات ناجمة من مسيرين، تربط بينهم علاقات شخصية قوية أو عائلية تدفعهم إلى التجمع.

ثانيا: تصنيف مجمع الشركات حسب بنيتها

إن من بين أهم البنيات المالية للمجمعات، نجد الأنواع التالية:

أ- البنية الهرمية*****: تمتلك في هذا النوع من المجمعات الشركة الأم على مساهمات في شركات تابعة، والتي بدورها تشكل مساهمة في شركات تابعة أخرى.

وتعتبر هذه البنية من أقدم البنيات التي عرفتها المجمعات.

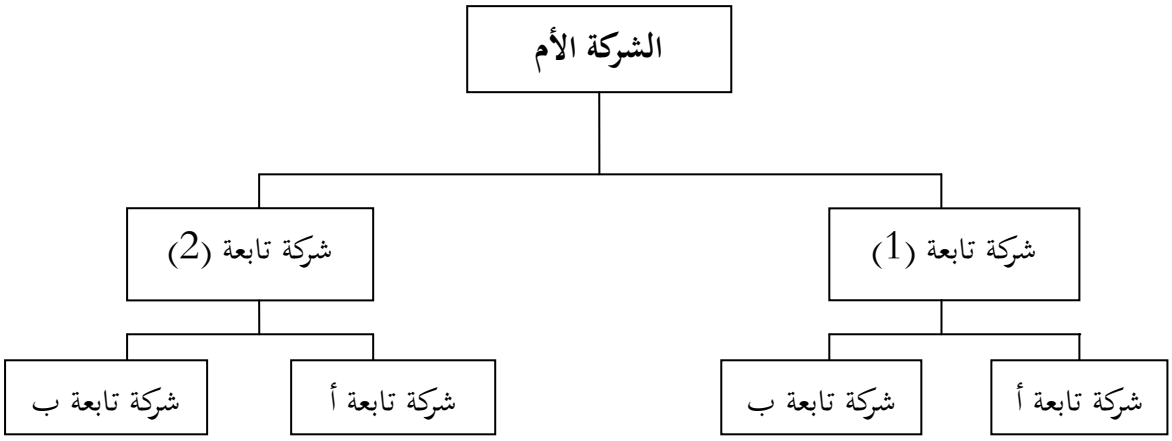
---

* Les groupes industriels.
** Les groupes financiers.

[1] مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مرجع سابق، ص13.

*** Les groupes contractuels.
**** Les groupes personnels.
***** La structure pyramidale.

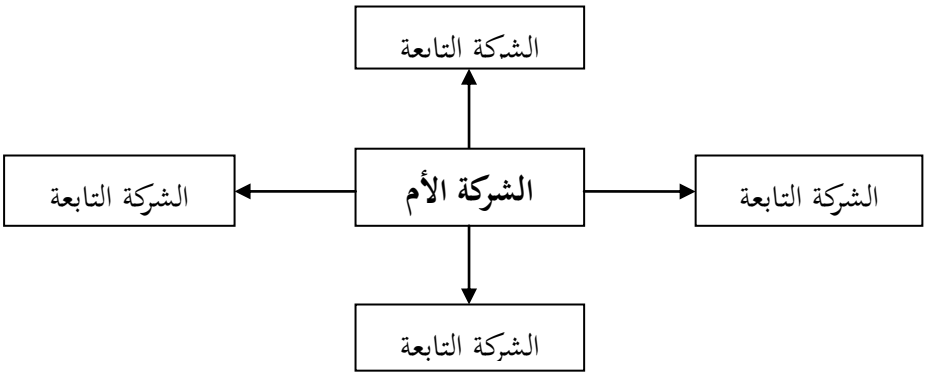
الشكل رقم (2-1): تصنيف المجمعات من حيث البنية الهرمية



المصدر: مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص13.

ب- البنية الشعاعية *: في هذه البنية تمتلك الشركة الأم مساهمات مباشرة في عدة شركات، وتمارس عليها رقابة مباشرة، حيث أن كل شركة تابعة ليس لها علاقة تربطها بالشركات التابعة الأخرى.

الشكل رقم (2-2): تصنيف المجمعات من حيث البنية الشعاعية

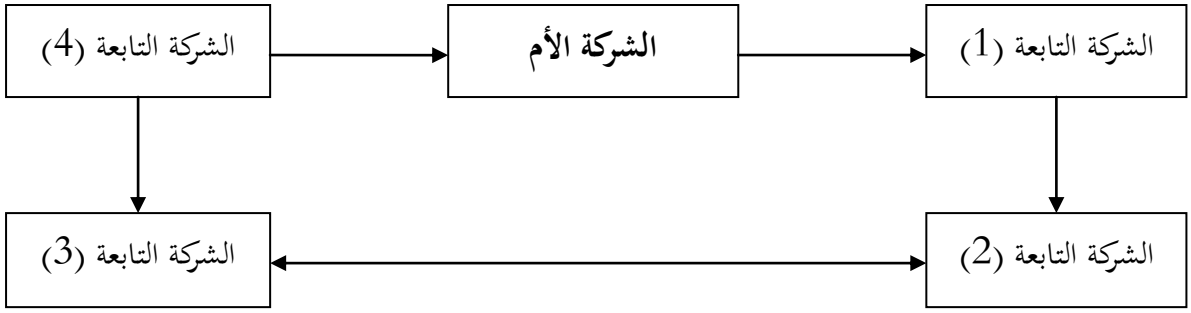


المصدر: مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص14.

* La structure radiale.

ج- البنية الدائرية*: تمتلك الشركة الأم في هذه البنية مساهمات في شركات أخرى، التي بدورها تمتلك مساهمات في شركة أخرى، والشركة الأم تمتلك بطريقة غير مباشرة مساهمة في الشركة التابعة.

الشكل رقم (2-3): تصنيف المجمعات من حيث البنية الدائرية

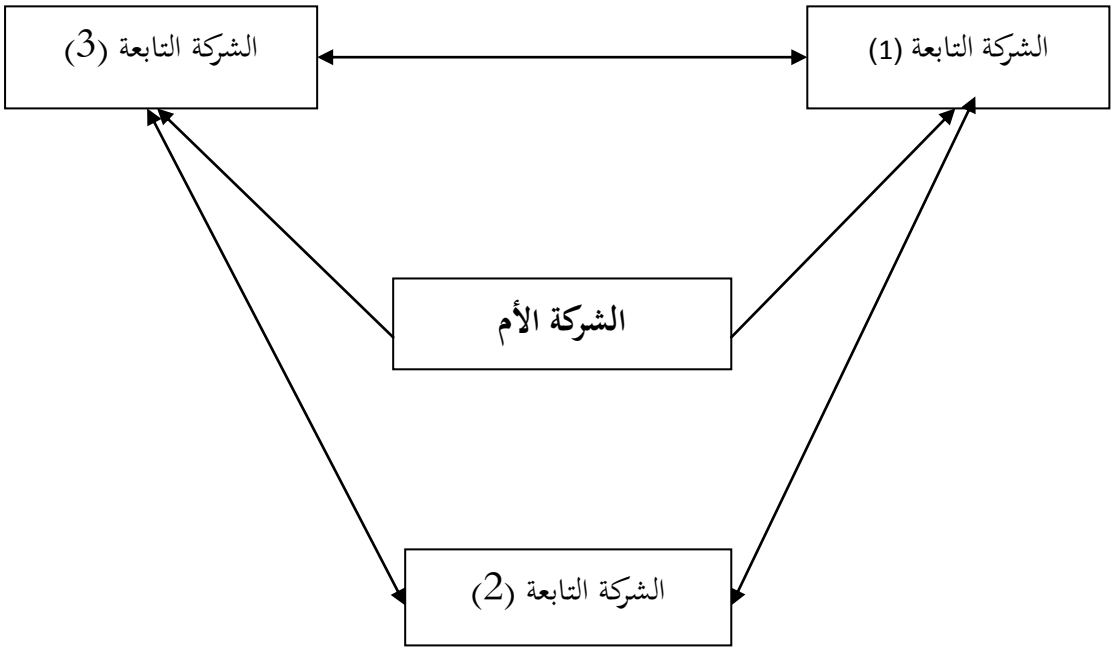


المصدر: مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص14.

د- البنية المركبة**: نجد في بعض الحالات بنيات معقد للمجمع، حيث أن هناك مزج بين البنيات الهرمية والبنيات الشعاعية والدائرية.

* La structure circulaire.
** La structure combinée.

الشكل رقم (2-4): تصنيف المجمعات من حيث البنية المركبة



المصدر: مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص15.

المطلب الرابع: هيكل مجمع الشركات

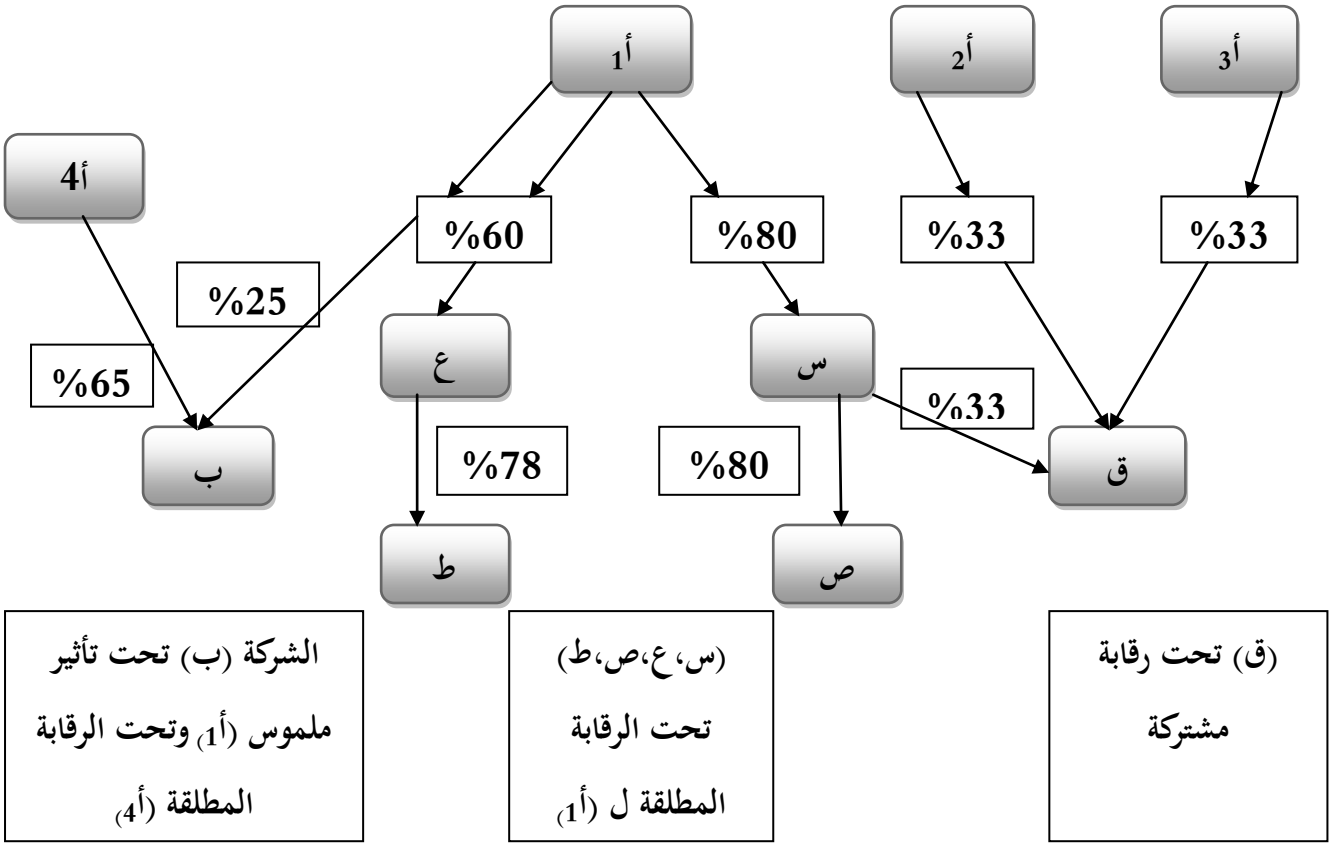
إن مختلف الارتباطات والعلاقات القائمة بين الشركات تكو في إطار وجود شرك رئيسية (الشركة الأم)، التي لها مساهمات مباشرة وغير مباشرة في مؤسسات أخرى، ويأخذ الهيكل التنظيمي للمجمع شكلين أساسيين هما:

1 - المجمعات العمودية:

هي المجموعة المكونة من الشركة الأم والشركات الموظفة تحت رقابتها المطلقة، يتميز هذا الشكل بتواجد روابط التبعية القانونية بين الشركات حيث يمكن أن نجد عدة مجموعات فرعية داخل المجموع نفسها وعلى رأس

كل واحدة منها شركة أم. كما يحيط المجموعة من جهة، شركات أخرى لا تسيرها الشركة الأم ولكن تمارس عليها تأثيرا ملموسا، ومن جهة أخرى هناك شركات موظفة تحت الرقابة المشتركة لمجموعتين أو أكثر.[1]

الشكل رقم (2-5): المجموعة العمودية



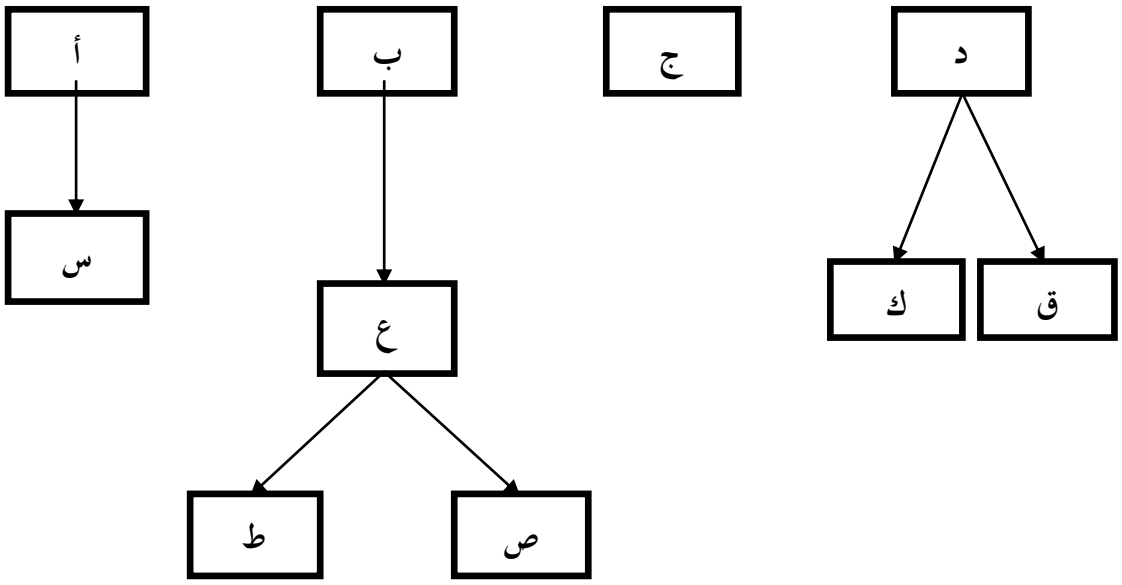
المصدر: الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص48.

[1] الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2014-2015، ص48.

2 - **المجمعات الأفقية:**

تتكون من شركات غير مرتبطة ببعضها البعض بعلاقات التبعية القانونية ولا توجد سيطرة مالية لإحداها على الأخرى ولكن تخضع لإدارة واحدة وجماعية، حيث تتم إدارتها حسب طرق متفق عليها وتسير في إطار فائدة مشتركة. يكون على رأس هذا النوع من المجموعات دائما شخص طبيعي أو عائلة، لذا تسمى بالمجموعة الشخصية.[1]

الشكل رقم (2-6): المجموعة الأفقية



المصدر: الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص49.

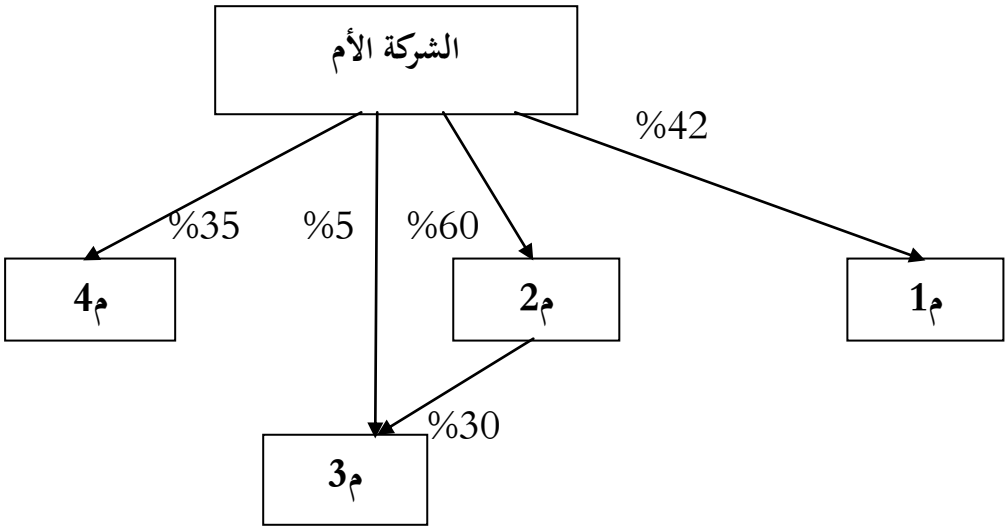
وقد حددت المادة 799 كيفية تسيير المجمع وأجازت تأسيس المجموعة الأفقية (تتكون من شركات غير مرتبطة ببعضها البعض بعلاقات التبعية القانونية ولا توجد سيطرة مالية لإحداها على الأخرى ولكن تخضع لإدارة واحدة وجماعية، حيث تتم إدارتها حسب طرق متفق عليها في إطار فائدة مشتركة).[2]

[1] الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية** مرجع سابق، ص 48.

[2] المادة 799 مكرر 4، من القانون التجاري الجزائري.

ويمكن تمثيل حدود المجمع، ضمن هذه الترتيبات، حسب الشكل الموضح أسفله.

الشكل رقم (2-7): الحدود القانونية للمجمع



المصدر: الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص51.

مميزات (م1): لايوجد أي مساهم آخر يملك أكثر من 42% في (م 1)، هنا تعتبر الشركة الأم مراقبة ل(م1)، وهذه الأخيرة تدخل ضمن حدود المجمع.

مميزات (م2): الشركة الأم تمتلك مباشرة نسبة من رأس المال تسمح لها بالحصول على أغلبية حقوق التصويت في الجمعيات ل(م2)، هنا تعتبر الشركة الأم مراقبة ل(م2)، وهذه الأخيرة تدخل ضمن حدود المجمع.

مميزات (م3): الشركة الأم لا تمتلك أغلبية حقوق التصويت وغياب اتفاق مع الشركاء أو المساهمين الآخرين، في هذه الحالة الشركة الأم لا تراقب (م3)، وهذه الأخيرة لا تدخل ضمن حدود المجمع.

مميزات (م4): الشركة الأم لا تمتلك أغلبي حقوق التصويت ولكن وجود اتفاق بينها وبين الشركاء أو المساهمين الآخرين وغير مخالف لمصالح (م 4)، فتصبح الشركة الأم تمتلك أغلبية حقوق التصويت، وبالتالي تعتبر مراقبة ل(م4)، وهذه الأخيرة تدخل ضمن حدود المجمع.

المبحث الثاني: طرق ومبادئ التجميع

من خلال هذا المبحث، سوف نتطرق إلى عرض الطرق التقنية المستخدمة لإعداد الحسابات المجمعة، بحيث يعرف التجميع على أنه استبدال الأسهم المملوكة من طرف الشركة الأم والمقيدة في ميزانيتها بقيمتها الحالية الصافية للشركات الوليدة الممثلة لهذه الملكية.

وهذا الاستبدال يمكن أن يتحقق من خلال ثلاث طرق:

1. إما بإدماج كلي في ميزانية الشركة لكل عنصر من ممتلكات الشركة المستهدفة، وفي حساب النتيجة للعناصر المشكلة لنتيجة هذه الأخيرة مع إثبات فوائد الأقلية؛
2. إما بإدماج نسبي لنفس العناصر مع استبعاد فوائد الأقلية؛
3. إما على أساس الوضع في التكافؤ لحصة الوضعية الصافية والنتيجة الموافقة لسندات المساهمة الممتلكة.

المطلب الأول: طريقة الاندماج الكلي

سنعالج من خلال هذا المطلب مفهوم هذه الطريقة ومبدأ عملها، بحيث نشير إلى أن المشرع الجزائري أعتمد هذا الأسلوب لإعداد البيانات المالية المجمعة وذلك من خلال نص المادة 132.7 من الجريدة الرسمية، العدد رقم 19 سنة 2009م

أولا: مفهومها

طريقة الاندماج الكلي تطبق على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم رقابة مطلقة، مما يسمح لهذه الأخيرة الاستحواذ على كل الملكية من الناحية المالية، ونتيجة مجموعة الشركات وكأنها تمثل كيانا واحدا[1].

وتهدف هذه الطريقة إلى تجميع حسابات الميزانية وحسابات النتائج في حسابات الشركة المجمعة (الشركة الأم)، فهي بذلك تمثل جميع الهيئات التي لها شخصيات معنوية اقتصادية موحدة.

وحسب المادة (02) من الجريدة الرسمية رقم 87 لسنة 1999:

[1] زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مرجع سابق، ص111.

"تعتمد طريقة الاندماج الكلي على الإحلال الكلي لحسابات سندات المساهمة للشركة القابضة، محل حسابات الميزانية ونتائج الشركات المجمعة المعنية، لإعداد ميزانية واحدة، وجدول حسابات نتائج واحد"[1].

ثانيا: مبدأ الاندماج الكلي

في حالة ما إذا كانت الشركة الأم تطبق رقابة مطلقة على شركات أخرى تابعة، تلجأ إلى تطبيق أسلوب الاندماج الكلي الذي يعتمد على تجميع عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج للشركات التابعة، ويتم ذلك وفق المرور بخطوات منهجية لابد من الوقوف عليها إلى أن نصل إلى إعداد الميزانية المجمعة وجدول حسابات مجمع.

ويمكن حصر الخطوات التي تعتمد عليها طريقة الاندماج الكلي في النقاط التالية[2]:

1. **الجمع**: وهي أول خطوة تتم ضمن هذه الطريقة وفيها يتم وضع حسابات الشركة المجمعة وحسابات الشركات المجمعة، فهذه الخطوة تعد أساسية وبسيطة في حد ذاتها، تجعل فيها الحسابات التي هي قيد التجميع حسابات موحدة، وتجدر الإشارة أن هذه الخطوة تستدعي أن تكون المعطيات الخاصة بالتجميع والتي هي قيد المعالجة متجانسة فيما بينها.

وعليه في إطار الاندماج الكلي يتم الجمع بنسبة 100% بالنسبة لكل من عناصر الميزانية (الأصول والخصوم)، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وهذا يخص كل الهيئات التي تنتمي إلى محيط المجمع.

2. **الإقصاء**: وهي الخطوة الثانية التي تلي عملية الجمع، بحيث يتم فيها إقصاء الحسابات الداخلية المتبادلة، مثل تلك المتعلقة بالاهتلاكات، المخالفات، والحسابات الأخرى كالديون والحقوق، والتكاليف، بالإضافة إلى النتيجة الداخلية للمجمع، خاصة الأرباح.
3. **التسجيل**: تسجل الضرائب المؤجلة المتعلقة بالنتائج الداخلية التي تم إقصاؤها.

[1] المادة 02 من الجريدة الرسمية رقم 87، سنة 1999، ص11.

[2] Bertin Elisabeth et autres, **comptabilité & audit**, berti éditions, alger, 2013, p.p206-207.

4. **توزيع الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة:** وفيها يتم الفصل أو التجزئة بين الأموال الخاصة للشركة المجمعة والشركات المجمعة، بمعنى تحديد فوائد المجمع (فوائد الأغلبية) وفوائد الشركات التابعة أو ما يعرف بحقوق الأقلية، وتحديد فرق التجميع الأولي.
5. **تحديد الاحتياطات المجمعة والنتائج المجمعة.**
6. **إعداد الحسابات المجمعة:** وذلك عن طريق إعداد الميزانية المجمعة وجدول حسابات النتائج المجمع، والملاحق الأخرى كجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال.

بعد تحديد الميزانية المجمعة وجدول حسابات النتائج المجمع وتحديد الاحتياطات المجمعة والنتيجة المجمعة، تتم بعدها عملية التسجيل المحاسبي في جدول اليومية.

المطلب الثاني: طريقة الاندماج النسبي

أسلوب الاندماج النسبي يخص الشركات التابعة، وهذه الطريقة لا تختلف عن سابقتها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهومها ومبدأ المعالجة وفق هذا الأسلوب.

أولا: مفهومها

يطبق أسلوب الاندماج النسبي على الشركات التي تخضع للرقابة المزدوجة من طرف الشركة الأم، وهذه الطريقة تقوم باستبدال القيمة المحاسبية لسندات المساهمة للشركة التي تخضع للتجميع بجزء فقط، والذي يتمثل في فوائد الشركة الأم أو الشركات التي تملك عناصر أصول وخصوم مكونة للأموال الخاصة بهذه الشركات والمحددة وفقا لقواعد التجميع[1].

كما أن أسلوب التكامل النسبي يستثني على الفائدة خارج المجمع [2]، بحيث يتم إظهار حسابات الأصول والخصوم التي تخص المجمع فقط، بمعنى أنها تستحوذ مباشرة على جزء من أصول الشركات التابعة وجزء من خصومها.

[1] Obert Robert, **comptabilité et audit manuel et application**, 3éme édition, donod, Paris, 2010, p225.

[2] زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مرجع سابق، ص141.

ثانيا: مبدأ الاندماج النسبي

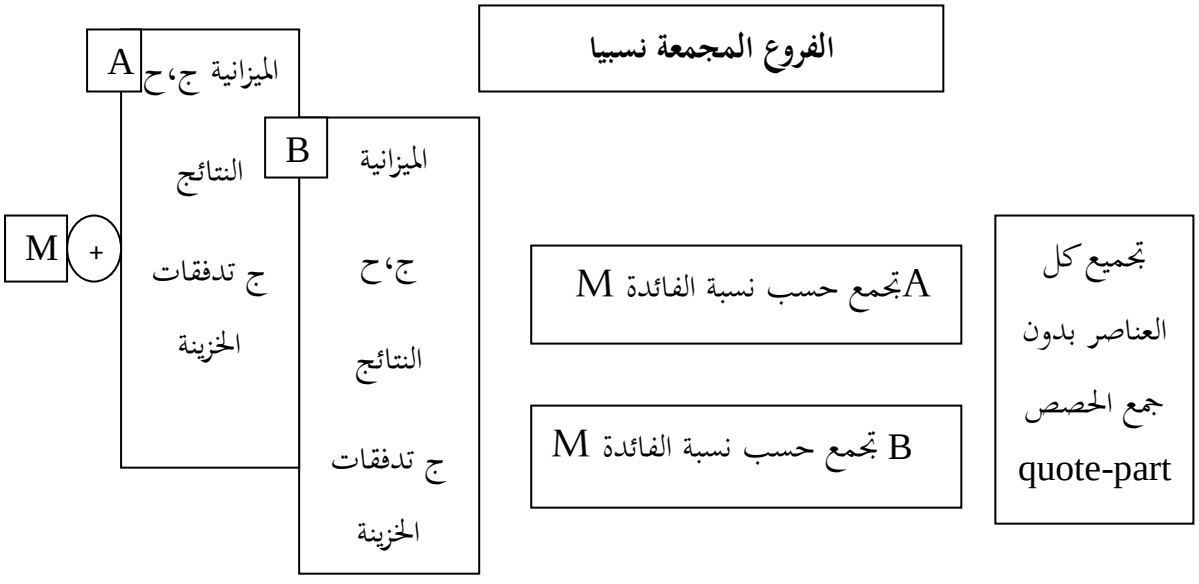
مبدأ أسلوب الاندماج النسبي لا يختلف كثيرا عن مبدأ الاندماج الكلي إلا في بعض النقاط التي تخص نسبة فوائد الأقلية، التي يتم إقصاؤها تماما.

ويمكن تلخيص خطوات هذا الأسلوب فيما يلي[1]:

1. **الاندماج:** بحيث يتم إدماج في حسابات الشركة المجمعة حصص (quote-part) من الأصول والديون المتعلقة بنسبة الفائدة التي تملكها الشركة الأم في الشركات الأخرى التابعة، بمعنى أن الحسابات التي تم إدماجها تكون معبرة عن فوائد المؤسسة المالكة لسندات المساهمة، وذلك بعد القيام بمعالجات تخص إقصاء العمليات الداخلية للمجمع.

وللتوضيح أكثر نأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (2-8): عملية جمع عناصر البيانات المالية وفقا لأسلوب الاندماج النسبي



المصدر: زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص142.

[1] Bertin Elisabeth et autres, **comptabilité & audit**, OP.Cit, p210.

2. **الإقصاء:** وفيها يتم إقصاء المساهمات المتعلقة بالشركة الأم في الشركات التابعة من الميزانية المجمعة.

المطلب الثالث: طريقة الوضع بالتكافؤ

هذا الأسلوب يتعلق بالفروع التي يمارس عليها تأثير ملحوظ أو نفوذ فعال (sociétes associées)

أولا: مفهومها

الوضع في التكافؤ، يطبق على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم تأثيرا ملحوظا، فهي تقوم على إعادة تقييم سندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم والتي تظهر في ميزانيتها، والتي هي عبارة عن سندات مساهمة للشركات الفرع والتي لابد أن تكون مقيمة بالقيمة الحقيقية، وذلك باستبدال قيمتها الشرائية بقيمة الحصة التي تكافؤ الحالة الصافية لهذا الفرع[1].

- ويطبق هذا الأسلوب على الشركات التي يمارس عليها نوعا من السيطرة، وهذه الأخيرة نستشفها من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر في السياسة المالية والتسيير و الإستراتيجية[2]؛
- كما أنه من خلال هذا الأسلوب يمكن تحديد نسبة الرقابة، أو بالأحرى المجال الذي تؤول إليه الشركات التي تخضع لتأثير ملحوظ، سيما أن هذا الأسلوب المتمثل في الوضع في التكافؤ يتحدد في حالة ما إذا كانت نسبة الرقابة لا تتعدى 20% من حقوق التصويت.

ثانيا: مبدأ الوضع في التكافؤ

إن الوضع في التكافؤ ما هو إلا عملية استبدالية للقيمة المحاسبية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم مع ما يكافئها في الوضعية الصافية للشركة التي تخضع للتجميع[3].

ومن خلال هذا الأسلوب يتم إحلال القيمة المحاسبية الصافية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم محل رأس المال الخاص مضافا إليه نتيجة الدورة، ويمكن التلميح في هذا المطاف إلى ما يلي[4]:

[1] الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية** مرجع سابق، ص113.

[2] Obert Robert, **comptabilité et audit manuel et application,** OP.Cit, p225.

[3] زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مرجع سابق، ص 145.

[4] Bertin Elisabeth et autres, **comptabilité & audit**, OP.Cit, p.p 212-213.

- بالنسبة إلى الميزانية المجمعة: يجب إظهار سندات المساهمة المكافئة للأصل التي تم استبدالها بالأموال الخاصة المضاف إليها نتيجة الدورة المحددة حسب قواعد التجميع؛
- بالنسبة إلى جدول حسابات النتائج المجمع: يجب إعادة إظهار حصة الأموال المكافئة لتلك السندات؛
- إهمال كل ما هو متعلق بالشركة الفرع فيما يخص أموال الفرع وديونها.

المبحث الثالث: القوائم المالية المجمعة ومزايا وعيوب تكوين المجمعات

مجمع الشركات هو عبارة عن وضع فعلي أو واقعي لمجموعة من الشركات، فالشركة الأم والشركة التابعة تتمتع كل واحدة منهما بالشخصية المعنوية بجميع ما يترتب عليها من آثار قانونية وبالتالي فإن هذه الوضعية القانونية تختلف عن الفروع أو الوحدات التي تشكل مجرد مركز للاستثمار بدون شخصية معنوية. وسنعالج في هذا المبحث القوائم المالة المجمعة وخصائصها ومختلف الفروض التي تنطوي عليها بالإضافة إلى المستفيدون منها، كذلك سنتطرق إلى خصائص المجمعات وتقييمها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المجمعة

تحظى القوائم المالية المجمعة بأهمية كبيرة على مستوى مستخدمي المعلومات المحاسبية باعتبارها عنصر مهم في اتخاذ القرار سواء كانت الأطراف داخل المؤسسة أو خارجها.

أولا: مفهوم القوائم المالية المجمعة

هناك من يستخدم مصطلح الحسابات (القوائم المالية) المجمعة (comptes consolidés) ، وهناك من يفضل مفهوم حسابات المجمع (comptes de groupe) ، من وجهة نظر (Bernard Colasse) يجب التفرقة بين حسابات المجمع وعملية التجميع (la consolidtion)، فحسابات المجمع تعبر عن الحسابات الختامية (الميزانية، حساب النتائج، الملحق) التي تبين الوضعية المالية ونجاعة مجمل المؤسسات المكونة للمجمع،

وكأنها تكون وحدة واحدة. وأما عملية التجميع فهي الطريقة المحاسبية المعتمدة للوصول إلى مثل تلك الحسابات (حسابات المجمع)[1].

1. هي القوائم المالية للمجموعة والتي يتم عرضها كما لو أنها قوائم مالية لوحدة محاسبية واحدة وهي المجموعة[2].
2. هي القوائم المالية التي يتم إعدادها للمجموعة (الشركة الأم)، وكأنها شركة واحدة[3].
3. هي قوائم فعلية تعد على مستوى المجموعة والتي ترأسها شركة أم تسيطر على شركة أو أكثر تابعة وذلك من منطلق أنها تمثل جميعا وحدة اقتصادية واحدة إلا أن كل منها يعتبر بمثابة وحدة محاسبية مستقلة[4].

وبالرجوع إلى القاموس المحاسبي فإننا نجد أن الحسابات المجمعة تعبر عن الحسابات المالية الختامية المنتظمة والصادقة التي تعطي صورة وفية عن الذمة المالية، وكذلك مجموع المؤسسات المنتظمة في حدود التجميع.[5] وعرف نفس القاموس عملية التجميع أنها تتمثل في إحلال مبالغ سندات المساهمة المعبر عنها في ميزانية المؤسسة المدمجة بما يمثلها من نصيبها في رأس المال ونتيجة الدورة في المؤسسة التابعة. وقد أخذ بهذا التعريف لعملية التجميع(Francis Bastien, 1977) وبين أن طريقة التجميع تتمثل في إحلال نصيب قيمة الوضعية الصافية للمؤسسة المدمجة مكان قيمة المساهمة في المؤسسة الأم.

تعد القوائم المالية اليوم محور التقرير المالي، ولا يمكن لهذه الأخيرة خاصة تلك المعدة في ظل النظام المحاسبي الأوروبي أن تحقق الأهداف المرجوة منها لوجود موانع تحول دون ذلك، ويمكن تلخيص هذه الموانع في عنصرين: الموانع القانونية والجبائية والتحويلات بين الفروع[6].

---

[1] سلامي منير، **القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع محاسبة، باتنة، 2009-2010، ص83.

[2] لجنة معايير المحاسبة الدولية، معيار توحيد القوائم المالية، ديسمبر 1998.

[3] وليد ناجي الحيالي، **النظرية المحاسبية**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، طبعة 2007، ص366، منشورات على الموقع (http.//www.ao.academy.org).

[4] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص403.

[5] الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية** مرجع سابق، ص53.

[6] الطيب مداني، المرجع نفسه، ص54.

أ- الموانع القانونية والجبائية

يستمد الكثير من المبادئ والقواعد المحاسبية من النصوص المنظمة لها سواء القانونية أو الجبائية (مبدأ الحيطة والحذر، التقييم بالتكلفة التاريخية، المصداقية والانتظام)، وبافتراض أ القوائم المالية يجب أن تعطى صورة وفية وصادقة عن واقع المؤسسة الأم عندما تمتلك سندات مساهمة في مؤسسات أخرى أو نتائج أعمالها المتكونة بصفة خاصة من أرباح الأسهم.

✓ **سندات المساهمة**

تظهر سندات المساهمة في القوائم المالية للمؤسسة الأم بقيمتها التاريخية-المعدلة بإعادة التقييم- وهي لا تبين حقيقة الأصول المملوكة المعبر عنها بتلك السندات وكيف تم تمويلها وما هي نتائج استغلالها، وهي بذلك لا توفر البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمين في المؤسسة الأم لاتخاذ قراراتهم بشأنها.

✓ **أرباح الأسهم**

إن الأرباح المتأتية من سندات المساهمة في الفروع والمساهمات لا تمكن مساهمي المؤسسة الأم من ربط العلاقة بين تلك السندات ومردوديتها في كل دورة محاسبية، وذلك بفعل الفارق الزمني بين تسجيل الأرباح والخسائر في المؤسسة التابعة وقرار توزيعها أو الاحتفاظ بها في الاحتياطات وأخذ ذلك بعين الاعتبار في المؤسسة الأم.

ب- التحويلات بين فروع المؤسسة الأم

ليس من السهل الحكم على المردودية والوضعية المالية للمؤسسة من خلال قوائمها المالية إذا كانت هذه المؤسسة تابعة لمؤسسة أخرى وكانت قراراتها تدخل ضمن إستراتيجية موحدة لمجموع الشركات التابعة او المؤسسة الأم.

كما يمكن أن تكون هناك موانع نابعة من طبيعة المحاسبة نفسها وهي متعلقة بالمبادئ المحاسبية.

ثانيا: أنواع القوائم المالية المجمعة

1. **الميزانية المالية الموحدة:** تتضمن تجميع أصول وخصوم وحقوق ملكية المجموعة مع الأخذ في الحسبان العلاقات المتبادلة بين شركات المجموعة[1].
2. **جدول حسابات النتائج الموحدة:** يتم من خلاله مقارنة إيرادات شركات المجموعة مع تكاليف الحصول على هذه الإيرادات والوصول إلى الصافي في المجموعة.
3. **قائمة التدفقات النقدية الموحدة:** توضح صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية لشركات المجموعة[2].

ثالثا: الخصائص النوعية للقوائم المالية المجمعة وأهدافها

1. **الخصائص:** تتمثل الخصائص النوعية للبيانات المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين، ويمكن أن نميز بين أربعة خصائص نوعية أساسية وهي:[3]

- **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول م المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية،وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية عليه، لذا يجب عدم استبعادهم للمعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة، التي يجب إدخالها في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين؛
- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات ملائمة لفائدة صناع القرار وحاجاتهم، وتملك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن

[1] خالد زعباط، **أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ورقلة، 2012-2013، ص08.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، مرجع سابق، ص416.

[3] يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص78.

طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها على سبيل المثال الإفصاح على قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة لها بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير، كما أن المعلومات يمكن اعتبارها ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، اعتمادا على تلك القوائم. كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بالحذف أو التحريف، وبالتالي مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع فاصلة أكثر من كونها خاصية أساسية للمعلومات، فلابد من توافرها في المعلومات كي تتحلى هذه الأخيرة بالفاعلية وحتى تكون نافعة.

- **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز. وعلى هذا الأساس لايمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:
  - **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى؛
  - **تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني:** بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني؛
  - **الحياد:** بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز؛
  - **الحيطة والحذر:** أي التحلي بالحذر عند إنجاز لقوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب مجهزيها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات؛
  - **الاكتمال(الشمولية):** بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة، وغير موثوقة وغير ملائمة.
- **القابلة للمقارنة:** يجب أن يتمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنة هذه الأخيرة عبر الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز التجاري والأداء، كما أن هذه الخاصية تسمح بإعلام المستخدمين للقوائم المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة وعن التغيرات التي حدثت، وبما أن المستخدمين

يرغبون في مقارنة المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فإنه من المهم أن تظهر القوائم المالية للمعلومات المقابلة للفترات السابقة.

2. **الأهداف:** تستخدم القوائم المالية الموحدة في الإفصاح المحاسبي عن الموارد المتاحة والالتزامات ونتائج العمليات لوحدة محاسبية واحدة تمارس في نطاقها مجموعة من الشركات المرتبطة ببعضها البعض، أنشطتها الاقتصادية العادية وذلك لتحقيق ثلاثة أغراض رئيسية هي:

- إدماج أرصدة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركات التابعة لها؛
- استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينهم؛
- توفير معلومات عن موارد الوحدة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها؛
- توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة والحالية؛
- توفير المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان[1].

رابعا: الفروض التي تنطوي عليها البيانات المالية

من بين الشروط الأساسية التي يجب توفرها في البيانات المالية[2]

أ- أساس الاستحقاق:

كي تحقق البيانات المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق، بمعنى أنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها ،كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها، ولا تقتصر البيانات المالية على بيان العمليات التي حدثت في الماضي وما تضمنته من استلام ودفع النقدية، ولكنها توضح أيضا لمستخدميها الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل والموارد التي سوف يتم الحصول عليها، لذا فالبيانات المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة وغيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

[1] ماجد ماهر، **مدى قابلة إعداد قوائم مالية موحدة وفق المعايير الدولية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، 2008، ص09.

[2] زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مرجع سابق، ص51.

ب- الاستمرارية:

يتم في العادة إعداد البيانات المالية بافتراض أن المنشأة مستمرة في أعمالها وسوف تستمر في أنشطتها في المستقبل المنظور،ولذا يفترض أن تتوفر النية والرغبة في مواصلة النشاط.

خامسا: المستفيدون من البيانات المالية والتقارير المالية

يعتبر المستثمرون والمقرضون الحاليون وكذا الموردون والعملاء ممن لهم ارتباطات حالية مع المنشأة، والفئات الرئيسية التي تستخدم التقارير المالية ذات الغرض العام خارج المنشأة، وبالرغم من استفادة جهات أخرى خارجية(مثل الجهات الحكومية الموجهة للأنظمة أو المخططة للاقتصاد الوطني)، إلا أن هذه الجهات لم يتم التركيز عليها عند تحديد أهداف التقارير المالية الخارجية ذات الغرض العام نظرا لقدرة هذه الجهات بما لديها من سلطة على تحديد المعلومات الواجب على المنشأة تقديمها لديها للوفاء باحتياجاتها، ولا يعني هذا بالطبع أن التقارير المالية المعدة التي تفي لاحتياجات الجهات الأخرى الخارجية ولو بصورة جزئية، كما لم يركز أيضا على احتياجات إدارة المنشأة نظرا لقدرتها على الحصول على معظم المعلومات المالية عن المنشأة التي تحتاج إليها في صورة تقارير أخرى يمكن إعدادها خصيصا لها.

ويعتبر اتخاذ القرارات بمثابة الاستخدام الأساسي الذي تشترك فيه كافة الفئات الخارجية الرئيسية التي تستخدم التقارير المالية ذات الغرض العام، وينطوي اتخاذ القرار على الاختيار بين البدائل، ومن البديهي أنه لا مجال للاختيار إذ لم تكن هناك بدائل، كما أنه لا مجال لاتخاذ القرار إذ لم يكن هناك اختيار معين، ومن المعلوم أن القاعدة المعتادة للاختيار هي تقديم البدائل، وينطوي ذلك على تقدير النتائج المحتملة التي تصاحب كل بديل، يضاف إلى ذلك تقدير الأهمية الاقتصادية لتلك النتائج إذا تعلق التقييم باتخاذ قرار مالي، والدور الرئيسي للقوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات المالية التي تمكن الفئات الخارجية الرئيسية التي تستخدم تلك التقارير من تقييم المحصلة المحتملة لكل بديل وتقدير النتائج الاقتصادية التي تصاحب كلا من هذه البدائل.

المطلب الثاني: الخصائص العامة لمجمع الشركات

من خلال تعاريف مجمع الشركات، يمكننا أ ن نستخلص مميزات تتمتع بها هذه الوحدة الاقتصادية، حيث أنه وبالرغم من أن كل الشركات المكونة له تتمتع بالشخصية المعنوية الخاصة بها، لدرجة أن الزبائن الذين

يتعاملون مع إحدى شركات المجمع لا تربطهم أي علاقة مع باقي الشركات، إلا أنه وبالمقابل توجد روابط تبعية خاصة بين الشركات

1. **الارتباط داخل المجمع:** ومن بين هذه الارتباطات نجد[1]:

- **الارتباط ذو الطابع المالي:** تنتج هذه العلاقة التي تربط الهيئة صاحبة القرار (الشركة الأم) والأخرى العضو المكونة للمجمع عن طريق الامتلاك المباشر لأغلبية حقوق التصويت في الجمعية العامة، كما أن التبعية تنشأ مباشرة بعد امتلاك 50% من حقوق التصويت أو غير مباشرة بواسطة شركة (أو أكثر) مراقبة في نفس الوقت، وهي تراقب شركة أخرى؛
- **الارتباط ذو الطابع الإداري:** وتنتج هذه التبعية عن طريق امتلاك أغلبية مقاعد الهيئات الإدارية (مجلس الإدارة)، تتحمل مثلا في غياب سلطة الرقابة المالية، إما بتوزيع الأسهم على الأفراد (بهدف الحصول على توظيفات مالية)، أو بموافقة شريك ليس لديه الرغبة في تحميل المسؤوليات المتعلقة بالتسيير؛
- **الارتباط ذو الطابع التعاقدي:** وينشأ هذا الارتباط عن طريق اتفاقات مع الشركة (عقود التصرف المطلق الإلزامي)، أو باتفاقات مع بعض المساهمين (اتفاقات التصويت، تعيين الأعضاء الإداريين...)، وهذا النوع نجده بكثرة في ألمانيا؛
- **الارتباط ذو الطابع الاقتصادي:** وينتج هذا النوع من الارتباط في حالة شبه احتكارية للمجمع لنشاطها، أو في نشاطات متعلقة بالمقاولة...إلخ، وهذا النوع نجده في الجزائر على سبيل المثال.

2. **الاستقلالية داخل المجمع**

يعد كمبدأ أساسي لإنشاء المجمع، فهذا الأخير ليس له شخصية اعتبارية معينة، لأن هذه الخاصية تخص كل شركة في حد ذاتها باعتبار–الشخصية المعنوية– شرط أساسي يسمح لها بالانظمام إلى المجمع.

3. **تمتع شركات المجمع بالشخصية المعنوية**

تتمتع شركات المجمع بشخصيتها المعنوية بجميع ما يترتب عليها من آثار قانونية، مهما كانت درجة التبعية بالنسبة للشركة الأم، فهي تتمتع بذمة مالية مستقلة وتسمية ومقر وجنسية هذا ناهيك على أن الشركة

[1] أوماطة أمال فريال، **تقنية تجميع الحسابات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع نقود ومالية، حالة الشركة القابضة سوناطراك، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص ص 05-06.

تتمتع بجميع الهيئات الإدارية التي لابد من توفرها في الشكل الذي تتخذه الشركة التابعة. وتمارس الشركات نشاطها داخل المجمع ضمن أشخاص معنوية مختلفة، فالأشخاص المتعاقدة مع إحدى شركات المجمع ليس لديهم أية علاقة مع بقية شركات المجمع، حتى وإن تدخلت إحدى هذه الشركات في تنفيذ العقد بناء على طلب الأولى وحتى وإن تعلق الأمر بالشركة الأم والشركة التابعة بنسبة 99% ماعدا في حالة استثنائية كالخلط في الذمم المالية للشركتين[1].

4. تبعية شركات المجمع للشركة الأم أو القابضة

كما يبرز القانون استقلالية شركات المجمع عن بعضها من حيث تمتع كل واحدة منها بالشخصية المعنوية، فإن قواعده تؤكد أيضا تبعية شركات المجمع للشركة الأم أو القابضة حسب الحالة، من خلال تدخلها في إدارة الأولى بسبب امتلاك نسبة هامة من أسهم هذه الشركات تخولها الحق في التصويت والإدارة، بالإضافة إلى منع عضوية الشركة التابعة في الشركة الأم أو القابضة وإظهار الأوضاع المالية للشركة التابعة في ميزانية الشركة القابضة عن طريق إعداد الحسابات الجماعية، كما أن الفقه الإنجليزي يشير إل وجود نصوص في قوانين الشركات تهدف إلى اعتبار الشركة القابضة مديرا لشركاتها التابعة مع أنها لم تعين صراحة كمدير، ويكون ذلك إذا كان مجلس إدارة الشركة التابعة قد تعود على التصرف بموجب ما تصدره الشركة القابضة من توجيهات وتعليمات، ويكون ذلك في الواقع تصرف مديري الشركات التابعة الذين عينتهم الشركة القابضة[2]،

ويرى الفقه الفرنسي أن الشركة القابضة يمكن أن تتدخل مباشرة في إدارة الشركة التابعة لممارسة رقابتها عليها من خلال تعيين المديرين، حتى لو كانت الشركة التابعة شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو عضو في مجلي رقابة شركة مساهمة.

غير أنه من الممكن أن تكون الشركة القابضة مديرا لشركة ذات مسؤولية محدودة، ويتعين أن يعهد بهذه المهمة إلى شخص طبيعي ولنفس السبب لا تكون الشركة القابضة باعتبارها شخصا معنويا رئيسا لمجلس الإدارة أو

[1] بركات حسينة، **مجمع الشركات في القانون التجاري الجزائري والمقارن**، مرجع سابق، ص17.

[2] محمد حسين اسماعيل، **الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابعة في مشروع قانون الشركات الأردني**، جامعة مؤتة، الطبعة1، الأردن، عمان، ص80-81.

مديرا عاما أو عضوا أو رئيسا أو نائبا لرئيس مجلس الرقابة [1]، ونفس الشيء بالنسبة للقانون التجاري الجزائري، وذلك طبقا للمادة 576 من القانون التجاري.

ومن مظاهر تبعية الشركة التابعة للشركة القابضة العمل بالميزانيات والحسابات الموحدة في الدول الأنجلو أمريكية وفي فرنسا، وكما ينص القانون التجاري الجزائري على على ضرورة تقديم الحسابات الموحدة، حيث نص في المادة 732 مكرر4 الفقرة الأولى من القانون التجاري أنه:"يقصد بالحسابات الموحدة تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات وكأنها تشكل نفس الوحدة". واتخذت كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999[2]، الذي يحدد كيفيات إعداد وتجميع حسابات المجمع والذي عرف تجميع الحسابات من خلال نص المادة الأولى منه حيث جاء فيها: " أن حسابات الشركة القابضة التي تم تجميعها مع حسابات الشركة المعينة التي هي تحت رقابتها تشكل الحسابات المجمعة للمجمع". هذا ما يؤكد التبعية للشركة الأم أو القابضة وبالتالي يعتبر مجمع الشركات كوحدة اقتصادية بغض النظر عن الاستقلال القانوني لشركاته.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب تكوين مجمع الشركات

يمتاز مجمع الشركات بمزايا وعيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: مزايا تكوين مجمع الشركات

لايمكننا الإلمام بكل الجوانب الإيجابية المتعلقة بمجمع الشركات وهذا راجع لتركيبته المعقدة والتحولات الدائمة والمختلفة التي تحدث فيه. إلا أننا يمكننا تلخيص أهمها فيما يلي:

أ- المزايا الاقتصادية

تتمثل المزايا الاقتصادية في:

[1] François Haffen, le contrôle des filiales dans la stratégie de groupe, éditions d'organisation, Paris, France, pp 27-33.

[2] الجريدة الرسمية العدد 87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1999.

– يعتبر مجمع الشركات الوسيلة المفضلة لإجراء التركيز الصناعي للشركات، فهو يسمح بتوظيف وتجميع الوسائل التي لا يمكن أن تجمعها أي مؤسسة لوحدها، وكما أن مركزية المراقبة لا تقصي وجود تعدد في النشاطات ووجود تنافس بين الشركات من نفس المجمع؛

– إن الشركات الكبيرة هي التي تكون عرضة للأخطار السياسية أكثر مما يمكن أن تتعرض له الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولذا فإن تكوين مجمع الشركات يسمح بتقاسم الأخطار بين شركات المجمع؛

– سهولة التسيير عند تعدد مراكز القرار مع وجود مركزية في تحديد الأهداف، فالإدارة العامة للمجمع تسطر الأهداف التي يجب تحقيقها، وتترك لكل شركة تابعة حرية في وسائل تحقيق البرامج؛

– وكذلك فإن إستراتيجية التوسع والتنويع تتم بتعاون كل شركات المجمع، حيث أن هذه الإستراتيجية تعتبر كعامل مهم في تقليل المخاطر وهو ما أدى إلى ظهور مجمعات متعددة النشاط؛

– تطوير المعرفة يرتبط باستخدام تكنولوجية معقدة وتمديد مراحل الإنتاج، وهذا ما يجعل من دخول المنافسين إلى السوق التي يسيطر عليها المجمع أكثر صعوبة؛

– كما أن القوة الاقتصادية للمجمع تسهل له توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية، لأنه من جهة فهو يكتسب سمعة طيبة وأكثر شهرة على الساحة الاقتصادية، بحيث تعطيه قدرة على اقتناء المعلومات الكافية، ولأن له علاقات دائمة مع عدد هام من المسؤولين الاقتصاديين من جهة أخرى [1].

ومنه فإن عملية إنشاء شركات تابعة في بلدان أجنبية يسمح للمجمع بتحقيق الأهداف التالية [2]:

– **هدف أمني:** المجمع الذي يملك شركات تابعة في عدة بلدان أجنبية، على العموم فهو أقل عرضة للمخاطر.

– **هدف المردودية:** يتحصل المجمع على مزايا هامة م خلال عدم تساوي القدرة الشرائية والأسعار من بلد لآخر، وهذا ما يحقق للمجمع أكثر قدرة تنافسية.

[1] Altrad Mohed, **Stratégie de groupe**, chatard et associés édition, France, 1989, p22.
[2] Eglem J.Y.et Gazil P., **La consolidation outil de gestion et de contrôle des groupes,** édition Vuibert, Paris, 1984, p27.

– **هدف تجاري:** عند إنشاء شركات تابعة في البلدان المستقبلية، يتوجب بيع المنتجات فيها، وهذا ما يسمح للمجمع بتوسيع مبيعاته.

ب– المزايا الجبائية

تتلخص المزايا الجبائية من خلال:

– النظم الجبائية الأكثر مرونة؛

– قيمة التنازلات الداخلية؛

فمجمع الشركات من خلال التنازلات البينية يتمكن من تحويل الأرباح من شركة لأخرى، محققا بذلك اقتصاد هام في الضريبة الواجبة.

كما أن المجمعات تحاول دائما تحقيق أرباح من خلال التشريعات الجبائية للدول التي تعطي مزايا خاصة لهذا النوع من الشركات.

وفي الواقع، فإن مجمعات الشركات تبحث دائما لإنشاء شركاتها التابعة في الدول التي تعرف ب "الجنة الضريبية" paradis fiscaux والتي هي: البلدان التي تتميز بأقل ضرائب مطبقة، ثم بعد ذلك تحاول بكل الوسائل التعاقدية من أجل جعل هاته الشركات التابعة هي المحققة للأرباح حتى ولو لم تقم بأي نشاط تجاري[1].

ج– المزايا التشريعية والمالية

تتمثل هذه المزايا في العنصرين التاليين:

– **مرونة التركيبة:**

تنوع النشاطات على مستوى وحدات تشريعية مختلفة تسمح بتحكم أكثر في المسؤوليات، مع تحمل المخاطر العامة التي يمكن أن تحصل لكل شركة بابعة وهذا باختلاف تشريعات تواجد هاته البلدان، فكل شركة تسير مسؤولياتها لوحدها، مع تحمل عام للمخاطر المحتملة.

[1] مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مرجع سابق، ص27.

كما أن التنظيم المرن للمجمع يسمح أيضا بإعادة هيكلة النشاطات وهذا راجع لمرونة العمليات المالية على مستوى مجمع الشركات.

– المراقبة:

إن قانون تحقق الأغلبية من أجل ممارسة الرقابة في مجالس المساهمين، يسمح بحق ممارسة القرار بدون اكتتاب جميع الأسهم، فيتم إنشاء شركات تابعة برأسمال أقل.

د– المزايا البشرية والعلاقات:

– من أهم مميزات المجمع تعدد تنظيماته وتوسعه، ولهذا فهو يجلب أحسن المهارات المسيرة التي تستطيع مضاعفة المردودية، وكذلك المجمع يسمح بتوظيف أحسن الإطارات؛

– كما يتيح للشركات التابعة المنشأة حديثا، اكتساب أيدي عاملة كفأة بمجرد بداية نشاطها، وهذا من خلال إمكانية تحويل الإطارات العاملة من شركة لأخرى، تدخل مباشرة في الإستراتيجية المسطرة من قبل المجمع؛

– كذلك إن التأطير الذي يحققه المجمع، يسمح بتبني أفضل للمشاريع، ويمكن من تغطية العيوب بمجرد ظهورها؛

– وفي الأخير، يمكن للشركات التابعة بأن تكوم محل مراقبة وتأطير تقني دائم، تتحصل على المعلومات والنصائح الكافية لدخول أي سوق جديد.

وفيما يتعلق بجانب العلاقات العملية، فإن مجمع الشركات ينظر إليه من قبل المتعاملين الآخرين، سواء كانوا متعاملين ماليين، أو حتى شركات أجنبية نظرة ثقة وإكبار لحجمه ووسائله المتعددة والمتاحة.

هـ– المزايا التقنية والتنظيمية:

من ضمن أهداف تكوين المجمع، هو جعل الشركة أكثر مرونة تنظيمية، حيث أن كبر الشركة بشكل أكبر يمكن أن يحدث حالة معقدة في التسيير، فالشركة إذا عندما يزيد حجمها من الأجدر لها إنشاء فروع أو شركات تابعة لها تتميز بشخصية معنوية خاصة بها وتسير في إطار إستراتيجية وأهداف موحدة.

ولهذا فإن تبني تنظيم مرن له أحد من الأهداف التالية:

- توثيق الروابط بين الشركات؛

- إعطاء أكثر حرية في اتخاذ القرار لكل شركة تابعة؛

- إعادة تنظيم الشركات التابعة بمراعاة الظروف المحيطة بها.

و-نتائج أو تأثير الإنسجام:

يعتبر هذا العنصر أحد أهم استراتيجيات الشركة، ويتمثل في تحقيق تناسق وانسجام بين خصائص الشركات ومتطلبات الإنتاج والسوق.

ويرمز له غالبا بالترميز " 2 + 2 = 5" الذي يعني أن المؤسسة تنتظر نتيجة أفضل من العملية المجراة، وهذا عن طريق إحلال التناسق بين الشركات.

فالشركات الكبرى أو مجمعات الشركات يمكن أن تحقق نتائج هامة، عكس الشركات الصغرى، حيث أنها تستطيع توظيف وسائل بتكاليف أقل وإحلال استثمارات بأقل قيمة[1].

ثانيا: عيوب تكوين مجمع الشركات

هناك من المزايا السالفة الذكر، رغم أنها واقعية، إلا أن تطبيقها الميداني يرتبط في كثير من الأحيان بمهارة المسيرين وقدرتهم على استغلال الظروف والفرص المواتية أكثر من أمر آخر.

وكثرة عدد الشركات التابعة يمكن أن يسبب في مضاعفة مجهودات التنسيق والمراقبة المبذولة من قبل إدارة المجمع.

ومن جهة أخرى يمكن أن يضعف مردودية وفعالية الشركات نظرا للحجم الهائل للاستثمارات وتوسعها.

ورغم القوة الاقتصادية لمجمع الشركات، إلا أنه يمكن أن يفقد توازنه الاقتصادي جراء التقلبات والأخطار التي تواجهه في كل لحظة، وهذا إن لم يكن المجمع مشكل وفق صيغة خفية.

[1] Tirauche Mustapha, **Le régime fiscale des groupes de sociétés**, mémoire de fin d'étude, Institut d'Economie Douanière et Fiscale-Koléa, promotion 1997/1999, p27.

على مستوى الشركات من نفس المجمع، توجد دائما عملية تحويل الذمم، حيث هذا يكون في صالح الشركة المستقبلية، أما الشركة المحولة فإن هذا التحويل لا يحقق منفعتها، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على المساهمين الأقلية، وعلى الذين لديهم حقوق على عاتق الشركة المعنية، وهذا يرجع لتبني إستراتيجية وفق المصلحة العامة للمجمع ككل.

أ–وضعية المساهمين الأقلية:

إن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة للشركة التابعة ، يحدث لا محالة عدم توازن داخل الشركات المسيطرة عليها، لأن القرار يكو دائما لدى المساهمين الأغلبية الذين يسيطرون على السياسة العامة للمجمع، ولهذا فالمساهمين الأقلية تذهب مصالحهم بدون أن يستطيعوا تغيير القرارات المتخذة.

فعلى سبيل المثال الشركة الأم (المساهمين الأغلبية) يمكن أن تتحصل على تعويضات من الخسائر المحققة على مستوى الشركة التابعة الأولى عن طريق تحقيق أرباح مضاعفة من الشركة التابعة الأخرى.

غير أن المساهمين الأقلية لا يمكنهم أن يستفيدوا من هذه العملية لأن ليس لديهم فوائد وأرباح في شركات أخرى غير شركتهم.

وهذا ما يعتبر كخرق لقانون الشركات الذي يفرض مبدأ تساوي المساهمين في الحقوق والواجبات بحسب مساهماتهم وبدون تعسف في استخدام السلطة.

ب– وضعية أصحاب الحقوق:

إن مبدأ الاستقلالية في الشخصية المعنوية لكل شركة من المجمع، يمكن أن يضر بأصحاب الحقوق نظرا لعدم إدراكهم بالحجم المالي الحقيقي لمدينيهم، وهذا عن طريق تمكن الشركات المنتمية لنفس المجمع من القيام بعملية تحويل الذمم.

وفي هذه الحالة أصحاب الحقوق يجدوا أنفسهم أنهم أمام شركة غير قادرة على دفع مستحقاتهم، وهي في الحقيقة كانت غير ذلك.

ج- وضعية العمال:

العاملون في المجمع يمكن أن يضيعوا بعض الأحكام والتدابير التي تحفظ حقوقهم، حيث يمكن أن يوظفوا في شركة تابعة أقل مزايا من الشركة التي كانوا يعملون فيها جراء تحويلهم إليها وأن حياتهم العملية تصبح أكثر صعوبة جراء التغيرات وعدم الاستقرار في مكان واحد ويحرمهم ربما من الاستفادة من ميزة الأقدمية في العمل.

د- وضعية الإدارة الجبائية:

على العموم إن إدارة المجمع تركز التسيير الضريبي على مستوى الشركة الأم، مما يسمح لها بتحقيق اقتصاد في الضريبة.

وبالإضافة إلى ذلك، فالمجمع يوظف المزايا المقدمة من طرف التشريعات الجبائية المختلفة، وهذا ما يجعل المجمعات تقوم بعملية تحويل الأرباح إلى بلدان أخرى أقل عبء ضريبي، وهذا الفعل يسبب خرقا للقوانين الدولية التي تسعى لمحاربة التهرب الجبائي[1].

[1] مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات**، مرجع سابق، ص31.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، اتضح لنا أن إعطاء تعريف موحد للمجمع يعتبر أمرا صعبا وهذا لأنه تم الاعتراف به حسب ميزة كل نظام، حيث أن هذا الاختلاف ناجم كون كل مجال قانوني أو تشريعي يعترف به حسب الحاجة لذلك.

إلا أنه على العموم اتفق مجمل الباحثين على أن المجمع هو عبارة عن مجموعة من الشركات تربط بينها روابط خاصة إلى درجة أن واحدة منها تدعى الشركة الأم، تراقب الشركات الأخرى لتصبح شركات تابعة لها. وخلصنا إلى أن مجمع الشركات يتميز بثلاث خصائص أساسية: عنصر المساهمة، الرقابة واستقلالية الشخصية المعنوية لكل شركة.

إن هذه الخواص جعلت من المجمع تنظيم ذو أهمية بالغة يتميز بمزايا هامة في المجالات الاقتصادية والجبائية والتشريعية والمالية، وهذا يكفي أن الشركات المنتمية للمجمع تستقطب الطاقات المالية والبشرية لتحقيق التنمية.

كما أن عملية التجميع تستوجب القيام بأعمال تحضيرية تتمثل في إجراءات تنظيمية بل حتى تقنية، مثل تلك المتعلقة بإجراءات المقاربة والاقصاءات التي تتم على هذا المستوى. مما يسمح بتحقيق التجانس في البيانات المالية الواردة، ثم بعدها تأتي مرحلة إعداد البيانات المالية المجمعة وذلك بعد تحديد الأسلوب المناسب للتجميع سواء كان عن طريق الاندماج الكليين أو النسبي أو عن طريق الوضع في التكافؤ.

الفصل الثالث

تحليل القوائم المالية لمجمع اتصالات الجزائر

مقدمة الفصل:

بعد تناولنا في الجانب النظري لمفهوم التحليل والأداء الماليين بالنسبة لمجمع الشركات، سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع العملي وهذا اعتمادا على إجراء دراسة تحليلية على إحدى المجمعات الناشطة محليا، حيث وقع الاختيار على مجمع اتصالات الجزائر.

ومن أجل تقييم أداء المجمع بناءا على التحليل لقوائمه المالية، قمنا باستعمال مجموعة من الأساليب التحليلية ممثلة في النسب المالية لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة في الدراسة على المتغير التابع، وهذا من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: إعطاء لمحة عامة عن مجمع اتصالات الجزائر؛
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمجمع؛
- المبحث الثالث: القيام بتحليل القوائم المالية واستخلاص النتائج.

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع اتصالات الجزائر

يضم هذا المبحث تقديم عام للمؤسسة اتصالات الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى إلقاء لمحة عن مؤسسة اتصالات الجزائر ونشأتها، والهيكل التنظيمي لاتصالات الجزائر، وقد وقع اختيارنا على مجمع اتصالات الجزائر نظرا لما له من مميزات عن باقي المجمعات، من أهمها أن هذا المجمع خدماتي ونشيط على المستوى الوطني، كما أنه يسعى في الآونة الأخيرة إلى إحداث تطوير لخدماته في مجال الاتصالات.

المطلب الأول: نبذة عن مجمع اتصالات الجزائر

نقوم من خلال ها المطلب بتقديم نظرة عامة لمجمع اتصالات الجزائر[1].

أولا:لمحة عن مجمع اتصالات الجزائر

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000، بحيث جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات، وأوجب الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "**بريد الجزائر**" وثانيهما ممثلة في "**اتصالات الجزائر**".

وفي إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة في شهر جوان 2001م، تم بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال، واستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات"VSAT" وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية، كما شمل فتح السوق كذلك الدراسات الدولية سنة 2003م، في المناطق الحضرية سنة 2004م، وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005موالربط المحلي وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة، وفي نفس الوقت تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي إلى تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخير المتراكم.

[1] http://www.algerietelecom.dz/AR/?p=presentation , le 05/05/2016 à 11:40

ثانيا: ميلاد ونشأة اتصالات الجزائر

نص القرار 30/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات، حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، إذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد، هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة، لتصبح بعدها اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات والمسجلة في السجل التجاري يوم 11 ماي 2002م، وهكذا أصبحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت سنة 2003م.

ثالثا: الانطلاقة الرسمية لمجمع اتصالات الجزائر

كان على اتصالات الجزائر وإطاراتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي سنة 2003 لكي تبدأ في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال، لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه قبل ها التاريخ، حيث أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد، ومجبرة على إثبات وجودها في ظل المنافسة الشرسة البقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

رابعا: الإطار القانوني لمجمع اتصالات الجزائر

اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية ذات أسهم برأس مال، تنشط في سوق الشبكة وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر.

تأسست وفق قانون 03/2000 المؤرخ في 05 أغسطس (أوت) سنة 200 المحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات، فضلا عن قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق عليها اسم "اتصالات الجزائر"[1].

وفق ها المرسوم الذي حدد نظام مؤسسة عمومية اقتصادية تحت صيغة قانونية لمؤسسة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدر ب **50.000.000.000** دينار جزائري، والمسجلة في مركز السجل التجاري يوم 11 ماي 2002 تحت رقم **02B 0018083** .

[1] http://www.algerietelecom.dz/AR/?p=presentation , le 08/05/2016 à 13 :37.

وفي إطار تعزيز وتنويع نشاطاتها قامت اتصالات الجزائر بوضع خطة محكمة من أجل خلق فروع لها مختصة، تساير التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، أين تم خلق فرع مختص في الهاتف النقال وفرع آخر مختص في الاتصالات الفضائية مما أدى إلى تحولها إلى مجمع تسير فروعها.

المطلب الثاني: فروع مجمع اتصالات الجزائر وهيكلته

سنتطرق في هذا المطلب إلى الفروع التي شملها مجمع اتصالات الجزائر وكذلك المهام التي يقوم بها من أجل تحقيق أهدافه، كما سنتناول الهيكل التنظيمي للمجمع.

أولا: فروع مجمع اتصالات الجزائر

تعتبر اتصالات الجزائر مجمع حقيقي من خلال فروعها التي أنشأت لتساير التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات، فقد تم إنشاء[1]:

1. **فرع اتصالات الجزائر "موبيليس"**: مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي مقدر ب **100.000.000** دينار جزائري، مختص في الهاتف النقال (الخلوي)، حيث تعتبر موبيليس أهم متعاملي النقال في الجزائر من خلال تغطيتها التي تعدت 98% وكذا عدد زبائنها الذي تعدى 10 ملايين مشترك.
2. **اتصالات الجزائر للانترنت "جواب"**: مختص في تكنولوجيا الانترنت، حيث أوكلت له مهمة تطوير وتوفير الانترنت ذو الشرعة الفائقة. وللإشارة فكل قطاعات النشاط الكبرى في البلاد (التعليم العالي، البحث، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة، الإدارة، المحروقات، المالية...إلخ) مربوطة حاليا شبكات الانترانات Intranet بمقرات الربط بالانترنت عن طريق شبكة "جواب".
3. **اتصالات الجزائر الفضائية ATS « RevSat »** : مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدر ب **1000.000.000** دينار جزائري، مختصة في تكنولوجيات الساتل والأقمار الصناعية.

[1] http://www.algerietelecom.dz/AR/?p=presentation , le 08/05/2016 à 13 :37.

ثانيا: مهام اتصالات الجزائر ونشاطاتها

تعد اتصالات الجزائر الرائدة في قطاع الاتصالات بالجزائر، لذا فهي تسهر على تقديم أحسن وأرقى الخدمات لزبائنها وذلك من خلال المهام التالية:

- ✓ تتكفل بالخدمات الهاتفية ومختلف الإرسالات عبر الأقمار الصناعية، حيث توفر للغير خدمات إرسال المعلومات أو الحصول عليها "أصوات، صور، معطيات"؛
- ✓ العمل على استقطاب الكفاءات والخبرات الضرورية من إطارات ومهندسين وتقنيين خاصة في مجال الاتصالات؛
- ✓ زيادة عرض الخدمات الهاتفية وتسهيل وصول خدمات الاتصالات إلى عدد كبير من المواطنين؛
- ✓ تطوير واسمرار وتسيير شبكات الاتصالات العامة والخاصة؛
- ✓ إنشاء و استمرار تسيير الاتصالات الداخلية مع كل المتعاملين لشبكة الاتصالات.

ثالثا: أهداف اتصالات الجزائر

سطرت إدارة مجمع اتصالات الجزائر في برنامجها منذ البداية ثلاث أهداف أساسية تقوم عليها الشركة وهي: **الجودة، الفعالية، نوعية الخدمات**. وقد سمحت هذه الأهداف الثلاثة المسطرة ببقاء المجمع في الريادة وجعله المتعامل رقم واحد في سوق الاتصالات بالجزائر.

نعرض هذه الأهداف كالآتي:

- ✓ الزيادة في عرض الخدمات الهاتفية وتسهيل عمليات المشاركة في مختلف خدمات الاتصال لأكبر عدد ممكن من المستعملين؛
- ✓ الزيادة في جودة ونوعية الخدمات المعروضة، والتشكيلة المقدمة وجعلها أكثر منافسة في خدمات الاتصال؛
- ✓ تطوير وتنمية الشبكة الوطنية للاتصالات، وفعالية توصيلها بمختلف طرق الإعلام؛
- ✓ المشاركة كممثل رئيسي في مجال فتح برامج تطوير لمؤسسة الإعلام في الجزائر؛

- ✓ تطوير الخدمات الجديدة (البيع والشراء) عبر الشبكة العنكبوتية، وكذلك تطوير مراكز المعلومات والتوجيه؛
- ✓ التزويد بخدمات الاتصال عن بعد، والتي تسمح بنقل وتبادل الأصوات، الرسائل المكتوبة، المعطيات الرقمية، المعلومات المرئية والمسموعة...إلخ؛
- ✓ العمل على كسب سمعة حسنة والمحافظة عليها بالتخلي على أنماط التسيير التقليدية والتصرفات السلبية.

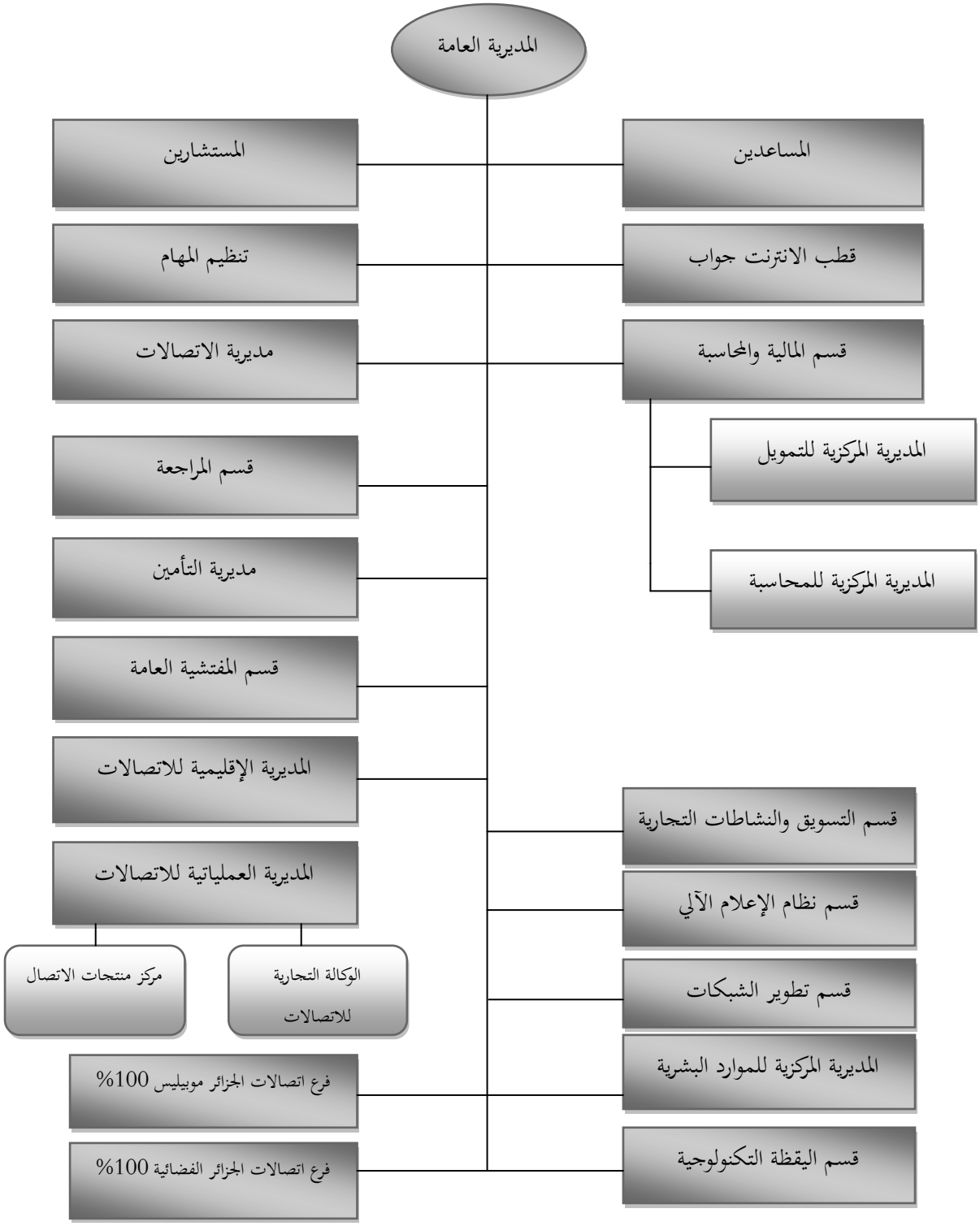
رابعا: الهيكل التنظيمي لاتصالات الجزائر

بالإضافة إلى كونها متعامل المتعاملين والرائد في مجال الاتصالات في الجزائر، تعتبر اتصالات الجزائر من أكبر المؤسسات الوطنية تواجدا عبر كافة مناطق الوطن[1].

فاتصالات الجزائر تعتمد في هيكلتها على منطق الشمولية ، أي إيصال منتوجها إلى أبعد نقطة من هذه البلاد. فهي تسيرها مديرية عامة مقرها العاصمة و 12 مديرية إقليمية لكل من: (الجزائر، وهران، قسنطينة، سطيف، عنابة، ورقلة، بشار، الشلف، باتنة، تيزي وزو، البليدة، تلمسان). أين تم التقسيم حسب الأقاليم، وتحتوي هذه المديريات الإقليمية على مديريات ولائية، أين تتواجد اتصالات الجزائر في 48 ولاية إضافة إلى مديريتين إضافيتين للعاصمة بمجموع 50 مديرية عبر التراب الوطني، من جهتها هذه المديريات الولائية تحتوي على وكالات تجارية ومراكز هاتفية.

[1] http://www.algerietelecom.dz/AR/?p=presentation , le 09/05/2016 à 12 :00.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمجمع اتصالات الجزائر



المصدر: الوثاق الداخلية لمجمع اتصالات الجزائر.

المبحث الثاني: القوائم المالية المجمعة لمجمع اتصالات الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض القوائم المالية المجمعة المتمثلة في الميزانية المجمعة وجدول حسابات النتائج المجمع، والخطوات المتبعة في تحويل كلا منهما من الحالة المحاسبية إلى الحالة المالية،

المطلب الأول: عرض القوائم المالية المجمعة

القوائم المالية المجمعة تتلخص في الميزانية وجدول حسابات النتائج، بحيث تكون نتيجة العمل السنوي الخاص بالشركات التابعة نحو الشركة الأم، وهي تعبر عن الوضعية المالية للمجمع، وعليه سنقوم بعرض هاتين القائمتين المجمعتين لسنتي 2012-2013.

أولا: الميزانية المالية المجمعة

الميزانية هي عبارة عن جدول يبين المركز المالي للمؤسسة، أي تعبر عن الذمة المالية لها تتكون من جانبين الأيمن يسمى بالأصول تسجل فيه الاستخدامات أما الجانب الأيسر فتسجل فيه المصادر والذي يعرف بالخصوم، وعليه سنقوم بعرض الأصول والخصوم لميزانية مجمع اتصالات الجزائر لسنتي 2012-2013،

الجدول رقم (3–1): الأصول المجمعة

البيان	المبلغ الاجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي 2013	المبلغ الصافي 2012
تثبيتات معنوية	9.963.617.798،50	3.122.676.675،87	63،140.941.840.6	1.199.379.413،93
تثبيتات عينية	406.212.785.151،49	279.739.204.047،99	126.473.581.103،50	105.671.735.873،59
تثبيتات جاري إنجازها	18.947.358.283،31	1.294.189.256،83	17.653.169.026،48	17.116.273.319،45
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	0.00	0.00	0.00	0.00
قروض وأصول مالية أخرى	1.498.013.244،38	0.00	1.498.013.244،38	1.444.167.015،70
ضرائب مؤجلة(أصول)	2.385.293.436،28	0.00	2.385.293.436،28	3.066.418.662،93
إجمالي الأصول غير الجارية	**439.007.067.913،96**	**284.156.069.962،69**	**154.850.997.915،27**	**128.497.974.285،60**
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	12.524.744.729،15	1.204.150.840،92	11320593888.23	11239010846.31
الزبائن	162.966.736.118،09	109.14.165.285،15	53.452.570.832،94	51.534.706.908،55
المدينون الآخرون	1.615.418.445،70	86.427.056،63	1.528.991.389،07	998.684.772،47
الضرائب	6.312.964.563،54	0.00	6.312.964.563،54	6.592.791.445،84
حسابات دائنة أخرى	0.00	0.00	0.00	0.00
الأموال الموظفة الأخرى	49.005.677.913،20	0.00	49.005.677.913،20	36.724.740.700،00
الخزينة	32.864.595.197،57	0.00	32.864.595.197،57	33.978.320.826،73
إجمالي الأصول الجارية	**265.290.136.967،25**	**110.804.743.182،70**	**154.485.393.784،55**	**141.068.255.499،90**
إجمالي الأصول	**704.297.204.881،21**	**394.960.813.145،39**	**309.336.391.735،82**	**269.566.229.785،50**

المصدر: الوثائق الداخلية لمجمع اتصالات الجزائر

الجدول رقم (3–2): الخصوم المجمعة

البيان	المبلغ المجمع 2013	المبلغ المجمع 2012
رأس المال	61.175.180.000،00	50.000.000.000،00
علاوات واحتياطات	60.554.176.853،06	58.132.990.362،51
فارق إعادة التقييم	0.00	0.00
النتيجة الصافية	16.704.028.228،37	11.952.731.697،55
الترحيل من جديد	-2.244.114.102،57	-9.531.545.207،00
رؤوس أموال خاصة أخرى	26.982.992.891،48	27.332.976.950،93
رؤوس الأموال الصافية	**163.172.263.870،34**	**137.887.153.803،99**
قروض وديون مالية	5.692.261.834،67	16.373.157.918،65
ضرائب مؤجلة	36.746.749،21	646.814.519،57
ديون أخرى غير جارية	0.00	0.00
مؤونات ومنتجات معاينة سلفا	25.995.540.042،48	17.372.383.385،93
إجمالي الخصوم غير الجارية	**31.724.548.626،45**	**34.392.35.824،15**
الموردون والحسابات الملحقة	60.503.919.043،48	45.484.958.212،30
ضرائب	38.524.653.855،49	36.922.845.819،99
ديون أخرى	15.353.023.907،99	14.819.983.317،32
خزينة سلبية	57.982.432،07	58.932.807،76
إجمالي الخصوم الجارية	**114.439.579.239،03**	**97.286.720.157،36**
المبلغ الإجمالي	**309.336.391.735،82**	**269.566.229.785،50**

المصدر: الوثائق الداخلية لمجمع اتصالات الجزائر.

ثانيا: جدول حسابات النتائج المجمع

هو عبارة عن جدول تحسب من خلاله كافة النتائج التي تمر عليها المؤسسة خلال نشاطه، وسنقوم بعرض جدول حسابات النتائج لمجمع اتصالات الجزائر لسنتي 2012-2013.

الجدول رقم (3-3): جدول حساب النتائج المجمع

البيان	المبلغ 2013	المبلغ 2012
رقم الأعمال	141.394.684.028،66	121.109.922.993،67
تغير مخزون المنتجات المصنعة وقيد التصنيع	11.094.195،29	-
الإنتاج المثبت	1.685.080.884،28	1.332.437.432،24
إعانات الاستغلال	7.960.830،58	6.860.734،09
إنتاج السنة المالية	**143.098.819.938،81**	**122.449.221.160،00**
المشتريات المستهلكة	-10.242.706.570،12	-7.044.770.962،47
الخدمات الخارجية	-41.489.926.698،83	-33.516.531.859،84
استهلاك السنة	**-51.732.633.268،95**	**-40.561.302.822،31**
القيمة المضافة	**86،91.366.186.669**	**81.887.918.337،69**
أعباء المستخدمين	-38.651.437.621،83	-33.884.238.344،07
الضرائب والرسوم	-6.897.200.147،24	-5.560.939.908،15
الفائض الإجمالي للاستغلال	**45.817.548.900،79**	**42.442.740.085،47**
المنتجات العملياتية الأخرى	2.607.493.925،79	1.810.544.113،12
الأعباء العملياتية الأخرى	-14.247.840.145،71	-400.449.599،46
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	-27.827.095.172،28	-29.518.553.721،84
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	15.62.599.650،87	2.553.998.751،14
النتيجة العملياتية	**21.912.707.159،46**	**16.888.279.628،43**
المنتوجات المالية	1.714.700.754،17	2.307.166.537،71
الأعباء المالية	-901.093.865،67	-1.175.064.877،00
النتيجة المالية	**813.606.888،50**	**1.132.101.660،71**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**22.726.314.047،96**	**18.020.381.289،14**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-5.530.594.968،71	-3.868.729.059،41
تغيرات الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-705.256.577،24	-2.386.199.993،37
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**126.983.614.269،64**	**129.120.930.561،97**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-146.493.151.767،63**	**-117.355.478.325،61**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**16.490.462.502،01**	**11.765.452.236،36**
المنتوجات غير العادية	213.565.726،36	187.962.628،54
الأعباء غير العادية	0.00	683.167،35
النتيجة غير العادية	**213.565.726،36**	**187.279.461،19**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**16.704.020.228،37**	**11.952.731.697،55**

المصدر: الوثائق الداخلية لمجمع اتصالات الجزائر.

المطلب الثاني: تحويل القوائم المالية المجمعة من الشكل المحاسبي إلى الشكل المالي

يجب على المحلل المالي قبل القيام بعملية التحليل المالي، واختيار الأساليب المناسبة أن يقوم بإجراء بعض التعديلات التي تساعده في عملية التحليل، وأشهر هذه التعديلات الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية وفيما يلي نقوم بعرض الميزانية المالية المجمعة، بعد ما قمنا بتحويلها وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تحويل الأصول

البيان	المبلغ الصافي 2013	المبلغ الصافي 2012
تثبيتات معنوية	63،140.941.840.6	1.199.379.413،93
تثبيتات عينية	126.473.581.103،50	105.671.735.873،59
تثبيتات جاري إيجارها	17.653.169.026،48	17.116.273.319،45
قيم ثابتة	**150.967.691.270،61**	**1.239.873.888.606،97**
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	0.00	0.00
قروض وأصول مالية أخرى	1.498.013.244،38	1.444.167.015،70
ضرائب مؤجلة (أصول)	2.385.293.436،28	3.066.418.662،93
قيم ثابتة أخرى	**3.883.306.680،66**	**4.510.585.678،63**
1- مجموع الأصول غير الجارية	**154.850.997.951،27**	**128.497.974.285،6**
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	**11.320.593.888،23**	**11.239.010.846،31**
الزبائن	53.452.570.832،94	51.534.706.908،55
المدينون الآخرون	1.528.991.389،07	998.684.772،47
الضرائب	6.312.964.563،54	6.592.791.445،84
حسابات دائنة أخرى	0.00	0.00
الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة	**55،61.294.526.785**	**59.126.183.126،86**
الأموال الموظفة الأخرى	49.005.677.913،20	36.724.740.700،00
الخزينة	32.864.595.197،57	33.978.320.826،73
المتاحات	**81.870.273.110،77**	**70.703.061.526،73**
2- مجموع الأصول الجارية	**154.485.393.784،55**	**141.068.255.499،90**
إجمالي الأصول	**30336.391.735،82**	**269.566.229.785،50**

المصدر: من إعداد الطالبات.

الجدول رقم (3-5): تحويل الخصوم

البيان	المبلغ الصافي 2013	المبلغ الصافي 2012
رأس المال	61.175.180.000،00	50.000.000.000،00
علاوات وإحتياطات	60.554.176.853،06	58.132.990.362،51
فارق إعادة التقييم	0.00	0.00
النتيجة الصافية	16.704.028.228،37	11.952.731.697،55
ترحيل من جديد	-2.244.114.102،57	-9.531.545.207،00
رؤوس أموال خاصة أخرى	26.982.992.891،48	27.332.976.950،93
الاموال الخاصة	**163.172.263.870،34**	**137.887.153.803،99**
قروض وديون مالية	5.692.261.834،67	16.373.157.918،65
ضرائب مؤجلة	36.746.749،21	646.814.519،57
ديون أخرى غير جارية	0.00	0.00
مؤونات ومنتجات معاينة سلفا	25.995.540.042،48	17.372.383.385،93
الخصوم غير الجارية	**31.724.548.626،45**	**34.392.355.824،15**
1 -الأموال الدائمة	**194.896.812.496،79**	**172.279.509.628،14**
الموردون والحسابات الملحقة	60.503.919.043،48	45.484.958.212،30
ضرائب	38.524.653.855،49	36.922.845.819،99
ديون أخرى	15.353.023.907،99	14.819.983.317،32
خزينة سلبية	57.982.432،07	58.932.807،76
2 -الخصوم الجارية	**114.439.579.239،03**	**97.286.720.157،36**
إجمالي الخصوم	**309.336.391.735،82**	**269.566.229.785،50**

المصدر: من إعداد الطالبات.

الجدول رقم (3–6): الشكل النهائي للميزانية المالية المجمعة

الأصول	المبلغ 2013	المبلغ 2013	الخصوم	المبلغ 2013	المبلغ 2012
– القيم الثابتة	150.967.691.270،61	1.239.873.888.606،97	– الأموال الخاصة	163.172.263.870،34	137.887.153.803،99
– القيم الثابتة الأخرى	3.883.306.680،66	4.510.585.678،63	– الخصوم غير الجارية	31.724.548.626،45	34.392.355.824،15
مجموع الأصول غير الجارية	**154.850.997.951،27**	**128.497.974.285،6**	**الأموال الدائمة**	**194.896.812.496،79**	**172.279.509.628،14**
– المخزونات	11.320.593.888،23	11.239.010.846،31	– الموردون والحسابات الملحقة	60.503.919.043،48	45.484.958.212،30
– الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة	61.294.526.785،55	59.126.183.126،86	– الضرائب	38.524.653.855،49	36.922.845.819،99
			– ديون أخرى	15.353.023.907،99	14.819.983.317،32
– المتاحات	81.870.273.110،77	70.703.061.526،73	– خزينة سلبية	57.982.432،07	58.932.807،76
مجموع الأصول الجارية	**154.485.393.784،55**	**141.068.255.499،9**	**الخصوم الجارية**	**114.439.579.239،03**	**97.286.720.157،36**
إجمالي الأصول	**309.336.391.735،82**	**269.566.229.785،5**	**إجمالي الخصوم**	**309.336.391.735،82**	**269.566.229.785،5**

المصدر: من إعداد الطالبات.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية المجمعة عن طريق النسب المالية

بعدما قمنا بعرض وتحويل ميزانية المجمع إلى شكلها المالي سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليلها عن طريق النسب المالية التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري والتي تتضمن النسب الهيكلية ونسب السيولة والربحية ونسب النشاط، والتي سنتمكن من خلالها من تقييم الأداء المالي للمجمع عن طريق المقارنة بين الفترتين من 2012–2013.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية عن طريق النسب الهيكلية

تستخدم هذه النسب لدراسة الهيكل المالي للمؤسسة، باعتبارها أكثر دلالة لتجسيد الهيكل التويلي للمنشأة، وفيما يلي سنعرض مختلف هذه النسب:

1. نسبة التمويل الخارجي

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = [(الخصوم المالية غير الجارية + الخصوم المالية الجارية) / مجموع الأصول]

× 100

- **في 2012:**

نسبة التمويل الخارجي = [(34.392.355.824،15 + 97.286.720.157،36) / 269.566.229.785،5]

× 100

نسبة التمويل الخارجي = 49%

- **في 2013:**

نسبة التمويل الخارجي = [(31.724.548.626،45 + 114.439.579.239،03)/ 309.336.391.735،82]

× 100

نسبة التمويل الخارجي = 47.25%

التعليق:

بما أن هذه النسبة أقل من 50% فإن المجمع لا يعتمد على التمويل الخارجي بشكل كبير، وهو مؤشر إيجابي يدل على استقلالية المجمع في التمويل، كما نلاحظ أن هذه النسبة في تحسن مقارنة بالسنة السابقة أين

كانت النسبة 49% في 2012، بينما أصبحت 47.25% في 2013، وهذا ما يدل على أن المنافع المتحصل عليها أكبر من الفوائد الناتجة عن الإقتراض.

2. نسبة التمويل الداخلي

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الداخلي = [رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المرحلة(المحتجزة) / محموع الأصول]

× 100

- **في 2012:**

نسبة التمويل الداخلي = [50.000.000.000،00 + 58.132.990.362،51 + (9.531.545.207،00-)

/ 269.566.229.785،5] × 100

نسبة التمويل الداخلي = 36.58%

- **في 2013:**

نسبة التمويل الداخلي = [61.175.180.000،00 + 60.554.176.853،06 + (2.244.114.102،57-)

/ 309.336.391.735،82] × 100

نسبة التمويل الداخلي = 38.63%

التعليق:

نلاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع، حيث بلغت 36.58% سنة 2012 و 38.63% سنة 2013، وهذه الوضعية جيدة بالنسبة للمجمع مادامت نسبة التمويل الخارجي أقل من 50% أي يوجد توافق بين نسبة التمويل الداخلي ونسبة التمويل الخارجي.

3. نسبة تغطية الخصوم غير الجارية

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة تغطية الخصوم غير الجارية = [صافي الأصول غير الجارية / الخصوم غير الجارية]

× 100

- **في 2012:**

نسبة تغطية الخصوم غير الجارية = [34.392.355.824،15 / 128.497.974.285،60] × 100

نسبة تغطية الخصوم غير الجارية = 373.62%

- **في 2013:**

نسبة تغطية الخصوم غير الجارية = [31.724.548.626،45 / 154.850.997.951،27] × 100

نسبة تغطية الخصوم غير الجارية = 488.11%

التعليق:

تعتبر هذه النسبة مؤشر إيجابي لأن ارتفاعها عن 1 يدل على اعتمادها على الأموال الدائمة في تمويل الأصول غير الجارية، أي أن كل الأصول غير الجارية مغطاة بالأموال الدائمة وبهذا يكون المجمع في منأى عن خطر تمويل الأصول غير الحارية بالديون قصيرة الأجل، كما نلاحظ أنها في تحسن بحيث قدرت ب 373.62% سنة 2012 بينما بلغت 488.11% سنة 2013،

4. نسبة المديونية الكاملة

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة المديونية الكاملة = [إجمالي الديون / الأموال الخاصة] × 100

- **في 2012:**

نسبة المديونية الكاملة = [(34.392.355.824،15 + 97.286.720.157،36) / 137.887.153.803،99]

× 100

نسبة المديونية الكاملة = 95.50%

- **في 2013:**

نسبة المديونية الكاملة = [(31.724.548.626،45 + 114.439.579.239،03) / 163.172.263.870،34]

× 100

نسبة المديونية الكاملة = 89.58%

التعليق:

بما أن هذه النسبة أقل من 1 فهذا يدل على الاستقلالية المالية المجمع، هذا يعني أن مساهمة الأموال الخاصة في التمويل لا بأس بها، ونلاحظ أن هذه النسبة في تناقص حيث بلغت 95.50% سنة 2012 بينما 89.58% سنة 2013، وهذا دليل على أن إجمالي الديون أقل من الأموال الخاصة أي نقص اعتماد المجمع على التمويل الخارجي.

5. نسبة المديونية قصيرة الأجل

وتحسب هذه النسبة كم يلي:

نسبة المديونية قصيرة الأجل = [الخصوم الجارية / الأموال الخاصة] × 100

- **في 2012:**

نسبة المديونية قصيرة الأجل = [97.286.720.157،36 / 137.887.153.803،99] × 100

نسبة المديونية قصيرة الأجل = 70.56%

- **في 2013:**

نسبة المديونية قصيرة الأجل = [163.172.263.870،34 / 114.439.579.239،03] × 100

نسبة المديونية قصيرة الأجل = 70.13%

التعليق:

إن انخفاض هذه النسبة عن 1 يشعر الدائنين بالأريحية لاسترجاع ديونهم، لأنه حتى وفي حالة غياب التمويل الخارجي يستطيع الدائنون الحصول على أموالهم، لأنه ليس عليهم تحمل مخاطر أكبر من المخاطر التي يتحملها أصحاب المجمع.

6. نسبة المديونية طويلة الأجل

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة المديونية طويلة الأجل = [الخصوم غير الجارية / الأموال الخاصة] × 100

- **في 2012:**

نسبة المديونية طويلة الأجل = [137.887.153.803،99 / 34.392.355.824،15] × 100

نسبة المديونية طويلة الأجل = 24.94%

- **في 2013:**

نسبة المديونية طويلة الأجل = [163.172.263.870،34 / 31.724.548.626،45] × 100

نسبة المديونية طويلة الأجل = 19.44%

التعليق:

تظهر هذه النسبة العلاقة بين الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية، وبما أنها منخفضة عن 50% فهذا يعتبر مؤشر جيد يدل على أن الديون طويلة الأجل أقل من الأموال الخاصة أي أن مساهمة هذه الأخيرة في

التمويل أكبر من الديون طويلة الأجل.وهذه النسبة في تحسن حيث بلغت 24.94% سنة 2012 و 19.44% سنة 2013.

7. نسبة تمويل الأصول غير الجارية

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة تمويل الأصول غير الجارية = [الأموال الدائمة / صافي الأصول غير الجارية] × 100

- **في 2012:**

نسبة تمويل الأصول غير الجارية = [128.497.974.285،60 / 172.279.509.628،14] × 100

نسبة تمويل الأصول غير الجارية = 134.07%

- **في 2013:**

نسبة تمويل الأصول غير الجارية = [154.850.997.951،27 / 194.896.812.496،79] × 100

نسبة تمويل الأصول غير الجارية = 125.86%

التعليق:

بما أن هذه النسبة أكبر من 1 فهذا يعني أن كل الأصول غير الجارية ممولة بالأموال الدائمة، أما الزيادة التي تفوق 1 فهي تعني وجود رأس مال عامل صافي يقدر ب 25.86% وهو مؤشر إيجابي يدل على أن المجمع في حالة وقوعه في مشكل مالي يلجأ إليه كمصدر للتمويل.

8. نسبة تمويل الأصول الجارية

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة تمويل الأصول الجارية = [الخصوم الجارية / الأصول الجارية] × 100

- **في 2012**:

نسبة تمويل الأصول الجارية = [141.068.255.499،90 / 97.286.720.157،36] × 100

نسبة تمويل الأصول الجارية = 68.96%

- **في 2013**:

نسبة تمويل الأصول الجارية = [154.485.393.784،55 / 114.439.579.239،03] × 100

نسبة تمويل الأصول الجارية = 74.08%

التعليق:

بما أن هذه النسبة أقل من 1 فهذا يدل على أن الخصوم الجارية أقل من الأصول الجارية وهو ما يشير إلى أن بإمكان هذه الأخيرة تمويل كل الخصوم الجارية. كما أن هذه النسبة في تحسن حيث بلغت 68.96% سنة 2012 و 74.08% سنة 2013.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية عن طريق نسب الربحية والسيولة

تعبر كل من هاتين النسبتين عن الوضعية الحقيقية للمنشأة، باعتبارهما من أهم النسب المالية وعليه سنقوم بعرض مكونات كل منهما، انطلاقا من نسب الربحية إلى نسب السيولة:

أولا: نسب الربحية

تتلخص نسب الربحية فيما يلي:

1. حافة ربح التشغيل

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

حافة ربح التشغيل = [ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب(النتيجة العملياتية)/ صافي المبيعات] × 100

- **في 2012:**

حافة ربح التشغيل = [121.109.922.993،67 / 16.888.279.628،43] × 100

حافة ربح التشغيل = 13.94%

- **في 2013:**

حافة ربح التشغيل = [141.394.684.028،66 / 21.912.707.159،46] × 100

حافة ربح التشغيل = 15.50%

التعليق:

توضح لنا هذه النسبة أن المجمع في وضعية مربحة، ونلاحظ أنها في تحسن حيث بلغت 13.94% سنة 2012 بينما بلغت 15.50% سنة 2013.

2. العائد على الاستثمار ROI

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

ROI = صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية للأنشطة العادية) / جملة الأصول × 100

- **في 2012:**

ROI = [269.566.229.785،50 / 11.765.452.236،36] × 100

ROI= 4.36%

- **في 2013:**

ROI = [309.336.391.735،82 / 16.490.462.502،01] × 100

ROI = 5.33%

التعليق :

نلاحظ من خلال هذه النسبة أن معدل العائد على الاستثمار قد تناقص، حيث بلغ سنة 2012 ما يقارب 4.36%، بينما في سنة 2013 انخفض إلى 5.33% وهذا راجع إلى نقص الأموال المستثمرة في المجمع بهدف تمويل اصوله.

ثانيا: نسب السيولة

تتلخص هذه النسب فيما يلي:

1. نسبة التداول السريعة

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التداول السريعة = [الأصول الجارية – المخزونات – الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة] / الخصوم الجارية .مرة.

- **في 2012:**

نسبة التداول السريعة = [141.068.255.499،90 - 11.239.010.846،31 – 51.534.706.908،55 – 97.286.720.157،36] / [6.592.791.445،84 – 998.684.772،47

نسبة التداول السريعة = 0.73 مرة

- **في 2013:**

نسبة التداول السريعة = [154.485.393.784،55 - 11.320.593.888،23 – 53.452.570.832،94 – 114.439.579.239،03] / [6.312.964.563،54 – 1.528.991.389،07

نسبة التداول السريعة = 0.72 مرة

التعليق:

تدل هذه النسبة على أن المجمع قادر على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية، وهذا ما يؤشر على قدرة المجمع على الاستمرار.

❖ **التحليل عن طريق مؤشرات التحليل المالي**

1. صافي رأس المال العامل

ويحسب كالآتي:

صافي رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية

- **في 2012:**

صافي رأس المال العامل = 172.279.509.628،14 - 128.497.974.285،60

صافي رأس المال العامل = 43.781.535.342,54

- **في 2013:**

صافي رأس المال العامل = 194.896.812.496،79 - 154.850.997.951،27

صافي رأس المال العامل = 40.045.114.545،52

التعليق:

من خلال هذا المؤشر يتبين لنا أن للمجمع سيولة كافية لمواجهة العجز وكذا هامش أمان للمقرضين في الأجل القصير، قدر ب 43.781.535.342,54 خلال سنة 2012، ولكنه انخفض سنة 2013 حيث بلغ 40.045.114.545،52 و يعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل من بينها :

- إنشاء أو زيادة في شراء استثمارات جديدة،
- تسديد المؤسسة لبعض الديون الطويلة والمتوسطة الأجل،
- انخفاض الأموال الخاصة للمؤسسة.

2. إحتياجات رأس المال العامل

يتم حسابها كما يلي:

إحتياجات رأس المال = [(الأصول الجارية + المتاحات) – (الخصوم الجارية– سلفات مصرفية]

- **في 2012:**

إحتياجات رأس المال = [(141.068.255.499،90 - 70.703.061.526،73) – (97.286.720.157،36 - 58.932.807،76)

إحتياجات رأس المال = 26.862.593.376،43-

في 2013:

إحتياجات رأس المال = [(154.485.393.784،55 - 81.870.273.110،77) – (114.439.579.239،03- 57.982.432،07)]

إحتياجات رأس المال = 41.766.476.133،18-

التعليق:

بما أن احتياجات رأس المال العامل سالبة فهذا يعني أن المجمع لا يحتاج إلى تمويل دورة الاستغلال، ولديه السيولة الكافية لتمويل أصوله دون اللجوء إلى رأس المال العامل.

كما نلاحظ وجود انخفاض سالب في احتياجات رأس المال العامل وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- تحصيل الموارد بأسرع وقت،

- تسديد مستحقاتها في آجالها المحددة وهذه الحالة تعتبر جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أنها استطاعت التقليص من احتياجاتها وهذا ما يسمح لها بتحسين الخزينة.

3. الخزينة

ويمكن حسابها كما يلي:

الخزينة = المتاحات – السلفات المصرفية

- **في 2012:**

الخزينة = 70.703.061.526،73 - 58.932.807،76

الخزينة = 70.644.128.718,97

- **في 2013:**

الخزينة = 81.870.273.110،77 - 57.982.432،07

الخزينة = 81.812.290.678,7

التعليق:

بما أن المجمع لا يحتاج إلى تمويل فهذا يعني أن كل الفوائض تصب في الخزينة، والتي تتمثل في صافي رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وهذا ما يفسر وجود خزينة موجبة في المجمع.

إن هذه الوضعية ليست دائما في صالح المجمع لأنها قد تدل على وجود أموال مجمدة وغير مستثمرة.

4. معدل دوران النقدية

ويحسب كالآتي:

معدل دوران النقدية = [المبيعات السنوية / (النقدية + شبه النقدية) .مرة.

- **في 2012:**

معدل دوران النقدية = [121.109.922.993،67 / (33.978.320.826،73 + 51.534.706.908،55 + 998.684.772،47 + 36.724.740.700،00)]

معدل دوران النقدية = 10.80 مرة

- **في 2013:**

معدل دوران النقدية = [141.394.684.028،66 / (32.864.595.197،57+ 53.452.570.832،94 + 1.528.991.398،07+ 49.005.677.913،20)]

معدل دوران النقدية = 10.33 مرة

التعليق:

نلاحظ من خلال هذه النسبة أن هناك سرعة في تداول النقدية حيث بلغت عام 2012 ما يقارب 10.80 مرة بينما شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 2013 فبلغت 10.33. مرة مما يعني الاستخدام الفعال للنقدية لتسهيل المعاملات المختلفة في المجمع.

المطلب الثالث: تحليل القوام المالية عن طريق نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لمعرفة كفاءة المؤسسة في استثمار أصولها بطريقة مثلى، تجعلها رائدة على المدى الطويل،وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض هذه النسب وكيفية حسابها:

1. معدل دوران مجموع الأصول

ويحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول.مرة.

- **في 2012:**

معدل دوران مجموع الأصول = 121.109.922.993،67 / 269.566.229.785،50

معدل دوران مجموع الأصول = 0.45 مرة

- **في 2013:**

معدل دوران مجموع الأصول = 141.394.684.028،66 / 309.336.391.735،82

معدل دوران مجموع الأصول = 0.46 مرة

التعليق:

تبين هذه النسبة مدى تغطية صافي المبيعات مجموع الأصول حيث بلغت 0.45 مرة في سنة 2012 وأن لكل 1 دينار مستثمر في أصول المجمع يتولد عنه 0.45 من المبيعات.

2. معدل دوران الأصول الجارية

يحسب هذا المعدل كالآتي:

معدل دوران الأصول الجارية = صافي المبيعات / مجموع الأصول الجارية.مرة.

- **في 2012:**

معدل دوران الأصول الجارية = 121.109.922.993،67 / 141.068.255.499،90

معدل دوران الأصول الجارية = 0.86 مرة

- **في 2013:**

معدل دوران الأصول الجارية = 141.394.684.028،66 / 154.485.393.784،82

معدل دوران الأصول الجارية = 0.92 مرة

التعليق:

تشير هذه النسبة إلى أن درجة كفاءة المجمع في استخدام أصوله المتداولة بلغت 0.86 مرة خلال سنة 2012 و0.92 مرة خلال سنة 2013.

3. معدل دوران الأصول غير الجارية

يتم حسابه كما يلي:

معدل دوران الأصول غير الجارية = صافي المبيعات / الأصول غير الجارية

- **في 2012:**

معدل دوران الأصول غير الجارية = 121.109.922.993،67 / 128.497.974.285،60

معدل دوران الأصول غير الجارية = 0.94 مرة

- **في 2013:**

معدل دوران الأصول غير الجارية = 141.394.684.028،66 / 154.850.997.951،27

معدل دوران الأصول غير الجارية = 0.91 مرة

التعليق:

بلغ معدل دوران الأصول غير الجارية 0.94 مرة سنة 2012، و 0.91 مرة خلال 2013، ونلاحظ أن هذا المؤشر مرتفع وهو ما يدل على كفاءة المجمع في استغلال أصوله الثابتة أحسن استغلال في توليد المبيعات.

4. متوسط المبيعات اليومية

يحسب كما يلي:

متوسط المبيعات اليومية = صافي المبيعات / 360

- **في 2012:**

متوسط المبيعات اليومية = 121.109.922.993،67 / 360

متوسط المبيعات اليومية = 336.416.452,76

- **في 2013:**

متوسط المبيعات اليومية = 141.394.684.028،66 / 360

متوسط المبيعات اليومية = 392.763.011,19

التعليق:

نلاحظ أن معدل المبيعات اليومية مرتفع، وهي وضعية جيدة بالنسبة للمجمع، تدل على تحسن النشاط البيعي له.

خلاصة الفصل:

إن تحليلنا لميزانية مجمع اتصالات الجزائر باستخدام النسب المالية، والمتمثلة في النسب الهيكلية ونسب السيولة والربحية ونسب النشاط يبين لنا أن الأداء المالي للمجمع جيد، فمن خلال دراسة النسب الهيكلية يتضح لنا أن هناك تواز ن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية؛ وكذا وجود كفاءة في استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المجمع بشكل سليم. أما دراسة نسب الربحية والسيولة فهي تدل على إن المجمع له القدرة الكافية على مواجهة الظروف الصعبة سواء تعلق الأمر بانخفاض السعر السوقي أو نقص حجم المبيعات كما أن للمجمع السيولة اللازمة لمواجهة المستحقات وبالتالي القدرة على الاستمرار في ظل وجود الأموال الكافية وخزينة موجبة ، في حين تعبر نسب النشاط عن كفاءة وفعالية المجمع في استثمار أصوله من خلال الاستغلال الأمثل لها وخلق مبيعات منها.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

يتضح لنا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي أجريناها لموضوع دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمجمع الشركات، جدارة أساليب ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، وكذا الأهمية البالغة في تطبيق هذه الأدوات للكشف عن الوضع المالي لمجمع الشركات قصد تحقيق أهدافه والوصول إلى نتائج مرضية تتماشى مع الأهداف المسطرة.

وعليه تم التوصل إلى أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المتاحة، بهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف في المجمع ومنه اتخاذ القرارات الملائمة. كما يستخدم التحليل المالي في تقييم الأداء المالي والذي نقصد به معاينة المردودية الاقتصادية ومعدل نمو الأرباح كما يرتبط بمستوى الكفاءة والفعالية والإنتاجية.

كما تطرقنا إلى مجموعة من المفاهيم حول المجمع الشركات ونخلص إلى أن المجمع عبارة عن مجوعة مكونة من شركات وشركة أم تسهر على تسيير ورقابة أجزائها، وأنها عبارة عن تنظيم يتميز بخواص الارتباط والاستقلالية والشخصية المعنوية وتبعية الشركات الفرعية للشركة الأم.

وفيما يخص الجانب التطبيقي، فقد تم إجراء دراسة حالة مجمع اتصالات الجزائر خلال الفترة 2012-2013، ومن أجل تقييم أداء مالي أمثل للمجمع قمنا في هذه الدراسة بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية والمؤشرات المالية وطريقة المقارنة في تحليل القوائم المالية للمجمع، وبالتالي تسهيل عملية تشخيص الإستراتيجية المالية المتبعة من طرف المجمع.

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث يتضمن التحليل المالي مجموعة من الأساليب والأدوات، وتعتبر النسب المالية واحدة من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي.
- **الفرضية الثانية:** يتبع مجمع اتصالات **الجزائر** في أسلوب التجميع طريقة الاندماج الكلي أي أن الشركة الأم تمتلك 100% من رأس مال الشركات الفرعية.

- **الفرضية الثالثة:** هذه الفرضية صحيحة إذ يختلف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عنه في مجمع الشركات، ولكن في هذه الحالة لا يوجد اختلاف بما أن المجمع يطبق في أسلوب التجميع طريقة الاندماج الكلي أي أن الشركة الأم تمتلك 100% من راس مال الشركات الفرعية في حين انه لو تراوحت مابين 50% و 100% فإن ذلك يؤدي إلى ظهور فوائد الأقلية في الميزانية المجمعة، وبالتالي إحداث اختلاف في شكل الميزانية المالية المجمعة، ومنه ظهور شكل جديد في طريقة التحليل المالي لتلك الميزانية.

النتائج المتوصل إليها

- المجمع مستقل من الناحية المالية وهذا راجع إلى:

– مساهمة الأموال الخاصة في التمويل بنسبة أكبر من مساهمة الديون طويلة الأجل.

- توفر السيولة الكافية بفضل مايلي:

– للمجمع القدرة على تغطية الأصول الجارية بالخصوم الجارية دون اللجوء إلى الأموال الدائمة وتغطية الأصول غير الجارية بالخصوم غير الجارية دون اللجوء إلى الخصوم الجارية؛

– وجود فائض يتمثل في صافي رأس المال العامل، وخزينة موجبة؛

- وجود تواز ن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية للمجمع؛
- تشكل الخزينة الموجبة واحتياجات رأس المال العامل السالبة وجود أموال مجمدة غير ومستثمرة؛
- من خلال تحليلنا لميزانية مجمع اتصالات الجزائر نستنتج أنه ينتهج في أسلوب التجميع طريقة الاندماج الكلي بحيث يمتلك 100% من أسهم الشركات التابعة؛
- في الأخير نقول أن المجمع في وضعية مربحة، هذا لأنه لا يعتمد على الديون بصفة كبيرة في التمويل كما أنه يحقق نتيجة إيجابية.

التوصيات والاقتراحات

- استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لإنتاج خدمات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد.
- نقترح على المجمع أن يولي أهمية كبيرة للتحليل المالي وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من اجل معرفة الوضعية المالية وتقييم أدائه بصفة مستمرة قصد الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها.

نقائص البحث وصعوبات الدراسة

- ✓ قلة المراجع حول مجمع الشركات وعدم توفر دراسات كثيرة تناولت الموضوع خاصة باللغة العربية؛
- ✓ خلال القيام بعملية جمع المعلومات واجهنا صعوبات متمثلة في التحفظ عن تقديم بعض المعلومات حول المجمع ، بسبب السرية المهنية؛
- ✓ أثناء القيام بعملية التحليل المالي، لم يتم حساب نسبة معدل دوران الأصول العاملة وذلك لعدم توفر معلومات تثبت أو تنفي وجود أصول عاملة.

آفاق الدراسة

إن هذه الدراسة تفتح مجال أمام الدراسات التالية:

- رسم إستراتيجية التنبؤ المالي لمجمع الشركات وفق نتائج التحليل المالي؛
- أهمية الأساليب الإحصائية في تقييم الأداء المالي لمجمع الشركات؛
- دور التحليل المالي في تقييم سياسة التمويل لدى المؤسسات المالية؛
- دراسة الملاءة المالية وتحليل المخاطر في مجمع الشركات؛
- دور المؤسسات المالية في تمويل مجمع الشركات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. باللغة العربية

أولا: الكتب

1 – أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، كتب عربية للنشر، بدون طبعة، بدون سنة النشر.

2 – أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

3 – بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر. بدون سنة.

4 – حسن محمد كامل، **التحليل المالي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1986.

5 – حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل** ، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1976.

6 – خلدون ابراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي** ، دار وائل للنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 2001.

7 – زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدماتية**، تحليل ومناقشة الميزانيات، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الجامعة الأردنية، عمان، 1997.

8 – سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار – التمويل– التحليل المالي**، (مدخل في التحليل واتخاذ القرارات)، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون طبعة، 2006.

9 – عدنان تايه النعيمي – أرشد فؤاد التميمي، **التخطيط والتحليل المالي**، اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان–الاردن، 2008.

10 – فهمي مصطفى شيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

11 – محمد أبو نصار– جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

12 – محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية** ، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض– المملكة العربية السعودية، 2009.

13 – محمد حسين اسماعيل، **الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابعة في مشروع قانون الشركات الأردني**، جامعة مؤتة، الطبعة1، الأردن، عمان. بدون سنة.

14 – محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الأساليب والأدوات العملية المستخدمة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان– الأردن، 2003.

15 – منير شاكر محمد– إسماعيل إسماعيل– عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، دار وائل للنشر، الطيعة الثانية،(الأولى) عمان–الأردن، 2005.

16 – مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم المالية** ، دار القيصرة للنشر والتوزيع، الأردن– عمان، 2009.

17 – ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير لتحليل المالي**، الجزء الأول، 2004.

18 – نبيل عبد السلام شاكر، **الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقارير المالية** ، مدخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية، مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى، لا توجد السنة.

19 – وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مؤسسة إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

20 – وليد ناجي الحيالي، **النظرية المحاسبية**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، طبعة 2007، منشورات على الموقع (http.//www.ao.academy.org).

ثانيا: الأطروحات

1. دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستكمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتورا هـ جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2006.

2. العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، السنة الجامعية 2010-2011.

ثالثا: المذكرات

3. أوماطة أمال فريال، **تقنية تجميع الحسابات** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع نقود ومالية، حالة الشركة القابضة سوناطراك، جامعة الجزائر، 2011-2012-

4. بركات حسينة، **مجمع الشركات في القانون التجاري والمقارن** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع قانون الأعمال، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة، 2009-2010

5. بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء المالي** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2010-2011

6. بوكليخة ياسين وطيار خليل، **مجمع الشركات وقوائمه المالية المدمجة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013

7. روان خديجة، **أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة البويرة، السنة الجامعية، 2014-2015.

8. زرموت خالد، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

9. سلامي منير، **القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع محاسبة، باتنة، 2009-2010

10. شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس-الجزائر- السنة الجامعية 2009-2010،

11. الطيب مداني، **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2014-2015.

12. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، السنة الجامعية 2001-2002.

13. عتاب يوسف حسون، **تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة تشرين – سوريا – السنة الدراسية 2006-2007.

14. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري – قسنطينة – السنة الجامعية: 2011-2012.

15. ماجد ماهر، **مدى قابلة إعداد قوائم مالية موحدة وفق المعايير الدولية** ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، 2008.

16. مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الأول، 2010-2011

17. مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

18. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،السنة الجامعية: 2008-2009.

19. بوزايدي آسيا، بن عبد الله نعيمة، **دور الأداء المالي في اتحاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج –لبويرة– السنة الجامعية: 2014.

20. تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج– البويرة– السنة الجامعية، 2011-2012

21. تالي سمية، **هيكلة مجمع الشركات** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، حقوق تخصص قانون الشركات، ورقلة، 2014-2015

22. حمزة شنوف، **أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ENTP، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر- السنة الجامعية 2012-2013

23. خالد زعباط، **أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ورقلة، 2012- 2013

24. قاسي إيمان، قالية سعاد، **التحليل المالي وأهمية تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أو لحاج- البويرة- السنة الجامعية2014-2015.

رابعا: المجلات

1. شريف العمري، **تقييم الأداء في شركات التأمين المصرية باستخدام التحليل الكمي** ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر 1994

2. عبد الوهاب دادن، رشيد حوصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باسنحدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AFD خلال الفترة (2006-2011)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 02، المجلد07، جامعة غرداية، 2014

رابعا: القوانين والأوامر والمواد

1. الأمر رقم 75-59، المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

2. القانون التأسيسي لشركة الأسهم-شركة تسيير المساهمات الموثق في 2002/01/19

3. القانون التجاري الجزائري 2002،

4. المادة 5 و 9 من الأمر 25/95، 1995/09/25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، العدد48.
5. المادة 799 مكرر 4، من القانون التجاري الجزائري.

خامسا: الجرائد والرسائل

1. الجريدة الرسمية العدد 87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1999.
2. الجريدة الرسمية رقم 19، 25 مارس 2009، الجزائر، ص15.
3. رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 39 مارس، الجزائر، 2009.
4. لجنة معايير المحاسبة الدولية، معيار توحيد القوائم المالية، ديسمبر 1998.

II. باللغة الفرنسية

A. LES OUVRAGES

1. Abdelmadjid Bouzidi, **Comprendre les mutation de l'économie Algérienne**, édition ANEP, Alger, 1999.
2. Altrad Mohed, **Stratégie de groupe**, chatard et associés édition, France, 1989.
3. Bernard Martory, contrôle de gestion social, librairie vuibert, paris, 1999
4. Bertin Elisabeth et autres, **comptabilité & audit**, berti éditions, alger, 2013.
5. C.Mercadal et Javin, **les contrats de coopération inter entrepris**, édition2 Juridique Lefebvre, France, 1974.
6. Eglem J.Y.et Gazil P., **La consolidation outil de gestion et de contrôle des groupes,** édition Vuibert, Paris1984.
7. Francis Lefebvre, **Mémento pratique fiscale 2000**, édition Lefebvre, France 2000.
8. François Haffen, le contrôle des filiales dans la stratégie de groupe, éditions **d'organisation**, Paris, France.
9. Obert Robert, **comptabilité et audit manuel et application**, 3éme édition, donod, Paris, 2010.
10. Pierre Conso et Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, 9éme édition Dunod, France, 1999.

B. LES MEMOIRES

1. Tirauche Mustapha, **Le régime fiscale des groupes de sociétés**, mémoire de fin d'étude, Institut d'Economie Douanière et Fiscale-Koléa, promotion 1997/1999.

C. LES SITES WEB

1. http://www.algerietelecom.dz/AR/?p=presentation.

قائمة الملاحق

L'actif consolidé

LIBELLE	MONTANT BRUT	AMORT / PTOV	MONTANT NET	MONTANT N-1
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	9 963 617 798,50	3 122 676 657,87	6 840 941 140,63	1 199 379 413,93
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	406 212 785 151,49	279 739 204 047,99	126 473 581 103,50	105 671 735 873,59
IMMOBILISATIONS EN COURS	18 947 358 283,31	1 294 189 256,83	17 653 169 026,48	17 116 273 319,45
AUTRES PART ET CREANCES RAT	0,00	0,00	0,00	0,00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINAN N/ COUR	1 498 013 244,38	0,00	1 498 013 244,38	1 444 167 015,70
IMPOTS DIFFERES ACTIF	2 385 293 436,28	0,00	2 385 293 436,28	3 066 418 662,93
TOTAL ACTIF NON COURANT	**439 007 067 913,96**	**284 156 069 962,69**	**154 850 997 951,27**	**128 497 974 285,60**
STOCKS ET ENCOURS	12 524 744 729,15	1 204 150 840,92	11 320 593 888,23	11 239 010 846,31
CLIENTS	162 966 736 118,09	109 514 165 285,15	53 452 570 832,94	51 534 706 908,55
AUTRES DEBITEURS	1 615 418 445,70	86 427 056,63	1 528 991 389,07	998 684 772,47
IMPOTS	6 312 964 563,54	0,00	6 312 964 563,54	6 592 791 445,84
AUTRES ACTIFS COURANTS	0,00	0,00	0,00	0,00
PLACEMENTS FINANCIERS COURANTS	49 005 677 913,20	0,00	49 005 677 913,20	36 724 740 700,00
TRESORERIE	32 864 595 197,57	0,00	32 864 595 197,57	33 978 320 826,73
TOTAL ACTIF COURANT	**265 290 136 967,25**	**110 804 743 182,70**	**154 485 393 784,55**	**141 068 255 499,90**
TOTAL DE L'ACTIF	**704 297 204 881,21**	**394 960 813 145,39**	**309 336 391 735,82**	**269 566 229 785,50**

Source : Documents internes AT.

Le passif consolidé

LIBELLE	MONTANT-CONSOLIDEN	MONTANT- CONSOLIDE N-1
FONDS SOCIAL	61 175 180 000,00	50 000 000 000,00
PRIMES ET RESERVES	60 554 176 853,06	58 132 990 362,51
ECART DE REEVALUATION	0,00	0,00
RESULTAT NET	16 704 028 228,37	11 952 731 697,55
REPORT A NOUVEAU	-2 244 114 102,57	-9 531 545 207,00
AUTRES CAPITAUX PROPRES	26 982 992 891,48	27 332 976 950,93
CAPITAUX PROPRES	**163 172 263 870,34**	**137 887 153 803,99**
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES	5 692 261 834,76	16 373 157 918,65
IMPOTS (Différés et provisionnés)	36 746 749,21	646 814 519,57
AUTRES DETTES NON COURANTES	0,00	0
PROV ET PROD COMPTA D'AVANCE	25 995 540 042,48	17 372 383 385,93
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	**31 724 548 626,45**	**34 392 355 824,15**
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES	60 503 919 043,48	45 484 958 212,30
IMPOTS	38 524 653 855,49	36 922 845 819,99
AUTRES DETTES	15 353 023 907,99	14 819 983 317,32
TRESORERIE PASSIVE	57 982 432,07	58 932 807,76
TOTAL PASSIFS COURANTS	**114 439 579 239,03**	**97 286 720 157,36**
TOTAL GENERAL	**309 336 391 735,82**	**269 566 229 785,50**

Source : Documents internes AT.

Le CR consolidé

LIBELLE	MONTANT N	MONTANTN-1
ventes et produits annexes	141 394 684 028,66	121 109 922 993,67
Variation stocks produits finis et en cours	11 094 195,29	-
production immobilisée	1 685 080 884,28	1 332 437 432,24
Subventions d'exploitation	7 980 830,58	6 860 734,09
I PRODUCTION DE L'EXERCICE	**143 098 819 938,81**	**122 449 221 160,00**
Achats consommés	-10 242 706 570,12	- 7 044 770 962,47
services extérieurs	-41 489 926 698,83	- 33 516 531 859,84
II CONSOMMTION DE L'EXERCICE	**-51 732 633 268,95**	**- 40 561 302 822,31**
III VALEUR AJOUTEE I-II	**91 366 186 669,86**	**81 887 918 337,69**
Charges du personnel	-38 651 437 621,83	- 33 884 238 344,07
Impôts taxes et versements opérationnelles	-6 897 200 147,24	- 5 560 939 908,15
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**45 817 548 900,79**	**42 442 740 085,47**
Autres produits opérationnels	2 607 493 925,79	1 810 544 113,12
autres charges opérationnelles	-14 247 840 145,71	- 400 449 599,46
Dotations aux amortissements et provisions	-27 827 095 172,28	- 29 518 553 721,84
Reprise sur perte de valeur et provisions	15 562 599 650,87	2 553 998 751,14
v RESULTAT OPERATIONNEL	**21 912 707 159,46**	**16 888 279 628,63**
Produits financiers	1 714 700 754,17	2 307 166 537,71
Charges financières	-901 093 865,67	- 1 175 064 877,00
VI RESULTAT FINANCIER	**813 606 888,50**	**1 132 101 660,71**
VII RESULTAT ORDINAIREAVANT IMPOTS	**22 726 314 047,96**	**18 020 381 289,14**
Impôts exigibles sur résultat	-5 530 594 968,71	- 3 868 729 059,41
impôts différés(Variation) sur résultats ordinaire	-705 256 577,24	- 2 386 199 993,37
TOTAL DES PRODUITS DESACTIVITES ORDINAIRES	**162 983 614 269,64**	**129 128 930 561,97**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-146 493 151 767,63	- 117 355 478 325,61
RESULTAL NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**16 490 462 502,01**	**11 765 452 236,36**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	213 565 726,36	187 962 628,54
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	- 683 167,35
RESULTAT EXRAORDINAIRE	**213 565 726,36**	**187 279 461,19**
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**16 704 028 228,37**	**11 952 731 697,55**

Source : Documents internes AT.